التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية

إعداد

عبد الكريم محمد عبابنه

إشراف

أ.د. محمد عقلة
مشرفاً شرعياً

د. فوزي الخطيب
مشرفاً اقتصادياً

١٤١٣هـ-١٩٩٢م

جامعة اليرموك
كلية الشريعة
والدراسات الاسلامية

التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية

إعداد
عبد الكريم محمد عبابنه
بكالوريوس تجارة/اقتصاد، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨
دبلوم في التربية، جامعة اليرموك، ١٩٨٣

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
الإقتصاد الإسلامي في جامعة اليرموك

١٥/٤

لجنة المناقشة

أ.د. محمد عقلة ..... رئيساً
د. فوزي الخطيب ..... عضواً
د. اسماعيل أبو شريعة ..... عضواً
د. عبد الرزاق بني هاني ..... عضواً

١٩٩٦/١٠/٩

١٤١٣هـ-١٩٩٢م

الإهـــداء
إلى أمي..... وأبـــي
وزوجتي.... وأبنائي

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الجليلين الأستاذ الدكتور محمد عقلة الإبراهيم والدكتور فوزي الخطيب المشرفيين على هذا البحث للرعاية الكاملة التي أحاطوني بها وكان لتوجيهاتهما الكريمة أطيب الأثر في اخراج هذا البحث على هذه الصورة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل اسماعيل أبو شريعة والدكتور الفاضل عبد الرزاق بني هاني على جهودهما الطيبة التي بذلوها في قراءة البحث وتكرمهما بقبول مناقشة هذا البحث رغم كثرة مشاغلهم.

لهؤلاء جميعاً أكرر شكري وعرفاني بالجميل.

والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين والصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم الكثير من التطورات الاقتصادية وتمثل بعضها بقيام التكتلات الاقتصادية والتجمعات الاقليمية. وذلك من أجل التنمية وتحقيق الرفاهية والوحدة، ولم تكن الدول الاسلامية بمنأى عن هذه التطورات مما دفع بعضها إلى القيام ببعض المحاولات لتحقيق تكامل اقتصادي بينها ولا يخفى على أحد ما آلت إليه هذه المحاولات.

وفي وقتنا الحاضر أصبحت قضايا التكامل والوحدة بين الدول الاسلامية تعتبر من أهم أهداف الاقتصاد الإسلامي حيث أن الدول الاسلامية تمثل مجموعة لها وضع خاص من الاقتصاد العالمي، فهي تحتل مساحة شاسعة تمتد من اندونيسيا شرقاً إلى المغرب غرباً، ومن تركيا شمالاً إلى تنزانيا جنوباً وهي دول غنية بالموارد الطبيعية والبشرية والمالية بالاضافة إلى وحدة العقيدة ووحدة الهدف والمصير واللغة وتقارب الأماني والآمال.

وبنظرة موضوعية إلى الظروف الاسلامية في ماضيها وحاضرها نجد ما يؤكد امكانية تحقيق التكامل المنشود من أجل تجميع القوى الاقتصادية وتوجيهها التوجيه السليم القائم على تحقيق التنمية المستقرة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والقضاء على التبعية الاقتصادية ورفع المعاناة بجميع أشكالها عن شعوب الأمة الإسلامية.

إن تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود ليس أمراً سهلاً ولا هو مهمة سريعة يمكن تحقيقها خلال شهور، لكن المهم أن نبدأ والأهم أن نتفق على وحدة الأهداف الاقتصادية لبلداننا الاسلامية وعلى جسامة الأخطار والتحديات التي تواجهها الأمة الاسلامية اليوم والتي تتطلب منّا التكاتف والتعاون والتآزر بدلاً من التناحر والاختلاف، ولنحقق قول الله تعالى: "كنتُم خيرَ أمةٍ أخرِجت للنّاسِ"[1]

ومن هنا جاء اهتمام الباحث بموضوع التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية.

الدراسات السابقة

تحتوي الأدبيات الاقتصادية على عدد كبير من الكتب التي عالجت الموضوع جزئياً أو كلياً وهناك العديد من الدراسات والمؤتمرات التي درست وناقشت هذا الموضوع. حيث اهتم كثير من العلماء والباحثين والكتاب في العالم العربي والاسلامي بموضوع التكامل اهتماما كبيرا من مدة ليست بالقصيرة، ومن امثلة تلك الكتب والدراسات الجيدة: كتاب التكامل الاقتصادي العربي للدكتور عبد الوهاب حميد رشيد، وكتاب التعاون الاقتصادي العربي للدكتور عبد الهادي يموت، وكتاب نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي للسيد اسماعيل العرموطي، وكتاب التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية للدكتور اسماعيل عبد الرحيم شلبي، وكتاب السوق الاسلامية المشتركة للدكتور محمود محمد بابللي، وكتاب صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الاسلامي للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر[2].

وما أقدمه في هذا البحث هو عرض وتجميع وتحليل لأهم المعلومات والنقاط التي رأيتها تشكل اساساً سليماً للتوصل إلى الهدف ثم وضع الأطر للمحاور التي رأيتها مناسبة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

(٢) هذه الكتب والدراسات موثقة في فهرس المراجع.

أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:

١- التعرف على واقع وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول الاسلامية وتقييم التجارب التكاملية التي تمت بين هذه الدول على ضوء تجارب الدول الأخرى.

٢- دراسة سمات وملامح اقتصاديات الدول الاسلامية وتحديد الأطر والمحاور التي سيتم على أساسها تحقيق هذا التكامل حتى يسير هذا التكامل في خطوات ثابتة راسخة ومستقرة متحدياً كل المشاكل والعوائق لتأمين الخطى نحو مستقبل أفضل.

فرضية الدراسة

يتركز البحث حول الفرضية الرئيسية التالية:

هل يمكن اقامة تكامل اقتصادي فعّال بين الدول الاسلامية على غرار التجارب التي قامت بها كثير من دول العالم وفي ظل الظروف الراهنة والمستجدة؟ وما هي الصعوبات والعراقيل التي تعترض تحقيق مثل هذا التكامل إن وجدت؟.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي الذي تمثل بجمع الحقائق والبيانات حول ظاهرة معينة وتحليل الحقائق أو البيانات وتفسيرها لاستخلاص النتائج. إضافة إلى رصد أحداثها التي وقعت في الفترة الماضية وتمت دراستها وتحديد الحقائق والقرائن والربط المنطقي بين هذه الحقائق للوصول إلى نتائج عملية عن هذه الفترة والوقائع المحيطة بها. ولقد واجهت الباحث اثناء بحثه بعض المعوقات المتمثلة بعدم توفر الاحصائيات الحديثة والدقيقة لبعض المدخلات، ومعالجة بعض الدراسات السابقة للموضوع بطابع سياسي أو قانوني.

ووصولاً إلى هدف البحث قسمت هذه الدراسة إلى ستة فصول، ففي الفصل الأول تناول الباحث المقدمة وأهداف الدراسة وفرضية البحث والمنهجية.

وفي الفصل الثاني بيّنا ماهية التكامل الاقتصادي في ثلاثة مباحث استعرضت فيها مفهوم وأنواع وميزات التكامل الاقتصادي.

الفصل الثالث يستعرض مقومات التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية في أربعة مباحث هي المقومات الطبيعية والمقومات البشرية والمقومات المالية والمقومات المعنوية والسياسية.

وفي الفصل الرابع قمنا بعرض تجارب التكتلات الاقليمية التي تأسست في العالم بشكل موجز تضمن مقدمة وثلاثة مباحث استعرضت تجارب الدول الصناعية وتجارب الدول النامية غير الاسلامية وتجارب الدول العربية والاسلامية.

وفي الفصل الخامس تناول الباحث إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية في ظل الظروف الراهنة حيث تمت مناقشة السمات والملامح الرئيسية لاقتصاديات الدول الاسلامية وتم ابراز أهم المشاكل والعقبات التي تعترض قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية وبيان المحاور التي يجب الانطلاق منها لتحقيق التكامل المنشود من منظور اسلامي.

والفصل السادس والأخير يتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

وأخيراً فهذا الجهد هو جهد من هو معرض للخطأ والصواب، فلا عصمة لغير الرسل والأنبياء ولا كمال لغير كتاب الله وسُنّة رسوله صلى الله عليه وسلم، وكل واحد مأخوذ منه ومردود عليه، فلا بد من هفوة أو هفوات، وليكن له كما قال صلى الله عليه وسلم: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله أجر"(١).

وفي ختام هذه المقدمة، أدعو الله سبحانه وتعالى أن يلهم قادة المسلمين العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي، وأن يوفق الجميع لما فيه صلاحهم في الدنيا والآخرة، إنه على كل شيء قدير.

والله الموفق

الباحث

عبدالكريم محمد عبدالحميد عبابنه

---

(١) انظر: البخاري بشرح فتح الباري، للحافظ شهاب الدين ابي الفضل العسقلاني المعروف بابن حجر، شركة مكتبة و مطبعة الحلبي ١٩٥٩، جزء ١٧، ص٨٣-٨٤.
- صحيح مسلم بشرح النووي: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٢، جزء ١٢ ص١٣-١٤.

الفصل الثاني

ماهية التكامل الاقتصادي

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني : انواع التكامل الاقتصادي

المبحث الثالث : ميزات التكامل الاقتصادي

الفصل الثاني

ماهية التكامل الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

عرف بعض الباحثين التكامل الاقتصادي بأنه "عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة"[1].

كما يعتبر البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه "يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها، وإزالة مظاهر التميز القائمة فيها بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميز"[2]. وعرّفه آخرون بأنه "إلغاء التميز بين وحدات اقتصادية تنتمي إلى دول مختلفة"[3] ولتحديد مفهوم التكامل بشكل دقيق فكلمة تكامل تعني ربط أجزاء بعضها ببعض لتكوين وحدة واحدة.

والواقع أن التكامل الاقتصادي يعتبر نوعاً من التعاون الاقتصادي لكنه يتميز عنه بأنه أعمق في أساليبه ودرجته، حيث أن التعاون الاقتصادي يتضمن العمليات التي تتم بين دولتين أو أكثر بهدف تحقيق مصلحة مشتركة لفترة زمنية على أساس المعاملة بالمثل[4].

---

(١) د. عبدالهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، الطبعة الثالثة ١٩٨٣)، ص١٢٦.

(٢) د. عبدالوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادي العربي: منشورات وزارة الاعلام العراقية، ١٩٧٧، ص١٥.

(٣) د. عباس حلمي الحلبي "العلاقات الاقتصادية العربية في مجال التعاون والاندماج" مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث – دمشق، ص٢١٠.

(٤) اسماعيل نزال العرموطي، نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي: منشورات معهد الدراسات المصرفية – الأردن، ١٩٧٥، ص١٦.

وقد اتخذت تعريفات التكامل الاقتصادي اتجاهات متعددة.

ففي الفكر الغربي، نرى أن الاقتصادي المشهور بيلا بالاسا Balassa, Bela يعرفه بانه عملية تنسيق ونوع من الإدارة.

فهو عملية تنسيق، لأنه يقوم على معايير الغرض منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول الراغبة في تحقيق التكامل، ولكونه نوع من الإدارة فإنه يشير إلى إلغاء الصور المختلفة للتميز بين الاقتصاديات القطرية[١].

أما الاقتصادي تنبرجن Tinbergen فقد بيّن ان التكامل الاقتصادي يحتوي على جانبين أحدهما ايجابي والآخر سلبي، فالجانب الايجابي يشير الى الإجراءات التدعيمية الكثيرة التي تهدف الى معالجة الرسوم والضرائب بين البلاد الراغبة في التكامل، وعلاج مشاكل النمو والانتقال وإزالة العوائق والعقبات امام التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

أما الجانب السلبي ففيه إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية مثل القيود التي تفرض على التجارة الخارجية[٢].

والاقتصادي بندر Pinder يرى أن التكامل الاقتصادي يشمل الغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة منسقة على نطاق كافي لتحقيق الأهداف الاقتصادية[٣].

أما في الفكر الإشتراكي، فإن التكامل يعني توحيداً لاقتصاديات الدول الاشتراكية بالتدريج، مبتدأ بتطوير التجارة بين دول المجموعة، ويستند الى خصائص معنية متمثلة في الملكية العامة لوسائل الانتاج ودور الدولة القيادي في ذلك، ويقوم على التخطيط المركزي[٤].

---

(١) Balassa, Bela., The theory of Economic integration, Allen and Unvin, 1961, PP. 1.2

(٢) Tinbergen, J. International Economic Integration, Elseveir, Amsterdam and Brussels, 1954, P. 122.

(٣) J. Pinder; Problems of European Integration. Danton G? R? Economic integration in Europe, Weiden feld & Nicolson, London, 1969, P57.

(٤) انظر د. عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي، مرجع سابق ص ١١٤.
انظر د. عبد الوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص ٣١، ٣٢.

ويختلف التكامل في الفكر الاشتراكي عنه في الفكر الغربي حيث أن الأول يعتمد ويقوم على أساس التخطيط المركزي، أما الثاني فيقوم على آلية السوق.

مفهوم التكامل الاقتصادي في الإسلام:

يذهب أغلب الاقتصاديين الى ان فكرة التكامل والاندماج الاقتصادي فكرة حديثة العهد، تعود الى منتصف هذا القرن عندما شعرت كثير من الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية انها اصبحت بحاجة ماسة الى مجابهة الكتلتين الكبيرتين الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفيتي.

والواقع ان المنهج الاسلامي قد سبق الدول المتقدمة الغربية منها والشرقية في الأخذ بأحسن الاساليب التكاملية وايجاد مبادىء وأسس التكامل الاقتصادي. فالإسلام يتصف بالشمول نظرةً وواقعاً: يقول تبارك وتعالى «وتَعَاونُواْ علىَ البرِ والتّقوَى ولا تعاونُواْ على الإثمِ والعُدوانِ»[1].

فالأمة الاسلامية أمة واحدة وإن قسمت الى عدة بلدان، وكان يرأس هذه الامة امير المؤمنين، ويولي على كل اقليم راعياً يقول تعالى: «إنّ هذهِ أُمتكُم أُمةً واحدةً وأناْ رُبكُم فاعبُدُون»[2]. فالمجتمع الإسلامي كل لا يتجزأ ومرتبط ببعضه ارتباطاً عضوياً يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»[3].

ومن مظاهر الوحدة وصور التكامل في الإسلام نرى «انه اذا ورد الى المدينة مال من بعض البلاد أحضر الى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، وفرق فيهم على حسب ما يراه صلى الله عليه وسلم، وجرى الأمر على ذلك مدة خلافة ابي بكر الصديق رضي الله عنه»[4].

---

(١) سورة المائدة: الآية ٢

(٢) سورة الانبياء: الآية ٩٢

(٣) صحيح البخاري، جـ٨، ص ١٢؛ صحيح مسلم: جـ٨، ص ٢٠؛ فيض القدير: جزء٥، ص ٥١٤.

(٤) أنظر: د. عوض الكفراوي، سياسة الانفاق في الاسلام: مؤسسة شباب، (الجامعة، الطبعة الأولى ١٩٨٢) ص ٤٧.
أنظر د. زكريا محمد بيومي، المالية العامة الاسلامية: دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٩) ص ٤٣٠.

وفي خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتسعت رقعة الدولة الاسلامية وتشعبت أمورها وازدادت مواردها وكثرت الاموال في عهده، ودعاه ذلك الى التفكير في ضبطه وتوزيعه بطريقة عادلة. فانشأ عمر بن الخطاب بيت المال وهو أول من وضع الديوان في الدولة الاسلامية[1].

ومن صور التعاون والتعاضد في المجتمع الاسلامي نرى ما فعله الخليفة عمر بن عبد العزيز، فقد طلب من حكام الأقاليم ان يقوموا بتغطية حاجات اقاليمهم، وما زاد يرسل الى بيت مال المسلمين، ومن عجز اقليمه عن تغطية حاجات اهله ونفقاتهم امده الخليفة بما يسد عجزه فيقول لولاته: «استوعب الخراج وأحرزه من غير ظلم .. فإن يك كافياً للناس فحسناً، والا فاكتب الي حتى أبعث اليك من المال ما توفر به للناس أعطياتهم»[2].

إن مظاهر الوحدة لم تكن فقط في هذه المجالات، بل كان على مستوى جميع عناصر الانتاج، فلم يكن هناك قيود جمركية بين الأقاليم المختلفة[3]. فالأصل في الاسلام التكامل بين جميع الأقاليم الاسلامية فلا يشكوا حاكم اقليم من عجز او نقص وآخر عنده فائض، بل يحدث انتقال فوري من صاحب الفائض الى من هو بحاجة اليه. ويؤكد ذلك ما يروى في كتب السيرة، يقول الطبري[4]: كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى أمراء الأقاليم بعام الرمادة «يستغيثهم لأهل المدينة ومن حولها ويستمدهم، فكان أول من قدم عليه أبو عبيدة بن الجراح في أربعة آلاف راحلة من طعام، فولاه قسمتها فيمن حول المدينة».

---

(١) انظر الماوردي -الأحكام السلطانية: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٨٢، ص ١٩٩.

(٢) انظر خالد محمد خالد، خلفاء الرسول: دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ٧٦٤.

(٣) باستثناء اخذ الخليفة عمر بن الخطاب للعشور من التجار اذ كان تجار المسلمين يدفعون العشر من سلعهم في ارض الكفار فامر عمر ان يأخذ المسلمون العشر من التجار غير المسلمين الذي يفدون الى دار الاسلام ببضائعهم وامران يؤخذ على التجارة من أهل الذمة ٢٠/١، ومن المسلمين ٤٠/١ وللامام ان يعدل ذلك.
أنظر-ابو عبيد- الأموال: تحقيق محمد خليل هراس، الطبعة الأولى، ١٩٦٨، بند ١٦٦٥، ص ٧١٣.

(٤) انظر تاريخ الطبري لابي جعفر محمد بن جرير الطبري-المجلد الثاني طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ص ٥٠٧.

فتم انشاء بيت المال لضبط اموال المسلمين، واحصاء موارد الدولة وصادرها كرواتب العاملين والجند والأعطيات ونفقات الدفاع ونحو ذلك، فيما ينفق في سبيل المصلحة العامة للدولة. كما ان حق الملكية مكفول لكل مسلم في كل بلاد الأمة الإسلامية[1].

مما سبق يتضح لنا ان الدولة الاسلامية كانت دولة قوية اقتصاديا وسياسيا، واتسعت رقعتها اتساعا كبيرا، في خلال سنوات قليلة، وكانت صورتها من أحسن وارقى صور التكامل الاقتصادي، ويعود ذلك الى تطبيقهم وتمسكهم بكتاب الله وسنة رسوله.

المبحث الثاني: أنواع التكامل الاقتصادي

يتم تحديد أنواع التكامل عادة تبعا لما تشمله من اسس تكاملية، وعلى درجات متعددة من التعاون الاقليمي، وينصرف بمعناه الواسع الى مختلف الإجراءات المتخذة للوصول الى حرية انتقال السلع، والأشخاص، والأموال، من الإجراء الاكثر بساطة كتقرير ميزات تجاربه الى اعمق درجات التقارب الاقتصادي بتحقيق الإندماج. وتعد الأنواع التالية اهم انواع التكامل[2]:

أولا: تقرير ميزات تجارية (التفضيل الجزئي):

تقوم بعض الدول بتنفيذ إجراءات بسيطة فيما بينها، وتتمثل بتخفيضات او اعفاءات او برفع القيود الكمية على التجارة فيما بين هذه الدول، ويبدو من ذلك ان هذه الإجراءات لا تزيل كافة القيود على التجارة، وانما تقرر ميزات لصالح الأعضاء حتى تشجع التبادل والتجارة.

---

(١) انظر د. عوف الكفراوي، سياسة الانفاق في الاسلام، مرجع سابق، ص ٤٥٧-٤٧٨.

(٢) لقد عرض بيلا بالاسا Balassa, Bela اشكال التكامل الاقتصادي تقريبا على هذا النحو في كتابة نظرية التكامل الاقتصادي ص٢ ومنذئذ اخذت كافة الكتابات الاقتصادية تشير لاشكال التكامل الاقتصادي كما عرضها بالاسا.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة:

حيث تلغى فيها التعاريف الجمركية والقيود الكمية بين الدول المشتركة، على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفاتها الجمركية ازاء الدول غير الاعضاء، ولا تتضمن منطقة التجارة بالضرورة حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال.

ثالثا: الاتحاد الجمركي:

ويشمل الى جانب الغاء التمييز فيما يتعلق بحركات السلع داخل الاتحاد توحيد التعاريف الجمركية في التجارة لكل الاعضاء ازاء العالم الخارجي، ولا ينطوي هذا التنظيم على حرية انتقال الاشخاص او رؤوس الاموال.

رابعا: السوق المشتركة:

حيث تزول كافة القيود لا على التجارة بين الاعضاء مع توحيد التعريفة الجمركية ازاء العالم الخارجي فحسب بل تلغى القيود ايضا على تحركات عوامل الانتاج من عمل ورأس مال. وقد لا تهدف السوق المشتركة الى التعاون في جميع الأنشطة بل يجوز ان تقتصر على قطاع معين أو على صناعة معينة بين الاعضاء.

خامسا: الاتحاد الإقتصادي:

يتميز هذا بالإضافة الى الغاء القيود على التجارة وعناصر الانتاج بتنسيق السياسات الاقتصادية المتعددة بين الدول المنظمة كالسياسات النقدية والزراعية والصناعية وغيرها، بهدف ازالة التمييز في المرحلة المقبلة.

سادسا: الاندماج الاقتصادي الكامل:

في هذه الحالة تصبح اقتصاديات البلدان المشتركة كما لو كانت اقتصادا للبلد الواحد، تنتقل فيه البضائع والأشخاص والاموال بحرية كاملة، تقوم فيه سلطة موحدة بوضع السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تنفذها دون الرجوع الى البلدان الاعضاء.

ولا شك ان الصعوبات تزداد اهمية كلما انتقلنا من درجة الى الدرجة التي تليها من التكامل لتبلغ مداها في حالة الاندماج.

وقد يطرح هنا سؤال هل من الضرورة ان يمر كل تكامل بهذه الدرجات من ابسطها الى اشملها واعمقها؟

والإجابة على ذلك هي: ليس ذلك بالضرورة إذ قد تتهيأ ظروف قوية تؤدي الى تعزيز وتوثيق الروابط الاقتصادية الى ما هو أشمل وأعمق.

ويرى الباحث ان التطلع الى انشاء وحدة اقتصادية يتطلب دراسة موضوعية دقيقة وتفاوض طويل بل على تفصيلات عديدة، آخذة في عين الاعتبار الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء ودرجات نموها والظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية ومدى ما يحققه التكامل الاقتصادي من مزايا للمجموع او مزايا بالنسبة لكل دولة على حدة، ومدى ما تتقبله الدول من تضحيات، هذا الى جانب ضرورة توافر النية الصادقة والعزيمة القوية لتحقيق الهدف وتغليب مصلحة الجماعة، وان تطلبت تضحيات جزئية ولفترة قصيرة من الدول الأعضاء، والا ضلت قرارات المؤتمرات والندوات والاجتماعات من أجل الوحدة الاقتصادية حبرا على ورق ومجرد أمل لا يدخل حيز التنفيذ، فلا يكفي التلويح بأهداف ضخمة ولا توجد خطة مدروسة للعمل.

المبحث الثالث: ميزات التكامل الاقتصادي

لا شك ان تحقيق التكامل في مختلف المجالات سوف يحقق مكاسب اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، اذ يوجد سوقاً أكبر للعمل ولرأس المال، ويساعد على الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير الذي يخفض التكلفة، كما يساعد على التخصص، كذلك فإنه يحقق الاستقرار الاقتصادي، ويحد من التقلبات الخارجية خاصة من اتجاه الدول الأخرى الى التكتلات مما يؤدي الى تدهور مبادلات الدول النامية اليها. كما انه يعزز من القوى التفاوضية للدول الإسلامية لرفع أسعار منتجاتها في الخارج وحصولها على شروط افضل في استيرادها للسلع مما يحسن من معدلات التبادل لهذه الدول. والى جانب ذلك فإن القوة الاقتصادية تؤكد القوة السياسية ويمكن

القول بأن تحقيق التكامل بين الدول الاسلامية يمكن من معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية ويسمح بمزايا متعددة أهمها[1]:

أولا: التخصص في الانتاج:

من النتائج الهامة لقيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين دول اعضاء التجمع، حيث تنتج كل دولة من المجموعة السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، ويؤدي ذلك الى تحقيق الوفورات وانخفاض نفقة الانتاج[2].

ومن الممكن ان نتصور الحجم الذي انخفضت به نفقة الانتاج بفضل التخصص كما هو مصور في الشكل البياني التالي:

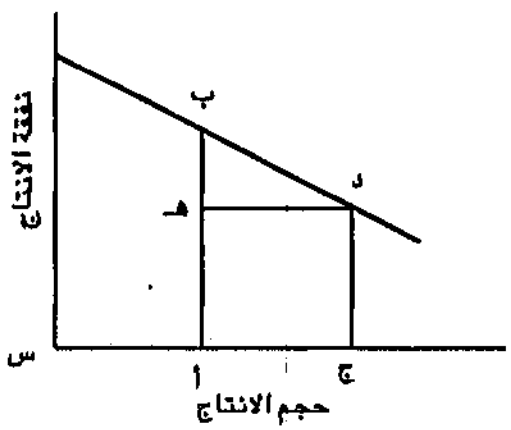

---

(١) انظر تفصيلات هذه المزايا في المراجع التالية:

- د. محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الاسلامي: دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى ١٩٨٥، ص ص ٢٩٩-٣٠١.
- محمد عبد المنعم عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي، دار المجمع العلمي، جده ١٩٨٠، ص ص ١٤٣-١٥٠.
- د. عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص ص ١٣٢-١٤٣.
- د. اسماعيل شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية، مرجع سابق، ص ص ٦٩-٧٧.

(٢) انظر: د. عبد الرحمن يسري احمد، مقدمة في علم الاقتصاد: دار النهضة العربية -بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ١٩٨.

وبافتراض:

الطلب = س، أ

تكلفة الوحدة = أ، ب

بزيادة الانتاج بعد حساب الطلب الخارجي بمقدار أ، ج فإن تكلفة الوحدة = ج، د

∴ أ ب – ج د = ب هـ

ب هـ = الحجم الذي انخفضت به نفقة الانتاج بفضل التخصص.

ثانيا: اتساع السوق:

تواجه الدول المتخلفة في نموها مشكلة اساسية[1]، ناتجة عن ضيق حجم اسواقها، وذلك لأن انخفاض الدخل يؤدي الى توجيه الجزء الاكبر منه لشراء السلع الغذائية الاساسية فتضعف المقدرة الشرائية الموجهة الى عدد كبير من السلع، ولذا فإن الوفاء بحاجة السوق اما ان يؤدي الى انشاء مصنع صغير مما يفوت فرصة الانتفاع بمزايا الانتاج الكبير حيث تنخفض نفقة الإنتاج كلما اتسع نطاق المشروع، والى القيام بمشروع كبير يحتكر فرع الانتاج ولا يستغل كامل طاقته الانتاجية فترتفع التكلفة في كلتا الحالتين.

فقيام التكامل الاقتصادي يؤدي الى اتساع حجم السوق وبالتالي كبر حجم المشروعات ويؤدي ذلك الى الآتي:

أ- تحقيق وفورات الإنتاج الكبير.

ب- ازدياد المنافسة بين المشروعات، وينتج عن ذلك انخفاض الأسعار ورفع مستوى الانتاج والتخفيف من حدة الاحتكارات.

جـ- يؤدي اتساع السوق الى زيادة الاستثمارات الهامة وخاصة في قطاع الصناعات الثقيلة والصناعات المعدة للتصدير.

---

(١) انظر: محمد محروس اسماعيل، محمد علي الليثي، ممرو محي الدين، مقدمة في الاقتصاد: دار النهضة العربية-بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢. ص٢٥٣-٢٥٤.

د- يؤدي اتساع السوق الى التخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية مثل التضخم، والبطالة، والإنكماش الاقتصادي[1].

وبالنظر الى العالم الاسلامي نجد انه يشكل سوقا كبيرة، حيث تبلغ مساحته ٢٧ مليون كلم٢ تقريبا ويقطنه حوالي ٩٣٠ مليون نسمة، مما يمكنه من التغلب على مشاكل ضيق الاسواق المحلية[2].

ثالثا: مجابهة التكتلات الاقتصادية والقدرة على المساومة:

تعتبر تجمعات الدول المتقدمة ظاهرة حديثة في التاريخ الاقتصادي ومثالها المنطقة الحرة والسوق الأوروبية المشتركة.

ولا شك ان لهذه التجمعات آثارها الاقتصادية على الدول الاعضاء وعلى العالم الخارجي.

فإذا أخذنا كمثال[3] آثار السوق الأوروبية على نشاط الدول الإسلامية لتبين ان آثارها كانت محدودة على واردات الدول المكونة لها من البترول، ولكن سياسة القوة المحركة للسوق المشتركة في بحثها عن البدائل للبترول وتنويعها للطاقة والعمل للحصول على البترول بأسعار منخفضة، يمكن ان يكون لها أثرها على الصادرات المستقبلية لهذه السلعة.

أما بالنسبة للصادرات الاسلامية غير البترولية من فاكهة وخضروات والمحاصيل الزراعية الأخرى، فإنها تصطدم بالسياسة الزراعية للسوق المشتركة.

فقد عملت الدول المشتركة في سياستها الزراعية على اتباعها لسياسة موحدة تجاه الخارج، اذ يتعذر على الدول الخارجية دخول السوق الابعد تصريف المنتجين الأوروبيين لإنتاجهم، كما ان الدول الخارجية تواجه رسوما تعادل الفارق بين

---

(١) انظر د. اسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية: مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) يحدد حجم السوق عادة بمعايير عدة هي: السكان، والمساحة، والموارد الطبيعية، والدخل، وحجم التجارة الخارجية.

(٣) انظر د. عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد العالمي: منشأة المعارف الاسكندرية، ١٩٧٨، ص ص ٣٢١-٣٢٣.

الأسعار العالمية والحد الأدنى المحدد في الدول المستوردة، هذا مع ملاحظة اتجاه هذه الدول الى الإكتفاء الذاتي في معظم الفواكه والخضار ولا شك ان هذه الآثار المختلفة ستزداد أهمية بمولد الحدث التاريخي الذي سيشهده العالم في عام ١٩٩٢ وهو قيام اوروبا الموحدة. ان معظم البلدان النامية هي بلدان مصدرة للمواد الأولية ومثال ذلك الدول الاسلامية المصدرة للبترول.

إن جهود هذه البلدان مشتتة وتفاوض وتصارع تحت لواء الشعار الوطني مما يتيح للاحتكارات الدولية بتعظيم مصالحها على حساب هذه الدول، فالأزمة الايرانية عام ١٩٥١ تبرز ذلك بوضوح[1].

يتضح لنا من هذه الميزات أن التكامل يلغي العديد من المشاكل التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية لانه عندما يتحقق يقلل من كلفة الإنتاج نتيجة للتخصص مما ينعكس على الاسعار. وهذا امر ضروري لتحسين مستوى المعيشة للأفراد ومن خلال التكامل تستطيع هذه الدول التخلص من نفوذ الدول الاجنبية عليها والتبعية لها، وتستطيع ان تحافظ على وجودها في ظل اقتصاد عالمي تسيطر عليه القوى والإحتكارات الكبرى.

ومن الشائع في وقتنا الحاضر ان العلاقات الدولية قائمة على منطق القوة متجاوزة القانون الدولي الذي لا يلجأ اليه الا الضعفاء، وهذا ما ظهر جليا في أزمة الخليج.

وبرأينا فالتكامل الاقتصادي يحقق ما يلي:

١- اتاحة الفرصة لإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة التي قد يصعب على دولة إسلامية بمفردها اقامتها.

---

(١) قامت حكومة مصدق (رئيس وزراء ايران) بتأميم النفط الايراني ولكن هذه المحاولة لم تلاق الدعم اللازم من قبل البلدان النفطية الأخرى فتكتلت شركات النفط الغربية وقضت على هذه المحاولة في المهد بانقلاب داخلي غادر.

ولو لقيت الحكومة الإيرانية الدعم والتضامن اللازمين من قبل الدول الاسلامية الأخرى لأمكن تعزيز موقفها وتمكنت من تأميم نفطها. وهذه الحالة أخذت بعين الاعتبار فيما بعد، فقد وجهت بعض الدول النفطية جهودها بإنشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط سنة ١٩٦٠ (الأوبيك) من السعودية والعراق وايران والكويت لتحقيق الترابط بين الدول المنتجة والتمهيد لرسم سياسة بترولية تحمي مصالح اعضائها.

٢- إيجاد سوق واسعة أمام المنتوجات الاسلامية لتعدد الاسواق وزيادة الطلب.

٣- إيجاد سوق واسعة للعمل.

٤- تطبيق مبدأ التخصص في فروع انتاجية معينة.

٥- تقوية وتشجيع أسواق الإستثمار.

٦- زيادة القوة التنافسية للدول الاسلامية في السوق العالمية وإعطاءها ثقلاً على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية.

ولذا نرى ان الدول الاسلامية عليها تطبيق شعار «الوحدة قوة» وان يكون المصدر الاساسي لهذه الوحدة كتاب الله وسنة رسوله.

الفصل الثالث

مقومات التكامل الاقتصادي

يشتمل هذا الفصل على اربعة مباحث:

المبحث الأول : المقومات الطبيعية

المبحث الثاني : المقومات البشرية

المبحث" الثالث : المقومات المالية

المبحث الرابع : المقومات المعنوية والسياسية

الفصل الثالث

مقومات التكامل الاقتصادي

المبحث الأول: المقومات الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية عاملا هاما للتنمية وتشمل الموارد الطبيعية الأرض وما تتضمنه من ثروات معدنية، ونفطية، ونباتية وبحار وانهار ومياه جوفية، وما يحيط بموقعها من مناخ يتميز برياح وامطار ودرجة حرارة معينة وكذلك ما قد تشتمل عليه من تضاريس[1].

وهكذا نلاحظ بأن الموارد الطبيعية لا تقتصر على الأرض بمعناها الضيق المحدود بالتربة بل تنصرف الى المعنى الواسع الذي يشتمل ايضا على القوى الطبيعية والعوامل الطبيعية.

وتتفاوت موارد الثروة الطبيعية المتاحة من حيث كميتها ونوعيتها وعلاقتها بعدد السكان من قطر لآخر بل ومن وقت لآخر ايضا، بفضل العلم والتكنولوجيا والبحوث المتطورة والاكتشافات المستمرة[2].

ان الدول الاسلامية تمتلك مواردا طبيعية متنوعة من زراعية وحيوانية ومعدنية ومائية، وحباها الله بموقع جغرافي[3] يمتد من مضيق جبل طارق غربا الى

---

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية: دار النهضة العربية، بيروت -لبنان ١٩٧٢، ص ص ٣٧، ٣٨.

(٢) د. محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق ص ص ٣٩، ٤٠.

(٣) محمود شاكر، اقتصاديات العالم الاسلامي: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان الطبعة الثالثة، ١٩٨١، ص ص ٣٥-٥١.
- د. محمود محمد بابللي، السوق الاسلامية المشتركة: مطبعة المدينة، الرياض الطبعة الثانية، ١٩٧٦ ص ص ٢٣-٣٢.
- د. جودة حسنين جودة، جغرافية الدول الإسلامية: منشاة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ ص ص ١٥-١٨.

أخر جزر اندونيسيا شرقا على مساحة تقرب من ٢٧ مليون كلم٢، وتشرف هذه الدول على أهم الطرق والممرات البرية والبحرية في العالم، ففي اراضي هذه الدول بوابات العبور للبحر الأسود (مضيق البوسفور والدردنيل) وبوابات العبور للبحر الابيض المتوسط (مضيق جبل طارق وقناة السويس) وبوابات العبور للبحر الأحمر (مضيق باب المندب وقناة السويس) ومفاتيح الخليج العربي (مضيق هرمز) وعبر هذه الدول تمر أهم الطرق البرية والبحرية والجوية بين الشرق والغرب مما ساعد على نمو التجارة فيها منذ القديم.

ويمكن تصنيف الموارد الطبيعية الى الأقسام التالية[١]:

١- الزراعة.

٢- الطاقة والمعادن.

أولا: الزراعة

لا تزال الزراعة في الدول الاسلامية أهم الموارد فهي تحتل المكانة الأولى بصفة عامة. فامتداد رقعة الدول الاسلامية ساهم في تنوع المناخ، ونتج عنه تنوع في المحاصيل الزراعية ومن اهم هذه المحاصيل القطن في مصر والسودان وسوريا وباكستان وبنغلادش وتركيا، والمطاط في ماليزيا واندونيسيا ونيجيريا وانواع الفواكه في لبنان وفلسطين والمغرب وتركيا وايران والتمور في العراق والمملكة العربية السعودية وايران والمغرب وتونس والجزائر والسكر والرز في بنغلادش واندونيسيا ومصر، والكاكاو والتوابل في بنغلادش والزيتون في المغرب وسوريا والأردن وتركيا والحبوب في معظم الدول الاسلامية[٢].

ان مساحة الدول الاسلامية تمثل نحو ٢٢٪ من مساحة العالم البالغة ١٣٣٩٢ مليون هكتار والرقعة الزراعية تبلغ نحو ٢٢١٠ مليون هكتار تمثل نصف مساحة العالم القابلة للزراعة، ويزرع نحو ٢٥٢,٥ مليون هكتار تمثل نحو ١١,٤٪ من المساحة القابلة للزراعة في العالم الاسلامي انظر (جدول رقم ١).

---

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) محمود شاكر، اقتصاديات العالم الاسلامي: مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٤.

- محمود محمد بابلي، السوق الاسلامية المشتركة: مرجع سابق ص ٣٦.

جدول رقم (١)

الانتاج الزراعي في العالم والدول الاسلامية لعام ١٩٨٢

البيان	العالم	الدول الاسلامية	الدول الاسلامية بالنسبة للعالم
المساحة الجغرافية (الف هكتار)[1]	١٣,٣٩٢,٠٢٦	٢,٩٣٤,٨٩٦	٪٢١,٩
المساحة القابلة للزراعة (الف هكتار)	٤,٤٣٠,٢٥١	٢,٢١٠,٠١٤	٪٤٩,٩
المساحة المزروعة (الف هكتار)	١,٤٨٨,٠٥٠	٢٥٢,٤٤٠	٪١٧
المساحة المزروعة بالنسبة للقابلة للزراعة	٪٣٣,٦	٪١١,٤	
نصيب الفرد من الارض المزروعة (هكتار)	٠,٣٤	٠,٣٨	
نصيب الفرد من الارض القابلة للزراعة (هكتار)	١,٠٤	٣,٥٤	

المصدر: F. A. O. Production Year - book 1985:

هذا ويعتبر القمح في مقدمة الحبوب التي تنتجها الدول الاسلامية اذ يقدر الانتاج العالمي من القمح بحوالي ٤٩٥ مليون طن وتقدم الدول الاسلامية منه حوالي ٥٣ مليون طن أي ما يقرب من ١١,٥٪ من الانتاج كما هو واضح في جدول رقم (٢).

(١) الهكتار = ١٠,٠٠٠ متر مربع.

عن د. محمد عبد المنعم عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي: جدة ١٩٨٦، ص ١٨.

جدول رقم (٣)

أهم المناطق لزراعة وانتاج القمح في الدول الاسلامية لعام ١٩٨٨

البلد	الانتاج بالالف طن
تركيا	١٨٢٥٠
باكستان	١٢١٥٠
ايران	٦٢٠٠
افغانستان	٣١٥٠
سوريا	٢٨٩٠
مصر	٢١٥٠
المغرب	١٨٠٠
الجزائر	١٣٨٠
العراق	١٢٥٠
بنجلادش	١٢٣٠
تونس	٩٨٠
السعودية	٣٥٠
السودان	١٩٥
ليبيا	١٣٥
اليمن[١]	٧٥
الاردن	٧٥
اوغندا	١٨
نيجيريا	٢١
تشاد	٥
لبنان	٥
مالي	٢
النيجر	٢

المصدر: الكتاب السنوي للتجارة الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة ١٩٩٠ عن مركز التدريب والبحوث الاحصائية والاجتماعية للأقطار الاسلامية. SESRTCIC

(١) لقد تم دمج احصائيات اليمنين في احصائياتنا هذه.

بالإضافة الى ما تنتجه الجمهوريات الإسلامية في (الإتحاد السوفييتي سابقا) والذي يزيد عن عشرة مليون طن.

أما في مجال إنتاج الرز فقد ساهمت الدول الاسلامية بانتاجه وجاء في المرتبة الثالثة في الانتاج العالمي بعد الصين والهند(١).

ويحتل الرز المرتبة الاولى بين الحبوب الغذائية ويأتي معظم انتاجه من جنوب شرقي آسيا، حيث تنتج بنجلادش واندونيسيا نحو ٨٠٪ من انتاج الدول الاسلامية.

ويصل انتاج الدول الاسلامية الى نحو ١٦٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٨٣ فقد بلغ انتاجه نحو ٦٧,٢ مليون طن من جملة انتاج العالم الذي بلغ ٤١٣ مليون كما يبدو من الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

انتاج الدول الاسلامية من الرز عام ١٩٨٤

الدولة	الانتاج بالألف طن	٪	الدولة	الانتاج بالألف طن	٪
اندونيسيا	٣٣٠٠٠	٤٩,١	الكميرون	٥٥	٠,١
بنجلادش	٢٠٠٠٠	٢٩,٨	تشاد	٤٧	٠,١
باكستان	٥٠٩٢	٧,٦	النيجر	٣٨	–
مصر	٢٥٠٠	٣,٧	فولتا العليا	٢٩	–
ماليزيا	٢١٤٧	٣,٢	غينيا	٢٣	–
ايران	١٤٠٠	٢,١	توجو	٢١	–
نيجيريا	١٢٤١	١,٨	المغرب	١٧	–
افغانستان	٤٧٥	٠,٧	اوغندا	١٤	–
سيراليون	٤٠٠	٠,٦	السودان	٨	–
تركيا	٢٩٠	٠,٤	الصومال	٥	–
العراق	٢٥٠	٠,٤	السنغال	٤	–
مالي	١٤٢	٠,٢	السعودية	٣	–

انتاج العالم الاسلامي ٦٧٢٠٢ الانتاج العالمي ٤١٣٧٨٥ نسبة انتاج العالم الإسلامي ١٦,٢٪

المصدر: F. A. O. Production Year book 1986

وأما في مجال انتاج القطن فالدول الإسلامية تساهم بنحو ١٧٪ من الانتاج العالمي فقد بلغ انتاج هذه الدول نحو ٢,٣ مليون طن من مجلة الانتاج العالمي التي بلغت نحو ١٣,٤ مليون طن في عام ١٩٨٣. وتأتي الباكستان ومصر في مقدمة الدول الاسلامية المنتجة لمادة القطن (جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

انتاج القطن في الدول الاسلامية عام ١٩٨٤

الدولة	الانتاج بالالف طن	الدولة	الانتاج بالالف طن
باكستان	٧٠٠	السنغال	١٤
مصر	٥٣٠	العراق	٧
تركيا	٤٦٠	اليمن[1]	٦
سوريا	١٢٧	المغرب	٦
السودان	١١٤	توجو	٥
ايران	٧٠	بنجلادش	٣
مالي	٤٨	النيجر	٢
فولتا العليا	٢٩	الصومال	٢
نيجيريا	٣٠		
الكميرون	٣٠		
افغانستان	٢٥		

المصدر: U. N. Statistical Yearbook 1986

أما بخصوص انتاج المواشي والتي تعتبر مصدر هام من مصادر الانتاج الزراعي حيث تعتبر مصدر غذاء وكساء للإنسان فالدول الاسلامية تساهم بنحو ١٣٪ من الإنتاج العالمي فقد بلغ انتاج هذه الدول نحو ١٦٠٦٨١ رأس من مجمل الانتاج العالمي الذي بلغ ١٢١٦٠٥٢ رأس في عام ١٩٨٣.

(١) لقد تم دمج احصائيات اليمنين في احصائياتنا هذه.

وتأتي بنجلادش والسودان وتركيا في مقدمة الدول الإسلامية المنتجة للماشية والذي يتمثل في معظمه بالأبقار والأغنام والماعز (جدول رقم ٥)

جدول رقم (٥)

انتاج الماشية في العالم الاسلامي لعام ١٩٨٤

الدولة	الانتاج بالاف رأس	الدولة	الانتاج بالاف رأس
بنجلادش	٣٣٠٠٠	اليمن	١٠٧٠
السودان	١٨٣٥٤	تونس	٩١٤
تركيا	١٥٥٦٧	سوريا	٧٧٠
باكستان	١٥٠٣٨	ساحل العاج	٦٧٠
نيجيريا	١٢٣٠٠	ماليزيا	٤٣٠
ايران	٧٦٤٥	السعودية	٤٠٠
اندونيسيا	٦٤٣٣	سيراليون	٣٤٣
اوغندا	٥٤٠٠	جامبيا	٣٢١
مالي	٤٤٢٢	توجو	٢٦٠
تشاد	٣٩٧٧	غينيا بيساو	٢٠٠
الصومال	٣٩٠٠	ليبيا	١٨٠
المغرب	٣٦٨٠	عُمان	١٢٣
النيجر	٣٢٠٦	لبنان	١١٠
الكميرون	٣٢٠٠		
افغانستان	٣٩٨٩	الكويت	١٠٠
السنغال	٢٧٨٩	الاردن	٣٩
العراق	٢٧٣٦	قطر	٨
مصر	٢٠٤٠		
فولتا العليا	٢٧٦٠		
موريتانيا	١٢٠٠		
غينيا	١٧٦٠		
الجزائر	١٤٣٣		

المصدر: U. N. Statistical Yearbook 1986

انتاج العالم الاسلامي ١٦٠٦٨١

انتاج العالم من الماشية ١٢١٦٠٥٢

العالم الاسلامي بالنسبة للعالم ١٣٪

وبصفة عامة، فإن انتاج الماشية في الدول الاسلامية لا يكفي للاستهلاك المحلي في كثير من هذه الدول رغم المساحات الشاسعة للمراعي ويمكن تقسيم دول العالم الاسلامي من حيث إنتاج الثروة الحيوانية الى ثلاث فئات[1]:

الفئة الأولى: هذه الفئة من الدول الاسلامية تكفي حاجتها من الانتاج الحيواني وتصدر الفائض عن حاجتها، مثل تركيا والسودان والصومال وتشاد ومالي واندونيسيا.

الفئة الثانية: هذه الفئة تكفي حاجتها من الانتاج الحيواني ولا يبقى لديها فائض للتصدير مثل بنجلادش وباكستان.

الفئة الثالثة: هذه الفئة من الدول انتاجها لا يكفي الاستهلاك المحلي حيث تقوم بالاستيراد كما في الأردن ودول الخليج العربي كافة ومصر وليبيا.

وتشمل الزراعة بالإضافة الى ذلك الغابات والدواجن والأسماك والمحاصيل الزراعية مثل الذرة والتمور وقصب السكر والبن والشاي والمطاط والزيتون والسمسم والكتان.

هذه كلها وهي ليست على سبيل الحصر، متوفرة بكثرة في الدول الإسلامية وبنسب مختلفة.

وبشكل عام فإن الزراعة في الدول الاسلامية لا تكفي ما تحتاج اليه الأمة، ونظرا لارتباط الزراعة بالأمن الغذائي، فإن الدول الاسلامية مهددة في هذا المجال، خاصة ان استيراد بعض المواد الغذائية الاساسية كالقمح مثلا يبقى خاضعا للاحتكارات الاجنبية.

ولو خطط لهذه الموارد الزراعية التخطيط العلمي المدروس والعملي لأمكن التغلب على الكثير من العقبات والمشاكل التي تعترض تطور الزراعة في الدول الإسلامية، لأن الأراضي الاسلامية القابلة للزراعة، مثل أراضي السودان والعراق والباكستان واندونيسيا وايران وتركيا ومصر وسوريا اذا أقيمت فيها مشاريع

---

(١) د. عبد العليم عبد الرحمن خضر، صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الاسلامي، اختيارات وبدائل: عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص ص ٣٨، ٣٩.

زراعية مشتركة، من الممكن ان تسد النقص في احتياجات الأمن الغذائي للعالم الإسلامي حيث ان هذه الأراضي تحتوى على بيئات زراعية متعددة، وهذا بدوره يعزز مسيرة التكامل الاقتصادي في الدول الاسلامية.

ثانيا: الطاقة والمعادن

ان الدول الاسلامية تمتاز بأهميتها الاقتصادية بما حباها الله من ثروات معدنية هائلة، فهي تحتل الدرجة الأولى في انتاج البترول في العالم وفي الاحتياطي منه، واهم آباره في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وإمارات الخليج والعراق وايران وليبيا والجزائر واندونيسيا ونيجيريا وماليزيا واليمن[1].

يعتبر البترول مصدرا رئيسا من مصادر الطاقة لا بل يعتبر مصدر الطاقة الأول، اذ يساهم بنحو ٥٠٪ من مصادر الطاقة ويعتبر الدخل الرئيسي لكثير من دول العالم الاسلامي ويستخدم ايضا سلاحا وقت الضرورة لصالح الدول الاسلامية[2].

ان الدول الاسلامية تساهم بنحو ٣١٪ من انتاج العالم من البترول وقد بلغ انتاج الدول الاسلامية نحو ١٦,٨٥٠,٠٠٠ مليون برميل يوميا من جملة انتاج العالم الذي يبلغ حوالي ٥٤,٠٠٠,٠٠٠ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٨ (جدول رقم ٦).

---

(١) د. محمد عبد المنعم عفر، اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل: دار المجمع العلمي، جدة الطبعة الثانية ١٩٨٥ ص ٣٦، ٣٧.

(٢) د. برهان الدجاني، تحليل بعض العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية: معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٧.

جدول رقم (٦)

انتاج البترول في الدول الاسلامية عام ١٩٨٨م

الدولة	الانتاج برميل يوميا
الكويت	١,١٥٠,٠٠٠
السعودية	٤,٨٠٠,٠٠٠
ايران	٢,٧٥٠,٠٠٠
اندونيسيا	١,٢٠٠,٠٠٠
نيجيريا	١,١٠٠,٠٠٠
الجزائر	١,١٠٠,٠٠٠
العراق	١,٠٠٠,٠٠٠
ابو ظبي	٨٥٠,٠٠٠
ليبيا	٨٥٠,٠٠٠
الكميرون	٦٥٠,٠٠٠
ماليزيا	٣٨٠,٠٠٠
دبي	٣٦٠,٠٠٠
عُمان	٣٦٠,٠٠٠
قطر	٢٤٠,٠٠٠
مصر	١٦٠,٠٠٠
المجموع	١٦,٨٥٠,٠٠٠

إنتاج الدول الاسلامية ١٦,٨٥٠,٠٠٠

الانتاج العالمي ٥٤,٠٠٠,٠٠٠ تقريبا

انتاج الدول الاسلامية بالنسبة للإنتاج العالمي ٣١٪ تقريبا

المصدر: عالم النفط العدد ٢٨ أيلول ١٩٨٩/عن (مركز التدريب والبحوث الاحصائية والإجتماعية للاقطار الاسلامية). SESRTICIC

كما انتجت الجمهوريات الاسلامية في (الاتحاد السوفييتي سابقا) مقدار ٥٨٪ من مجموع البترول في الاتحاد السوفيتي سابقا وعلاوة على ما تنتجه الدول الإسلامية من البترول فإنها تنتج حوالي ٥٢٣٠ بليون مكعب من الغاز وتعتبر ايران هي أكبر الدول الاسلامية انتاجا للغاز الطبيعي وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية[١].

وترجع أهمية الغاز الطبيعي كمصدر من مصادر الطاقة الى توفره بكميات كبيرة في دول العالم الاسلامي والى ارتفاع طاقته الحرارية وقلة الشوائب الموجودة فيه وانخفاض تكلفة انتاجه اذا ما قورن بالبترول او الفحم، ولسهولة نقله من أماكن الانتاج الى أماكن الاستهلاك[٢].

أما بالنسبة الى الثروات المعدنية الأخرى فهي متعددة ومنتشرة في كثير من الدول الاسلامية ومن أهم هذه الثروات: الفوسفات حيث يساهم العالم الاسلامي بنحو ٢٦٪ من الإنتاج العالمي.

ويأتي معظم هذا الانتاج من المغرب التي تنتج نحو ٥٩٪ من انتاج الدول الاسلامية ثم تأتي تونس بالمرتبة الثانية ١١,٤٪ وتليها توجو ٩٪ ثم الأردن ٧,١٪ وبذلك تساهم هذه الدول الأربع (المغرب وتونس وتوجو والاردن) بنحو ٨٧٪ من انتاج الدول الاسلامية، (جدول رقم ٧).

---

(١) From: Oil and Gas Journal, Feb, 1986.

(٢) د. احمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول: جدة، ١٩٧٩، ص ٥٥.

جدول رقم (٧)

انتاج الفوسفات في الدول الاسلامية عام ١٩٨٥

الدولة	الانتاج بالالف طن	نسبتها الى العالم الاسلامي
المغرب	١٩٢٧٣	٥٩,١
تونس	٣٧١٢	١١,٤
توجو	٢٩٢٧	٩,٠
الأردن	٢٣٢٠	٧,١
السنغال	١٥٥٥	٤,٨
الجزائر	٩٩٧	٣,١
سوريا	٧٤٧	٢,٣
مصر	٦٣٩	٢,٠
الصحراء الغربية	٤٤٠	١,٥
الباكستان	٥	–

انتاج العالم الإسلامي ٣٢٦١٥

انتاج العالم ١٢٥٣٧٠

الدول الاسلامية بالنسبة للعالم ٢٦٪

المصدر: U. N. Statistical Yearbook 1987

هذه بالاضافة الى الثروات المعدنية الأخرى التي تحتوي عليها الأرض الاسلامية مثل الحديد والقصدير والنحاس والمنغنيز والكروم والنيكل والرصاص واليورانيوم والذهب والفضة وتستطيع الدول الاسلامية ان تسد احتياجاتها من العديد من المعادن، الى جانب ان هناك بعض المعادن التي ما زالت في باطن الارض، ولا تستطيع بعض الاقطار الاسلامية استغلالها لضخامة التكاليف المادية، ومن الممكن ان تساهم المشاريع المشتركة في إطار التكامل الاقتصادي في استخراج المعادن الاسلامية لسد حاجات المصانع وتصدير الفائض منها.

المبحث الثاني: المقومات البشرية

إن الموارد البشرية تعتبر اهم المقومات المحددة لعملية التكامل الاقتصادي في اي مجموعة من الدول. فالانسان له دور رئيسي في العملية الانتاجية فهو الغاية والهدف من الانتاج بل يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي[1]. ان الله سبحانه وتعالى خلق الانسان واستخلفه في الأرض ليقوم بإعمارها وفق ما شرع الله من قواعد وأحكام وقد هيأ له سبحانه بكرمه وفضله كل ما يمكن من تحقيق ذلك، فسخر له ما في السموات والأرض قال تعالى: «وإذ قالَ ربكَ للملائكةِ إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً»[2] وقال سبحانه وتعالى «ألم تروا أن اللهَ سخرَ لكُم ما في السمواتِ وما في الأرضِ وأسبغَ عليكُم نعمهُ ظاهرةً وباطنةً»[3].

إن الدول الاسلامية تشكل اكبر وحدة بشرية في العالم اذ يزيد عدد المسلمين على ٩٣٠ مليون نسمة بنسبة ٢٠٪ من جملة سكان العالم وهم يتزايدون بسرعة ويبلغ تزايدهم السنوي ٣٪ تقريبا ولهذا التزايد نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية إيجابية هامة في الوقت الذي تبلغ مساحة الدول الاسلامية من ٢٧ مليون كم٢ بنسبة ٢٢٪ تقريبا من جملة مساحة الكرة الأرضية.

والجدول الآتي يبين الدول الاسلامية وعدد سكانها ومقدار مساحتها:

---

(١) د. عبد الكريم صادق بركات،الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

(٢) سورة البقرة: الاية (٣٠).

(٣) سورة لقمان: الاية (٢٠).

جدول رقم (٨)

عدد السكان في الدول الاسلامية لعام ١٩٨٨ ومساحة كل دولة

الدولة	عدد السكان لعام ١٩٨٨/مليون	المساحة بالالف كم٢	الدولة	عدد السكان لعام ١٩٨٨/مليون	المساحة بالالف كم٢
الاردن	٣,٩٤	٩٧,٧٤٠	ليبيا	٤	١٧٥٩٥٤٠
فلسطين	١,٩	٢٧,٥٥٠	لبنان	٢,٥	١٠٤٠٠
العراق	١٩	٤٣٤,٩٢٤	الكويت	١,٧	١٧٨١٨
السودان	٢٣	٢,٥٠٥,٨١٣	اندونيسيا	١٧٠	١٩٠٤٣٤٥
مصر	٥٥	١,٠٠١٤٤٩	الامارات العربية	١,٥	٨٣٦٠٠
سوريا	١٢	١٨٥.١٨٠	المتحدة		
ايران	٤٩	١,٦٤٨.٠٠٠	جيبوتي	٠,٤	٢٢٠٠٠
الجزائر	٢٤	٢,٣٨١,٧٤١	جزر القمر	٠,٥	٢١٧١
افغانستان	٢٢	٦٤٧٤٩٧	فولتا العليا	٧	٢٧٤٢٠٠
السعودية	١٣	٢١٤٩٦٩٠	اوغندا	١٥	٢٣٦٠٣٦
البحرين	٠,٤	٦٢٢	غينيا	٦,٥	٢٤٥٨٥٧
بنغلادش	١٠٨	١٤٣٩٩٨	غينيا بيساو	٠,٩	٣٦١٢٥
الباكستان	١٠٥	٨٠٣٩٤٣	الجابون	٠,٨٥	٢٦٧٦٦٧
اليمن[١]	٨	٥٢٧٩٦٨	الكاميرون	٠,٧٥	٤٧٥٤٤٢
تركيا	٥٣	٧٨٠٥٧٦	موريتانيا	١,٩	١٠٣٠٧٠٠
تونس	٨	١٦٣٦١٠	ساحل العاج	٥,٥	٣٢٢٤٦٣
تشاد	٥,٥	١٢٨٤٠٠	توجو	٢,٨	٥٦٠٠٠
الصومال	٧	٦٣٧٦٥٧	السنغال	٧	١٩٦١٩٢
سيراليون	٤	٧٣٣٢٦	عُمان	١,٣	٢١٢٤٥٧
قطر	٠,٣٥	١١٠٠٠	النيجر	٦	١٢٦٧,٠٠٠
نيجيريا	١١٠	٩٢٣,٧٦٨	مالي	٧	١,٢٤٠,٠٠٠
المغرب	٢٠	٤٤٦,٥٥٠	ماليزيا	١٤,٥	٣٢٩٧٤٩
مالديف[٢]	١٦	(...)			

المصدر: (مركز التدريب والبحوث الاقتصادية والاجتماعية الاحصائية للاقطار الاسلامية). SESRTCIC

---

(١) لقد تم دمج احصائيات اليمنين في احصائياتنا هذه.

(٢) (...) غير متوفر.

ويلاحظ من الأرقام السابقة التفاوت في توزيع السكان بين الأقطار الاسلامية فالأقطار التي ترتفع فيها الكثافة السكانية مساحتها صغيرة وعدد سكانها قليل في حين ان هناك اقطار مساحتها شاسعة جدا، وعدد السكان فيها قليل. ولو حدثت هجرات منظمة بين الدول الاسلامية لأمكن حل قضية الإزدحام السكاني التي تعاني منه بعض هذه الدول، وان هذا الانتقال يساعد في تحقيق منافع مشتركة ومتبادلة في دعم التنمية الاسلامية والتي يعتبر بها الانسان الوسيلة والغاية في نفس الوقت بقيامها ويخدم التكامل الاقتصادي، فالعنصر البشري له دور فعال في استثمار الموارد الطبيعية وخاصة اذا ما اعتنى بتأهيله وتدريبه وتثقيفه وتوفير الأمن والغذاء والصحة له[1].

وعلى هذا الاساس نستطيع القول ان وجود القوى البشرية المؤهلة والمدربة وسهولة إنتقالها يسهل باقامة المشاريع الاسلامية المشتركة وبناء إقتصاد موحد، إذا تم إستغلالها ضمن إستراتيجية اقتصادية موحدة تأخذ بمبادئ الإحصاء والتخطيط ودعم التعليم بمختلف مراحله واقسامه وتكوين الإطارات الفنية وتأهيل اليد العاملة ضمن خطط تنموية مرحلية ومحددة وعلى العكس فإن القوى البشرية الاسلامية تصبح لا قيمة لها في ظل سياسات اقتصادية مجزأة.

المبحث الثالث: المقومات المالية

تضاعفت قيمة الموارد المالية للدول الاسلامية وخاصة المصدرة للنفط في السنوات القليلة الماضية، وبلغت عام ١٩٨٢ ما يعادل ١٢,٥٪ من الاحتياط النقدي الدولي، وذلك بعد تصحيح اسعار النفط بعد عام ١٩٧٤ حيث ارتفعت عوائد الدول المنتجة والمصدرة للنفط من خمسة بلايين دولار عام ١٩٧٠ الى ٢٠٤ بلايين دولار عام ١٩٨٠[2].

---

(١) د. محمود محمد بابللي، السوق الاسلامية المشتركة: مرجع سابق، ص ص ٤١-٤٤.

(٢) د. محمد سعيد النابلسي، «نمو وتكامل الاسواق المالية في دول غرب أسيا» البنك المركزي الاردني، عمان-الاردن، ١٩٨٢، ص ١٦، ١٧.

إن الدول البترولية تملك موارد مالية ضخمة، ولكن عدم قدرة هذه الدول على استيعاب وامتصاص ما لديها من فوائض في مشاريعها الداخلية نتيجة لنقص القوى البشرية المدربة والمؤهلة والندرة في الخبرات بالإضافة إلى سيطرة الدول الأجنبية على غالبية تلك الموارد، قد يؤدي الى إبقاء الفوائض المالية مودعة في مصارف الدول الاجنبية (امريكا وأوروبا). وهي معرضة لمخاطر التضخم وتذبذب اسعار الصرف بالإضافة الى التجميد والحجز كما حصل للأرصدة الإيرانية والليبية والعراقية.

لقد أظهرت أزمة الخليج مدى ضخامة حجم الأموال الاسلامية المودعة بالمصارف الغربية.

لذلك فان ايجاد فرص استثمارية داخل الدول الاسلامية وفق احكام الشريعة عن طريق المصارف الاسلامية وايجاد ظروف استثمارية مناسبة عن طريق الحماية وذلك بتوفير ضمانات جماعية كافية ضد مخاطر التأميم والمصادرة وما شابه ذلك، سوف يؤدي الى إعادة اموال المسلمين الى أوطانهم[1].

ولو نظرنا إلى تدفق المال الاسلامي خلال الفترة ٩٧٤-١٩٨٦ خارج الدول الإسلامية لوجدنا ان ٢٣٪ من الإيرادات النفطية للدول الاسلامية استثمرت في الخارج[2].

وعلى الرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة يمكن الاستناد اليها في قياس حجم هذه الموارد الا ان تقديرات أرقام الاستثمارات الاسلامية في الخارج مقارنة مع مديونية العالم الاسلامي الخارجية يمكن ان تبرز ضخامة الامكانات المالية التي تمتلكها الدول الاسلامية، حيث تشير الاحصاءات المتوافرة الى ان البلدان الاسلامية

---

(١) من توصيات مجموعة العمل التي شكلت لبحث التمويل بين الدول الاسلامية بناء على اقتراح سمو الامير الحسن الى ندوة مشكلات البحث في الاقتصاد الاسلامي التي عقدت في اثناء المؤتمر السنوي الخامس للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) عمان، نيسان ١٩٨٦.

- من الممكن ان تكون الضمانات الجماعية بصورة مؤسسة ضمان اسلامية.

(٢) عامر التميمي، «هروب راس المال وعلاقته بالمديونية الخارجية» ندوة إدارة المديونية الخارجية التي عقدت في الكويت خلال الفترة ٥-٩ مايو ١٩٩٠ ص ص ٢٣-٢٥.

مع أنها تعاني من تصاعد حجم مديونيتها الخارجية، التي تراوحت ما بين (١٩٢,٣) بليون دولار عام ١٩٨٤ و (٣٠٤,٩) بليون دولار عام ١٩٨٩. إلا ان حجم هذه المديونية لا يشكل سوى ٤٧,٨٪ و ٤٨,٤٪ من إجمالي دائنية هذه البلدان خلال العامين المذكورين والمتمثلة في الاستثمارات الخارجية للبلدان الاسلامية المصدرة للنفط في امريكا وبريطانيا وبقية الدول الأوروبية كما هو واضح بالجدول رقم (٩).

ولدى اضافة التقديرات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية للبلدان الاسلامية غير النفطية، البالغة حوالي (٢٠٠) بليون دولار الى حجم الدائنية المشار اليه اعلاه[١]. يتضح لدينا ان العالم الاسلامي غني بموارده المالية، علاوة على كونه من أغنى بلدان العالم في موارده الطبيعية والبشرية.

ومما تجدر الإشارة اليه بهذا الخصوص ان هناك مجالات استثمارية واسعة، يمكن من خلالها استيعاب الأموال الاسلامية المستثمرة في الخارج، إذا ما تم إعادتها. فهناك المشاريع الانتاجية العديدة التي يمكن ان يتجه العمل الاسلامي المشترك نحوها، مثل مشروعات القمح في العراق، والسودان وسوريا، وايران، وتركيا ومشروعات الخضروات في الأردن، ومصر والجزائر، ولبنان، ومشاريع قصب السكر في مصر، وسوريا والسودان، ومشاريع الثروة الحيوانية في تركيا والسودان وباكستان وايران، ومشاريع الصناعات الكيماوية في دول الخليج العربي، وصناعة المطاط في اندونيسيا وماليزيا والمنسوجات في الباكستان، ومصر، وسوريا، وصناعة الورق والأخشاب في تركيا. بالاضافة الى مشاريع النقل والمواصلات ومشاريع الطاقة.

---

(١) عامر التميمي، «هروب راس المال وعلاقته بالمديونية الخارجية»: مرجع سابق، ص٢٧.

جدول رقم (٩)

دائنية ومديونية بلدان العالم الإسلامي ١٩٨٤-١٩٨٩ (بالمليار دولار)

السنة	الاستثمارات الخارجية	إجمالي الدين العام الخارجي	نسبة المديونية الى الاستثمارات الخارجية٪
١٩٨٤	٤٠٢,١	١٩٢,٣	٤٧,٨
١٩٨٥	٤٢٣,١	٢٢٠,٨	٥٢,٢
١٩٨٦	٤٤٧,٩	٢٥٥,٤	٥٧
١٩٨٧	٤٧٣,٢	٢٩٦,٩	٦٢,٧
١٩٨٨	٥٤٥,٥	٢٩٣,٢	٥٣,٧
١٩٨٩	٦٢٩,٩	٣٠٤,٩	٤٨,٤

تشمل هذه الاستثمارات الدول الاسلامية المصدرة للبترول: الجزائر وقطر والسعودية وعُمان والامارات العربية وايران والكويت وليبيا واندونيسيا والجابون والعراق ونيجيريا.

المصدر:

- Bank of England Quarterly Bulletin, (December 1985), (February 1987), (March 1987), (November 1987), and (August 1990).

- World Bank Debt Tables, Vol 2, 1989-1990.

المبحث الرابع: المقومات المعنوية والسياسية

الدول الاسلامية تمتلك بالإضافة الى المقومات السابقة مقومات متميزة، تكسب عملية التكامل قوة وتعزز مسيرته، وتتمثل هذه المقومات في العقيدة واللغة المشتركة والتاريخ المشترك والمصالح المشتركة والتراث المشترك.

ان غالبية سكان الدول الاسلامية مسلمون اصحاب عقيدة واحدة، ومن المعلوم ان الاسلام دين الفطرة وانه يتصف بالعموم والشمول والعالمية، لان الاسلام ليس دين امة واحدة فهو يشمل الامم الإنسانية جميعا، وان المساواة تشكل روح الحضارة الاسلامية، والاسلام يدعو الى التضامن والتعاضد والاتحاد وينبذ الفرقة والانقسام والتشرذم[1].

وان سيادة اللغة لغة القرآن الكريم بين المسلمين قرونا طويلة من الزمن ادت الى ربط المسلمين بروابط اجتماعية وثقافية وتشريعية، والتوسع الذي اصابته اللغة العربية بوجه عام كان بفضل الاسلام وتحت راية القرآن، وللتاريخ اهمية كبرى في وحدة الشعوب فيعتبر عاملا هاما موحدا لا مفرقا.

فالتاريخ يؤدي دوره في ربط الشعوب وفي تشكيل ذاكرة مشتركة بينها وفي التوحيد بين آمالهم وذكرياتهم الماضية ونظرتهم الى المستقبل.

فينظر المسلمين الى تاريخهم نظرة مشتركة هي وليدة الفكر الواحد والعقيدة الواحدة نظرة اعتزاز وافتخار ويشعرون جميعا بروح الارتباط به[2].

ومن واجب المسلمين دراسة هذا التاريخ لاستخلاص الدروس والعبر واستنباط رقي وتقدم هذه الأمة في مرحلة ما وسبب ضعفها وانقسامها في مرحلة وهذا يعتبر من العوامل الاساسية لمواجهة التحدي الذي تواجهه الأمة الاسلامية والذي يستهدف تجزئة وتفتيت هذه الأمة واستغلال ثرواتها ومواردها وسرقة خيراتها والهيمنة على اقتصادياتها وابقاءها في اوضاع التبعية والتخلف واحتلال اجزاء منها.

---

(١) د. مصطفى البغا، حاضر العالم الاسلامي: مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الرابعة ١٩٨٩، ص ص ٧٤-٧٦

(٢) د. داود علي الفاعوري، محاضرات في حاضر العالم الاسلامي: دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٩ ص ص ٨-١٠.

ان المسلمين عبر الأيام والسنين كانوا أمة قوية ولهم حضارة عريقة حضارة خلق وابداع استمدت وجودها من القرآن الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

وهكذا نستطيع القول بأن الدول الاسلامية تمتلك جميع مقومات التكامل الاقتصادي من موقع استراتيجي وثروات زراعية وامكانيات معدنية وبترولية ومالية وثروة بشرية ضخمة وعقيدة واحدة وتاريخ مشترك وآمال مشتركة وحيث ان هذه الامكانيات والثروات الهائلة لا تزال غير مستغلة بشكل اقتصادي فما على هذه الدول الا ان تستخرجها وفق افضل طرق الانتاج واكثرها اثرا في المحافظة على هذه الموارد واستخدامها بشكل مناسب في كل المجالات النافعة بما يخدم مصلحة المسلمين جميعا. وان تسلك هذه الدول طريق الاستقلال الاقتصادي وتعمل على القضاء على التبعية للاجنبي وتعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والذي بدوره سيحقق التقدم والرفاه والنمو لجميع هذه الدول وذلك بعد الالتزام بقواعد واحكام الشريعة الاسلامية اولاً.

يقول الاستاذ مالك بن نبي (فالقضية اذا بالنسبة للعالم الاسلامي ليست قضية إمكان مالي، ولكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية، أي الإنسان والتراب والوقت، في مشروع تحركها أرادة حضارية لا تحجم امام الصعوبات ولا يأخذها الغرور في شبه تعالٍ على الوسائل البسيطة التي في حوزتنا منذ الآن، ولا ينتظر العمل بها حفنة من العملة الصعبة، ولا أي مشروع من نوع مرشال)[2].

فالموارد والإمكانيات متوافرة فما على هذه الأمة الا ان تعبأ جميع الجهود وهذه الإمكانيات لانجاز عملية التكامل وهذا يحتاج الى إرادة تغير فاعلة حضارية لا تحدث الا بتغير الانسان في ذاته قال تعالى «إنَّ اللهَ لا يغيرُ ما بقومٍ حتى يغيرُوا ما بأنفُسهمْ»[3].

---

(١) د. حسين مؤنس، دراسات في الحضارة الاسلامية: المجلد الأول الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥، ص ١٨.

(٢) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد: دار الفكر، دمشق-سورية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، ص ٧١.

(٣) سورة الرعد: الآية (١١).

الفصل الرابع
تجارب التكتلات الاقليمية في العالم

يشتمل هذا الفصل على مقدمة وثلاثة مباحث:

المقدمة

المبحث الأول: تجارب التكتلات الإقتصادية بين الدول الصناعية

المبحث الثاني: تجارب التكتلات الإقتصادية بين الدول النامية غير الإسلامية

المبحث الثالث: تجارب التكتلات الإقتصادية بين الدول الإسلامية

الفصل الرابع
تجارب التكتلات الاقليمية في العالم

المقدمة

بعد أن إنتهت الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تغيرات اقتصادية وسياسية وتطورات دولية، ولمواكبة هذه التغيرات قامت تكتلات اقليمية عديدة سواء بين الدول الغربية المتقدمة أو بين الدول الاشتراكية أو بين الدول النامية[1].

وإذا كانت التكتلات الاقتصادية الاقليمية ضرورية للدول المتقدمة فهي أشد ضرورة للدول النامية، وخاصة أن الدول النامية تعاني من مشاكل عديدة في مجال التجارة الخارجية كالتقلبات في أسعار المواد الأولية، والتقلبات في الصادرات، بالإضافة إلى المشاكل الطويلة الأجل التي تتمثل في تباطؤ معدل الزيادة في الطلب على المواد الأولية، وانخفاض نصيب الدول النامية من التجارة العالمية، وتدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية وخاصة أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي هو لصالح الدول المتقدمة وضد الدول النامية[2].

وعليه تعتبر التكتلات الاقتصادية لازمة للدول النامية كما هي ضرورية للدول المتقدمة، وسوف نتناول هذه التكتلات بشيء من الإيجاز وهي على النحو التالي:

---

(١) د. اسماعيل عبدالرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية، مرجع سابق، ص٨١.

(٢) دائماً تحاول الدول المتقدمة ربط الدول النامية بها في علاقات تجارية لضمان حصولها على المواد الخام والسلع الأولية بأسعار منخفضة بالإضافة إلى تصريف انتاجها السلعي الذي يفوق الطاقة الاستيعابية لأسواقها.

المبحث الأول: التكتلات الإقتصادية بين الدول الصناعية

١- إتحاد البينلكس

إن أول تجربة تمت في التكامل الاقتصادي هو اتحاد البينلكس (BENELLIX). وهو اتحاد جمركي تأسس عام ١٩٤٧ ضم بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبرج، ومع نهاية عام ١٩٥٨ أصبحت هذه الدول وحدة اقتصادية متكاملة[١].

حيث ألغيت بموجبه الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبرج من جهة وهولندا من جهة ثانية في حين طبقت تعرفة جمركية موحدة على الواردات في مواجهة الدول الاخرى خارج نطاق الإتحاد على أن يكون هدفها النهائي هو التوصل لإقامة إتحاد اقتصادي كامل فيما بينها في الأجل الطويل.

وقد واجهت الإتحاد بعض المشاكل حيث إعترضته بعض الصعوبات بخصوص تحرير المنتوجات الزراعية من الرسوم الجمركية وتوحيد رسوم الإنتاج على بعض المنتجات.

٢- السوق الأوروبية المشتركة:

تعتبر أهم تجربة تكاملية مازالت قائمة في الدول المتقدمة حيث تضم مجموعة من دول أوروبا الغربية المتقدمة اقتصادياً[٢].

حيث تم انشاؤها بمقتضى معاهدة روما بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٥ والتي وضعت موضع التنفيذ إبتداء من عام ١٩٥٨ من قبل ست دول اوروبية وهي: بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبرج، والمانيا، وايطاليا، وفرنسا، كما تم قبول عضوية بريطانيا والدانمارك واليونان وايرلندا واسبانيا والبرتغال، وبهذا اصبحت تتألف من اثنتي عشرة دولة وهذا يجعلها اكبر كتلة تجارية في العالم ولا يفوقها في الناتج المحلي الاجمالي إلا الولايات المتحدة. وقد حددت فترة انتقال تقدر باثنتي عشر عاما - قد تمتد الى

---

(١) د. فوزي الخطيب، مجلس التعاون العربي وامكانيات التكامل الاقتصادي: بحث من مؤتمر ظاهرة التجمعات الاقليمية، ١٩٨٩- جامعة أسيوط ص ص١، ٢.

(٢) د. عبدالوهاب حميد رشيد "نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المنشودة، بحث منشور في بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، ديسمبر ١٩٨٦، ص٧٦.

خمسة عشر عاما بموافقة الاعضاء، يتم خلالها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة القيود، وتوحيد التعريفات الجمركية فيما بين هذه البلاد والعالم الخارجي، ويتحقق فيها حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال في نطاق السوق. وقد سار تنفيذ المعاهدة وفقا للبرنامج الموضوع بل سبقه في بعض تفاصيله.

ولا شك ان تنفيذ هذه المعاهدة كان تتويجا للجهود التي بذلت نحو الوحدة الاوروبية التي سيشهدها العالم في عام ١٩٩٣، لتستعيد مكانتها السياسية والعسكرية، وتزيد من قوتها الاقتصادية، ومن مستوى الرفاهية بين شعوبها لضمان استقرار اقتصادها ونموه.

٣- مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون)[١]:

ظل هذا المجلس طوال واحد وأربعين عاماً تقريباً المنظمة الاقتصادية للدول الشرقية التي كان يسيطر عليها الاتحاد السوفيتي (سابقاً) تعمل على أساس عملة غير قابلة للتحويل واستناداً إلى مبدأ التقسيم الدولي للعمل.

تأسس هذا المجلس عام ١٩٤٩ في موسكو وضم الدول السبع في حلف وارسو الاتحاد السوفيتي وبلغاريا ورومانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر والمانيا الشرقية إضافة إلى فيتنام وكوبا ومنغوليا.

كان هدفه في الأساس تشجيع التبادل الاقتصادي المتعدد والتعاون التقني والعلمي، وأصبح على مر السنوات أداة الارتباط الاقتصادي للدول الشرقية بالنسبة إلى موسكو التي كانت تزود الدول الواقعة ضمن فلكها بالنفط والغاز والكهرباء مقابل المواد المصنعة.

وجعل هذا النظام الاقتصادي الذي يرتكز إلى الروبل القابل للتحويل من الكوميكون نظاماً واسعاً من المقايضة الدولية.

وكانت المبادلات التجارية والصناعية على المستوى الثنائي تتم بأسعار تحددها موسكو حسب قيمة الروبل المحول والمتغير وفق الدول والمنتجات.

---

(١) د. اسماعيل عبدالرحيم الشلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية: مرجع سابق، ص ص٨٦-٨٨.

وظلت تلك الدول تبحث عن منهج ماركسي إلى أن دق ناقوس الفشل عام ١٩٩١ حيث حل هذا المجلس رسمياً بتاريخ ١٩٩١/٦/٢٨ في بودابست[١].

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية بين الدول الناصية غير الاسلامية

١- منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية:

تأسست هذه المنظمة بعد التوقيع على اتفاقية مونتفيديو عام ١٩٦٠[٢]. بين كل من البرازيل وبرجواي وتشيلي والأرجنتين وبيرو وأورجواي وانضمت الاكوادور عام ١٩٦١ ثم فنزويلا في عام ١٩٦٦ وبوليفيا في عام ١٩٦٧. وتعتبر هذه الاتفاقية من بين أولى محاولات التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية. والهدف الأساسي لها هو إقامة منطقة للتجارة الحرة ما بين الدول الأعضاء في الاتفاقية بحيث يتم تحرير التجارة نهائياً خلال فترة لاتزيد على ١٢ سنة من تاريخ سريان الاتفاقية.

ولتحقيق هذا الهدف كان على الدول الأعضاء أن تقوم بالالغاء التدريجي للرسوم الجمركية، وكذلك للقيود الأخرى المفروضة على التجارة المتبادلة في السلع المنتجة في الدول المذكورة.

٢- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى:

تم انشاء هذه السوق بموجب اتفاقية ماناجوا عام ١٩٦٠ بين كل من جواتيمالا وهندوراس وكوستاريكا ونيكاراجوا والسلفادور. وكان هدف هذه الاتفاقية إقامة سوق مشتركة عن طريق تكوين منطقة للتجارة الحرة تضم الدول الأعضاء ووضع تعريفة خارجية موحدة وإقامة المنطقة النقدية لأمريكا الوسطى.

وبها تم الغاء كافة الرسوم على الصادرات والواردات وكذلك القيود الكمية على الاستيراد.

---

(١) انظر جريدة الدستور الأردنية العدد ٨٢٦٤ السنة الخامسة والعشرون، عمان ١٩٩١/٦/٢٧.

(٢) U.N. Conference on Trade and devlopment economic cooperation and integration among developing countries op. cit. P98 & 117.

وفي عام ١٩٦٩ نشبت خلافات أدت إلى الحرب بين السلفادور وهندوراس مما أدى إلى تصدع هذه السوق، وفي عام ١٩٨٠ تم إعادة بناءها وتدعيمها نتيجة اتفاقية السلام بين الدولتين المتحاربتين.

٣- السوق المشتركة لدول شرق افريقيا:

تعتبر هذه السوق من التجارب التكاملية التي ظهرت في الدول النامية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المنضمة إليها.

لقد تم انشاء هذه السوق عام ١٩٦٧ بين كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا، ودخلت حيز التنفيذ، اعتباراً من كانون الأول ١٩٦٧ وقد إوكلت للسوق مهمة الخدمات المشتركة القائمة. ولقد اهتمت معاهدة السوق بالتصدي للمشاكل والمنازعات حول المنافع المتبادلة وتوزيع التنمية بشكل عادل داخل المجتمع. وقررت فرض تعريفه جمركية موحدة في مواجهة الأطراف الأخرى وقامت بالغاء الرسوم الجمركية الداخلية. ونتيجة للخلافات السياسية تم تجميد هذه السوق في منتصف السبعينات تقريباً.

٤- الاتحاد الجمركي الاقتصادي بوسط افريقيا:

انشأ هذا الاتحاد عام ١٩٦٧ بين كل من الجابون وتشاد والكونغو وبرازافيل وجمهورية أفريقيا الوسطى والكامرون. وقد تضمنت معاهدة الاتحاد احكاماً هامة تهدف الى تنسيق الضرائب الجمركية الخارجية والداخلية وكذلك الهيكل المالي داخل الاتحاد. وتقرر بموجبها توحيد التعريفات الجمركية والغاء جميع الرسوم والضرائب على الاستهلاك، وتضمنت معاهدة الاتحاد أيضاً على عناصر تنسيق للسياسات الزراعية والصناعية.

٥- السوق المشتركة لدول شرق آسيا:

ظهرت هذه السوق في عام ١٩٦٧ وكانت تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المشتركة فيها وهي أندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند والفلبين.

٦- هيئة التنمية المشتركة لجماعة الانديان:

تضم هذه الهيئة الدول الأكثر فقراً في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، وظهرت إلى حيز الوجود عام ١٩٦٩ نتيجة للتوقيع على اتفاقية قرطاجنة لتحقق تكاملاً اقتصادياً بين الدول المنضمة إلى هذه الهيئة وهي بوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا والاكوادور، وانضمت فنزويلا عام ١٩٧٣.

لقد استهدفت اتفاقية قرطاجنة تنسيق خطط التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء وحددت المشاريع الصناعية المشتركة. وكانت تهدف أيضاً إلى اخضاع قوى السوق للسيطرة والرقابة قدر الامكان لتجنب الاختلالات بين الدول الأعضاء. وحددت أيضاً سياسة مشتركة في مواجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خارج المنطقة[1].

المبحث الثالث: تجارب التكتلات الاقتصادية بين الدول الاسلامية

في ظل التجزئة السياسية والتخلف الاقتصادي وتبعية أغلب الدول الاسلامية للشركات والدول الأجنبية نجد أن بعض الدول الاسلامية (الدول العربية) قد قامت ببعض التجارب من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، ووصلت بعضها إلى مرتبة الوحدة الاقتصادية الشاملة مثل قيام السوق العربية المشتركة والوحدة التي تمت بين مصر وسوريا عام ١٩٦١ وإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ ومجلس التعاون لدول المغرب العربي عام ١٩٨٩ ومجلس التعاون العربي في نفس العام.

---

(١) انظر د. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد، التجارة الخارجية والتنمية في إطار التعاون الاقتصادي العربي: القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٢٢٠-٢٢٥.

- مزيد من التفاصيل حول هذه التجارب انظر:
- عبدالوهاب حميد رشيد "دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي: القاهرة، ١٩٨٠، ص ص٢١٨-٢١٩.
- عادل محمد خليل، التحويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في دول شرق أفريقيا، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٠.

ناهيك عن الاتفاقيات والمعاهدات العديدة التي أبرمت بين الدول العربية منذ توقيع بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤ والذي أدى بدوره إلى تأسيس جامعة الدول العربية، وللأسف هذه الاتفاقيات والبروتوكولات لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب، وعلى أرض الواقع أصبحت حبراً على ورق[١].

ويهمنا هنا بيان خمس تجارب رئيسة تمت وهي:

١- السوق العربية المشتركة.

٢- مجلس التعاون الخليجي.

٣- مجلس التعاون العربي.

٤- مجلس اتحاد المغرب العربي.

٥- منظمة التعاون الاقتصادي.

وما أسعى إليه في هذا البحث هو الالمام بهذه التجمعات بصورة مختصرة من حيث تأسيسها وأسباب ودوافع قيامها وأهدافها والملامح العامة لاقتصادياتها لنتعرف على واقع هذه التكتلات.

١- السوق العربية المشتركة:

نشأت السوق العربية المشتركة بقرار صادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٦٤/٨/١٣ أي بعد ثلاثة أشهر من بداية العمل بأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، كخطوة أساسية وهامة لتنفيذ إتفاقية الوحدة.

وكانت هذه السوق تهدف إلى تحقيق ما يلي:

١- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

٣- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

٤- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية.

---

(١) د. فوزي الخطيب، مجلس التعاون العربي وإمكانيات التكامل الاقتصادي: مرجع سابق، ص ص٢-٥.

إن تحديد هذه الأهداف للسوق العربية يجعلها في مرحلة متقدمة جداً من مراحل التكامل الاقتصادي فهي قد جمعت معاً بين مميزات السوق الاوروبية المشتركة ومجلس الكوميكون سابقاً حيث أن هذه الاهداف قررت ارساء دعائم الوحدة الاقتصادية العربية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة.

وأما الدول التي صادقت على قرار انشاء السوق العربية المشتركة فهي الأردن وسوريا والعراق ومصر، ثم إنضمت إليها ليبيا وموريتانيا مع العلم بأن مصر علقت عضويتها في السوق العربية استناداً إلى قرار الدورة الإستثنائية لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية تاريخ ١٩٧٩/٣/٣١.

وفيما يتعلق بمسيرة السوق فقد تم انشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء.

وبقيت هذه السوق عند هذا الحد حيث يلاحظ بأن تبادل السلع بين الدول الأعضاء لا يتم بحرية تامة نسبة لوجود العديد من القيود الإدارية والنقدية والاستيرادية التي تعاني منها المنطقة العربية، ولم يكن هناك جدية لتطبيق أحكام السوق ولم يكن هناك أيضاً تنسيق جاد بين الخطط الاقتصادية لدول السوق، وهذه تعتبر العوامل الرئيسية لفشل السوق[1].

وبوجه عام فإن أثر السوق العربية على التجارة كان محدوداً للأسباب التالية:

١- خضوع المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية في داخل السوق العربية المشتركة لقيود الحصص ورقابة الصرف الأمر الذي يعيق حرية انتقال البضائع.

٢- منافسة المنتوجات المماثلة الآتية من دول السوق الأخرى للمنتجات المحلية داخل البلد الواحد.

---

(١) انظر: د. عبدالوهاب حميد رشيد، التكامل الاقتصادي العربي: مرجع سابق، ص ص ١٨٧-١٨٩.

٢- مجلس التعاون الخليجي[١]

التأسيس:

تم التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في (أبو ظبي) عاصمة دولة الإمارت العربية في ٢١/رجب/١٤٠١هـ الموافق ٢٥/أيار/١٩٨١ من قبل كل من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وأمير دولة البحرين، وملك المملكة العربية السعودية، وسلطان عُمان، وأمير دولة قطر، وأمير دولة الكويت. حيث استند النظام الأساسي للمجلس إلى مايربط دول الخليج العربي من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية والإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها والاقتناع بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الاهداف السامية للأمة الاسلامية.

أسباب ودوافع انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تتمثل أسباب ودوافع انشاء هذا المجلس بالآتي:

أولاً: الدافع الأمني الذي أفرزته الحرب العراقية الإيرانية، حيث كانت هذه الحرب تدور على مشارف هذه الدول، وتعتبر بالتالي السبب الرئيسي لقيام هذا المجلس، فكان لامناص لهذه الدول من مواجهة الظروف التي سببتها الحرب.

ثانياً: الدافع الاقتصادي والذي يتولد نتيجة مناورات الدول الغربية لتخفيض أسعار النفط والتهديد بقطع واردات الغذاء.

ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر:

(١) ماهر ست أبوها، مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، تموز ١٩٨٩، ص ص ٢٢-٢٤.

- جاسم بن محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: دار طلاس للدراسات، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧. (ص٢٨٩-٢٩٥)
- د. علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص١١١.
- د. فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: رسالة دكتوراة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ص١٨١، ١٨٢.

ثالثاً: أزمة النفط العالمية التي تلت الحرب العربية الاسرائيلية في عام ١٩٧٣. حيث أظهرت هذه الأزمة الأهمية الاقتصادية الدولية لدول الخليج العربي، مما دفع دول المنطقة إلى التشاور والتباحث فيما بينها واتخاذ مواقف جماعية تعزز ضمان مصالح وحماية حقوق وموارد وثروات هذه الدول.

رابعاً: الوحدة الجغرافية، فهذه البلدان المكونة للمجلس جيران بحكم الموقع حيث تمتمد على مساحات منبسطة لا توجد بها حواجز طبيعة تقريباً وتشرف على سواحل بحرية تمتد من الخليج إلى بحر العرب إلى البحر الأحمر بالإضافة إلى الطبيعة الصحراوية والشبه في البيئة الجغرافية والاجتماعية.

الأهداف[١]:

تمثلت الأهداف المعلنة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وكذلك تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وكذلك وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية:

١- الشؤون الاقتصادية والمالية.

٢- شؤون التجارة والجمارك.

٣- شؤون التعليم والثقافة والمواصلات.

٤- الشؤون الصحية والاجتماعية.

٥- شؤون الاعلام والسياحة.

٦- الشؤون التشريعية والادارية.

بالإضافة إلى اقامة المشروعات المشتركة، وإقامة مراكز البحوث العلمية ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات التعدين والصناعة والزراعة.

(١) حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي الأهداف الأساسية لمجلس التعاون. انظر:
مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الأساسي، النظام الداخلي للمجلس الأعلى، النظام الداخلي للمجلس الوزاري لنظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات، الأمانة العامة، الرياض، ص ص٧، ٩.

الملامح العامة لاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر البترول في هذه الدول المصدر الرئيسي للدخل، ولقد كانت فترة السبعينات أزهى فترات مجلس التعاون الخليجي، حيث أدت الطفرة البترولية الهائلة خلال تلك الحقبة إلى إضفاء قوة سياسة مؤثرة على دول المجلس هذا إلى جانب القوة الاقتصادية وقد قامت حكومات دول مجلس التعاون بتنفيذ برامج تهدف إلى تغير البنية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

ويوضح الجدول الآتي الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (١٠)

الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي

(المبلغ بالمليار دولار أمريكي).

السنة / الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات	١٩,٥	١٨,٣	١٤,٥	١١,٤	١٢,٤	١٢,٥	٧,-	٨,٨
البحرين	٣,٢	٣,٩	٣,١	٢,٦	٢,٧	٢,٤	١,٨	١,٨
السعودية	١٠١,٤	١١١,٣	٧٢,٣	٤٢,٨	٣١,٥	١٨,٣	١٣,٦	٢٢,٧
عُمان	٣,٣	٤,٤	٤,١	٤,٢	٣,٩	٤,٧	٢,٥	٣,٥
قطر	٥,٤	٥,٥	٤,٢	٣,-	٤,٢	٣,٢	١,-	١,٩
الكويت	١٨,٤	١٤,٢	٩,١	١٠,١	١١,-	٩,٧	٦,-	٦,٦
المجموع	١٥١,٢	١٥٧,٨	١٠٨,٣	٧٦,١	٦٥,٧	٥٠,٨	١٣,٩	٤٥,٣

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر ١٩٨٧.

يتضح لنا من الجدول السابق أن الإيرادات الناجمة عن العائد من البترول بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بلغت أعلى مستوى لها عام ١٩٨١، حيث

وصلت إلى ١٥٧,٧ مليار دولار أمريكي ثم واصلت الانخفاض بعد ذلك حتى سجلت أدنى مستوى لها في عام ١٩٨٦، حيث وصلت إلى ١٣,٩ مليار دولار امريكي وبالرغم من ارتفاع الايرادات النفطية مرة اخرى عام ١٩٨٧ إلى ٤٥,٣ مليار دولار، إلا أنها تعتبر منخفضة بالنسبة لمستوى الدخل لعام ١٩٨١.

إن أقطار الخليج تستحوذ على أكثر من نصف احتياطات النفط العالمي المكتشف، كما أنها تتمتع بواحدة من أعلى معدلات مستوى المعيشة في العالم.

وبالرغم من هبوط أسعار النفط إلا أن المنطقة ما زالت لديها عائدات نفطية كافية لتوفير ظروف اقتصادية مواتية لدول المجلس.

ولقد بدأ الاهتمام بالقاعدة الصناعية عندما شعر زعماء دول الخليج مدى خطورة الاعتماد على البترول وحدة كمصدر للدخل ولذا اتجهوا إلى اقامة قاعدة صناعية عريضة بدئاً من البتروكيماويات والأسمدة والأسمنت وأحواض بناء السفن واصلاحها والأدوية والحديد والصلب وانتهاء بصناعات مواد التنظيف وصناعات البلاستيك وغيرها من الصناعات الخفيفة.

إلا أن هذه الصناعات في دول المجلس تواجهها معوقات عديدة أهمها:

١- الصناعات القائمة تعتمد كلياً على استيراد التكنولوجيا بما فيها الالآت والعدد والاستشارات الهندسية فهي من الخارج.
٢- نقص الثروات المعدنية اللازمة لبعض الصناعات.
٣- ضيق أسواق دول المجلس.
٤- قلة الأيدي العاملة الوطنية التي تصل في بعض الصناعات في بعض الدول إلى درجة الصفر[١].

وأن هذا يذكرنا بأهمية تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين الدول الاسلامية إذ أن امكانيات الدول الاسلامية تتيح لها الظهور كمجموعة اقتصادية فلا شيء يمنع من تحول الدول الاسلامية إلى قوة اقتصادية هائلة تحقق التكامل فيما بينها متى خلصت النوايا وصدقت العزيمة.

---

(١) د. احمد الصباب، التكامل الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي: الطبعة الأولى ١٩٨٤، ص ص٨٦-٨٩.

٣- مجلس التعاون العربي

التأسيس[١]

لقد تم التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون العربي في بغداد عاصمة الجمهورية العراقية في ١٠ رجب ١٤٠٩هـ الموافق ١٦ شباط ١٩٨٩ من قبل ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ورئيس الجمهورية العراقية، ورئيس جمهورية مصر العربية، ورئيس الجمهورية العربية اليمنية.

وجاء في متن الاتفاقية بأن المجلس مفتوح لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه ويتم الانتساب بموافقة جميع الدول الأعضاء في المجلس.

وللمجلس هيئة عليا وهيئة وزارية وأمانة عامة وتتخذ القرارات فيه بأغلبية الدول الأعضاء وتكون ملزمة للجميع.

أسباب ودوافع قيام مجلس التعاون العربي:

إن أسباب ودوافع قيام مجلس التعاون متعددة، ونذكر هنا أهمها:

١- الدافع الأمني، ويتمثل بالتهديدات التي يتعرض لها أمن هذه الدول حيث أن هذا التكتل يعزز القدرة الدفاعية لهذه الدول ويقلص فجوة التفوق العسكري للقوى المعادية لهذه الأمة.

٢- العوامل الاقتصادية حيث أن التكامل الاقتصادي بين هذه الدول يتيح إمكانية التغلب على الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات هذه الدول وخاصة فيما يتعلق بهيكل العمالة وهيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيكل التجارة الخارجية، وبالتالي إمكانية التغلب على الحاجات الغذائية المتزايدة.

٣- محاولة التحرر من التبعية المتزايدة للدول الغربية في كل المجالات والقطاعات وبالتالي تحقيق الاستقلال الاقتصادي لبلدان التجمع.[٢]

---

(١) حددت المادة الأولى من النظام الأساسي نقطة التأسيس.

(٢) محسن عوض "محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد ١٣١، آذار ١٩٨٩، ص٧٨.

الأهداف:

تتمثل أهداف مجلس التعاون العربي بالآتي[1]:

١- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء والارتقاء بها.

٢- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً.

٣- التنسيق بين خطط التنمية.

٤- تحقيق التكامل والتنسيق في مختلف المجالات التعليمية والثقافية والإعلامية والاجتماعية.

٥- تنظيم شؤون العمل والتنقل والإقامة.

٦- تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة.

٧- إقامة سوق مشتركة.

هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية والعسكرية والمتمثلة بالشعور بالوحدة وبالتكتل لخدمة المصالح المشروعة لهذه الدول.

الملامح العامة لاقتصاديات مجلس التعاون العربي:

إن الأردن تشكو من شح الموارد الطبيعية وازدياد مشكلة التصحر، في حين أن العراق يجمع بين وفرة المياه ومساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة مع قلة نسبية من السكان، وتوفر موارد طائلة من النفط الخام. بينما مصر تتميز بوفرة الموارد البشرية والمهارات الفنية في الوقت الذي تعاني فيه من نقص كبير في رأس المال اللازم لتمويل التنمية ومشروعاتها. أما اليمن فإن هضبتها الداخلية تعد أكبر المناطق في الجزيرة العربية خصوبة حيث يقطنها الغالبية العظمى من السكان ويجد القسم الآخر من السكان باب العمل في الحرف التي اشتهرت بها

---

(١) حددت المادة الثانية من النظام الأساسي الأهداف الأساسية لمجلس التعاون العربي.

اليمن[1]، والجدول الآتي يعطينا بعض المؤشرات الاقتصادية عن دول مجلس التعاون العربي.

جدول رقم (١١)

بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربي

البيان / البلد	الناتج القومي الاجمالي			السكان		معدل النمو	نصيب الفرد		اجمالي النتائج القومي	
	بالمليون دولار امريكي		معدل النمو	بالالف		(٪)			معدل النمو الحقيقي(٪)	
	١٩٨٧	١٩٨٨	٨٠-٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨-٨٠	١٩٨٧	١٩٨٨	٨٠ - ٨٨	٨٦ - ٨٨
الأردن	٤١١٠	٤٣٧٠	٣,-	٣٦٢٠	٣٧٥٢	٣,٧	١٥٠٠	١٥٤٠	,٨	٣,٦
العراق	٤٥٣٠٠	(-)	(-)	١٦٤٩٢	١٧١٠٥	٣,٦	٢٦٣٠	(-)	(-)	(-)
مصر	٣٤٠١٤	٣٦٠٢٨	٥,٣	٤٩٧٣٩	٥٠٩٥٤	٢,٧	٦٨٠	٧١٠	٢,٦	٥,١
اليمن الشمالية	٥٠٧٠	٤٩١٨	٧,٤	٨١٩١	٨٤٣٠	٢,٥	٦٢٠	٥٨٠	٤,٧	٢,٤

المصدر: أطلس البنك الدولي ١٩٨٩.

نستطيع من هذا الجدول استخلاص المؤشرات التالية:

١- أن مصر تعتبر الأولى بين الدول الأربع من ناحية عدد السكان وبالتالي ما يحتويه هذا العدد من مهارات بشرية وكفاءات علمية وأيدي عاملة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية يمكنها أن تغذي بقية دول مجلس التعاون.

٢- إن معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج القومي يعتبر في مصر أعلى معدل بالنسبة لدول المجلس إذ يبلغ ٥,١٪ لكن هذا الرقم يعتبر منخفض بالنسبة لحجم الكثافة السكانية والموارد المتاحة في مصر.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فإن الجدول الآتي يوضح حجم الصادرات والواردات والعجز في الميزان التجاري حيث أن هناك عجز مزمن في الموازين التجارية لدول المجلس.

---

(١) د. يوسف عبدالله صايغ، اقتصاديات العالم العربي: الجزء الأول البلدان العربية الآسيوية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص٢٠.

جدول رقم (١٣)

الميزان التجاري لعام ١٩٨٦ في دول مجلس التعاون العربي بالمليون دولار.

البلد	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
الأردن	١٨.١	٣٣٢٥	-١٥٢٤
العراق	٨٦٦٩	١٢٢.٣	-٣٥٣٤
مصر	٨٤٩٩	١٢٩١١	-٣٤١٢
اليمن الشمالي	١٢٤	١.٢٨	-٩.٤
الاجمالي	١٩.٩٣	٢٩٤٦٧	-٩٣٧٤

المصدر: المجموعة الاحصائية العربية الموحدة، العدد الثاني، بغداد، جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٨٩، ص ٢٧٧.

ويتضح لنا من هذا الجدول أن المبادلات التجارية لأقطار المجلس تشير إلى وجود اختلالات واخفاقات في متطلبات التنمية الاقتصادية، حيث يبلغ العجز في الميزان التجاري لهذه الأقطار ٩٣٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٦.

وأن حجم وارداتها يزيد عن صادراتها، ويعتبر هذا من المؤشرات السلبية بالنسبة للتعاون ما بين تلك الدول الأربعة، فاقتصاديات تلك الدول تعتمد أساساً على الاستيراد من الخارج سواء لدعم خططها الانمائية أو الحصول على الغذاء[1].

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع:
انظر: د. فوزي الخطيب، مجلس التعاون العربي وإمكانيات التكامل الاقتصادي: مرجع سابق، ١٧.

٤- مجلس اتحاد المغرب العربي

التأسيس:

تم التوقيع على اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي بعد يوم واحد من قيام مجلس التعاون العربي في مدينة مراكش المغربية في ١١ رجب سنة ١٤٠٩هـ، الموافق ١٧ شباط ١٩٨٩ من قبل المملكة المغربية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الاسلامية الموريتانية.

واستندت هذه الاتفاقية إلى ما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في الدين واللغة والتاريخ.

وتأتي بداية الاتحاد المغربي منذ عام ١٩٥٨ عندما اجتمع ممثلوا الأحزاب الرئيسية في المنطقة: الحزب الدستوري الجديد في تونس وجبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب الاستقلال في المغرب في مدينة طنجة حيث وقعوا اتفاقاً لاقامة فيدرالية مغربية تعتمد مؤقتاً على مجلس نيابي مشترك وعلى هيئة تنفيذية موحدة. وكانت بداية طيبة جاءت بعد حصول كل من تونس والمغرب على استقلالهما واعلان الشعب الجزائري ثورة التحرير، وقد أخذت شكلاً أكثر تطوراً في عام ١٩٦٤ عندما عقدت هذه الدول الثلاثة بالإضافة إلى ليبيا ندوة اقتصادية أسفرت عن اتفاق يحدد الاختيارات الأساسية في ميدان التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف تمهيداً لبناء وحدة اقتصادية مغربية متكاملة وإقامة سوق مشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية في مختلف المجالات.

وقد تقرر وقتها أن تشرف على تطبيق هذه المبادىء لجنة استشارية دائمة تقوم بدراسة القضايا واقتراح ما تراه مناسباً وضرورياً لإنجاز الأهداف، إلا أن الخلافات السياسية والرواسب التاريخية نتيجة حقبة كاملة من الاستعمار اجهزت على التجربة ومن ثم فشل هذا الاتحاد[١].

---

(١) انظر: علي كريمي. الدبلوماسية المغربية وسياسة المحاور العربية: مجلة أبحاث، العدد ٨/١٩٨٥، ص٦٤.

أسباب ودوافع قيام مجلس اتحاد المغرب العربي:

تمثلت اسباب ودوافع قيام المجلس بالآتي:

١- أسباب ذات طابع اقتصادي، وتتمثل بالآتي[١]:

أ- الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها دول المغرب العربي وما نشأت عنها من تراكم المديونية، بحيث ظهر مدى محدودية الدولة القطرية على مواجهة هذه المشاكل منفردة.

ب- السوق الأوروبية المشتركة وما طرأ عليها من توسع حيث بدأت دول المغرب العربي تشعر بالخطر نتيجة توسيع السوق الأوروبية المشتركة وما ستؤول إليها في نهاية هذا القرن الصادرات الزراعية للمغرب العربي المشابهة لمنتوجات اسبانيا واليونان والبرتغال وما ستؤول إليه عمالتها الموجودة في دول السوق والتي تزيد عن ثلاثة ملايين عامل فدول السوق الاوروبية سوف تتوقف عن استيراد المنتوجات الزراعية المغاربية وستحاول التخلص من الأيدي العاملة الموجودة لديها.

٢- اسباب سياسية: حيث أن الدول الصناعية المتقدمة تتحكم سياسياً في المنطقة بشكل عام، وأن بلدان المغرب العربي في ظل التجزئة والإقليمية لا تستطيع امتلاك الوسائل اللازمة لاستقلالها الذاتي والتخلص من التبعية. بالإضافة إلى أن دول المغرب العربي تجد من التجمع والتكتل الاقتصادي أداة فاعلة لحل قضية الصحراء المغربية التي أوجدت وضعاً عسكرياً وسياسياً متوتراً ما زال قائماً عدا عن استنزاف الموارد والطاقات.

لهذه الاسباب والدوافع مجتمعة قامت بلدان المغرب العربي بالمشاورات التي كان من نتائجها ان تحولت علاقات هذه الدول من الأطر الأقليمية إلى الاطر الجماعية المتولدة عن اتفاقية الاتحاد المغربي العربي.

---

(١) فتح الله ولعلو: الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية: دار النشر المغربية، الدار البيضاء الطبعة الاولى ١٩٨٢، ص٤٠٦.

الأهداف:

تتمثل أهداف اتحاد المغرب العربي بالآتي[1]:

١- اقامة مجتمع مغربي يعمل على وحدة شعوب المنطقة.

٢- العمل على توحيد السياسات الخارجية ونصرة القضية الفلسطينية.

٣- مضاعفة الجهود لتطوير التعاون بين دول المجموعة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوصول إلى التكامل المنشود.

٤- ازالة الحواجز الجمركية على مراحل.

٥- اقامة سوق مشتركة.

٦- توحيد النظم المالية والاجتماعية.

٧- حرية تنقل المواطنين وتنظيم شؤون الاقامة.

٨- توحيد المناهج التعليمية والتربوية وسياسات البحث العلمي والاعلام والثقافة والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الاسلام السمحة.

٩- وضع خطط تنموية تكاملية.

بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بدول اتحاد المغرب العربي.

١- الصادرات والواردات الزراعية ٨٧، ١٩٨٨.

يبين لنا الجدول التالي حجم الصادرات والواردات الزراعية بالمليون دولار أمريكي.

---

(١) فتح الله ولعلو: الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية: مرجع سابق: ص٤٠٧-٤٠٩.

جدول رقم (١٣)

حجم الصادرات والواردات الزراعية لدول اتحاد المغرب العربي

(بالمليون دولار امريكي)

الدولة	الصادرات		الواردات		معدل نمو	معدل نمو
	٨٧،	١٩٨٨	٨٧،	١٩٨٨	الصادرات	الواردات
الجزائر	٥٦	٦٣	٢٨٠٧	٢٤١٨	٪١٢,٥	٪١٣,٩
تونس	١٧٢	٢١٥	٥٢٩	٥٦٧	٪٢٥	٪٧,٢
المغرب	٥٨٧	٦٥٩	٨٦٤	٧٩٦	٪١٢,٣	٪٧,٩
ليبيا	–	–	١١٧٢	١٢٩٧	–	٪١٠,٧
موريتانيا	١٦٣	١٧٦	١٠٦	٩٥	٪٨	٪١٠,٤

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الكتاب السنوي للتجارة ١٩٨٩.

يتضح من الجدول السابق أن أكثر الدول الخمس تصديراً للمنتجات الزراعية في هذه المجموعة هي تونس بنسبة ٢٥٪، ويتضح أيضاً اعتماد دول هذه المجموعة على تغطية احتياجاتها من المنتجات الزراعية عن طريق الاستيراد وهناك ليبيا التي سينعدم عندها أي نسبة للصادرات.

٢- الصادرات الصناعية لدول الاتحاد المغربي.

تتمثل أهم الصادرات الصناعية لدول الاتحاد المغربي في المنتجات الكيماوية والمنتجات البترولية والمنسوجات والأقمشة، وبلغ حجم الصادرات عام ١٩٨٦ للجزائر ١١٨٨٦ مليون دولار، ولتونس ١٧٩٦ مليون دولار وللمغرب ٢١٧٢ مليون دولار، وليبيا ١٤٧٣٠ مليون دولار ولموريتانيا ٢٩٧ مليون دولار[١].

(١) جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، ص١٢٤.

وتعتبر صناعة الحديد والصلب من الصناعات العريقة في الجزائر إلا ان خامات الحديد في هذه الدول لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل شأنها شأن الموارد الاقتصادية الأخرى للدول الاسلامية.

٥- منظمة التعاون الاقتصادي:

هي مجموعة اقتصادية شكلتها تركيا وباكستان وإيران، وظلت خاملة لفترة طويلة[١].

وضمت المجموعة إلى عضويتها خمس جمهوريات اسلامية سوفياتية سابقة بناء على توصيات مؤتمر قمة لرؤساء دول هذه المجموعة عقد في طهران في شهر شباط لعام ١٩٩٢، حيث تم دعوة رؤساء هذه الجمهوريات لحضور هذه القمة وهي أذربيجان وقرغيزستان وطاجيقستان وكازاخستان وتركمانستان. وفي الآونة الأخيرة ذكر محافظ البنك المركزي الإيراني بأنه سيتم انشاء بنك مشترك بين إيران وباكستان وتركيا حيث سيعمل هذا البنك على تمويل التجارة بين الدول الثلاث والاستثمار في مشروعات مشتركة أو منفصلة.

وقال أن رأسمال البنك يبلغ حجمه ٣٠٠ وحدة نقد أوروبية وهو ما يعادل ٣٢٠ مليون دولار على أن تساهم إيران بثلث هذا المبلغ ومن بين حملة الأسهم في البنك بنوك خاصة وعامة ومؤسسات مالية من الدول الثلاث.

وقال أنه سيتم تحديد حصة مساهمة الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى للاتحاد السوفيتي السابق بعد الموافقة النهائية على لائحة البنك[٢].

بعد هذا العرض الوجيز حول هذه التجمعات يرى الباحث أن أسباب ودوافع انشاءها وأهدافها تكاد تكون متماثلة وإن اختلفت التعابير والصياغات. وأن هذه التجمعات لم تتولد من فراغ، ولبيان الواقع العملي لهذه التجمعات يرى الباحث أن هذه التجمعات لم تأت بالثمرة المرجوة منها، ولم تحقق التكامل المنشود الذي قامت من أجله حيث أنها لم تنهج النهج الإسلامي للتكامل الذي ينطلق في أساسه من أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

---

(١) انظر: جريدة الدستور الأردنية، العدد ٨٧٥٩، السنة السادسة والعشرون، عمان ١٩٩٢/١/٨م.

(٢) انظر جريدة الدستور الأردنية، العدد ٨٨٤١، السنة السادسة والعشرون، عمان ١٩٩٢/٤/١.

فأين مجلس التعاون الخليجي الذي مر على انشائه أكثر من عشر سنوات؟ ما الذي حدث لمجلس التعاون؟ أين التقدم فيه....؟ إن مجلس التعاون الخليجي متعثر الآن في توجهه الاقتصادي، فهو من الناحية الاقتصادية ما زال حبراً على ورق، وهو متعثر في سياسته الخارجية، إذ أنه لا توجد سياسة خارجية واحدة لا بالنسبة للدول الإسلامية ولا للعالم الخارجي، ولا زلنا نجد أصواتاً متناثرة هنا وهناك، فدوره ركز على حماية الأمر الواقع في الخليج.

أما مجلس التعاون العربي فلم يستطيع الصمود أمام أزمة الخليج وهو يعتبر الآن بحكم المنتهي، حيث أن كل دولة من دول المجلس تصرفت وحددت موقفها من الأزمة حسب المصلحة الخاصة بها، وفي بداية تأسيسه خيل بأنه يمثل طموح وآمال الأمة.

أما اتحاد المغرب العربي فلم يحرز تقدماً حقيقياً كبيراً منذ نشأته قبل ثلاثة أعوام، وأن القرارات المتخذة في سبيل ذلك ظلت غالباً مجرد حبر على ورق وأن مصداقية وتطور الاتحاد المغاربي ومستقبله يتوقف على وضع خططه موضع التنفيذ.

ومن الملاحظ في دول الاتحاد أن المشاكل الداخلية تلقي بظلالها وتشغل أذهان صانعي القرار، فهم منشغلون بمشاكل داخلية ملحة أكثر من انشغالهم بأمور مثل انشاء اتحاد جمركي مغاربي أو إقامة سوق مشتركة أو وضع خطط تنموية تكاملية.

الفصل الخامس

إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

يشتمل هذا الفصل على الآتي:

تمهيد

المبحث الأول : السمات والملامح والمؤشرات الرئيسية لاقتصاديات الدول الإسلامية.

المبحث الثاني : العقبات والمشاكل التي تعترض قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية.

المبحث الثالث : إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية في الظروف الراهنة.

الفصل الخامس

إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

تمهيد

بعد ان استعرضنا في الفصول السابقة أهمية التكامل الاقتصادي للدول الاسلامية، ومزاياه وما يؤديه من نتائج اقتصادية مرغوبة. وما تمتاز به هذه الدول من امكانيات طبيعية هائلة وبشرية وزراعية وحيوانية وثروات معدنية وبترولية وما تمتع به من مقومات معنوية وسياسية ووحدة في الدين والمصير الواحد وحضارة منفتحة وغنية قابلة للتكيف والعطاء. وبعد سردنا لتجارب بعض الدول الاسلامية في مجال التكامل الاقتصادي والوقوف على واقعها وما آلت اليه.

بعد هذا يمكننا القول ان الدول الاسلامية وباعتبار أغلبها ينتمي الى مجموعة الدول النامية هي بحاجة في الوقت الراهن الى إقامة التكامل الاقتصادي حيث ان العالم في هذه الآونة يتأهب لاستقبال القرن الحادي والعشرين بقسمات جديدة متميزة أساسها العلم والتكنولوجيا وبتطورات هائلة في التقنية والقوى المنتجة.

فهذه هي سمات العصر الراهن ولا يمكن لهذه التطورات ان تأخذ مداها في الدول الاسلامية الا اذا استطعنا تحويل هذه الدول المجزئة والمفتتة الى محيط اقتصادي يكون مواتيا لنجاح عملية التنمية والقضاء على مشكلة التخلف حيث انه من المستحيل على اي دولة اسلامية بمفردها مهما بلغت مواردها وثرواتها ان تكسر حاجز التخلف وتنطلق الى مستوى العالم المعاصر من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]. فهذه الدول بحاجة ماسة الى إقامة التكامل الاقتصادي،

---

(١) من خطاب جلالة الملك الحسين المعظم في مؤتمر القمة الاسلامية السادس الذي عقد في عاصمة السنغال -داكار في كانون اول ١٩٩١. والمنشور في جريدة اللواء الأردنية عدد رقم ٩٧٠ السنة العشرون الموافق ١١/كانون الأول ١٩٩١م.

انها سمة العصر وان المستقبل هو للتجمعات الاقتصادية والبشرية الكبرى وهذا ما دلت عليه تجربة السوق الأوروبية المشتركة.

فمن الواضح ان الدول الاسلامية ستكون اقدر على خوض معركة التنمية وهي مجتمعة كما انها ستكون اكثر قدرة على مواجهة مخططات الدول الرأسمالية الصناعية، والانعتاق من حلقة التبعية والتخلف اذا ما تم لها رسم برامجها من خلال التكامل الاقتصادي ومن منظور اسلامي.

وفي هذا الإطار سوف نتحدث من خلال هذا البحث عن الخصائص والسمات المشتركة التي تتصف بها الدول النامية او المتخلفة باعتبار ان الدول الاسلامية تقع ضمن مجموعة الدول النامية كما اسلفنا الذكر.

الخصائص والسمات المشتركة التي تتصف بها الدول النامية:

لقد اصبحت مشكلة التخلف منذ زمن ليس بالقصير موضع اهتمام متزايد من الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، ويرجع ذلك الى ادراك شعوب الدول المتخلفة للتفاوت الضخم بين مستوى معيشتها ومستوى شعوب الدول المتقدمة، والى اتجاه هذا التفاوت الى التزايد. فبينما تسرع الدول المتقدمة في نموها يسير النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة سيرا بطيئا بل ان متوسط دخل الفرد في بلدان عديدة منها يتناقص تناقصا مستمرا مما يوسع الهوة التي تفصل بينهما[1].

ولقد أطلق على هذه الدول اصطلاح الدول المتخلفة او الدول الفقيرة، وقد استخدم منذ منتصف الستينات تحت دافع سياسي وانساني لفظ الدول النامية، نظرا لقيام هذه الدول بتنمية تستهدف رفع متوسط الدخل الفردي وبالتالي رفع مستوى معيشة سكانها ويبعدها عن حالة الركود الاقتصادي.

إن هذه الدول تتصف بخصائص وسمات مشتركة يمكننا ابرازها فيما يلي[2]:

---

(١) د. محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية: الكتاب الأول، دار النهضة العربية ١٩٦٨ ص ص ١٢-١٧.

(٢) د. علي لطفي ومحمد رضا العدل، التنمية الاقتصادية -مكتبة عين شمس ٨٦-١٩٨٧م، ص ص ٦-١٠.

١- انخفاض مستوى الدخل الفردي، وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة للأفراد.

٢- سوء توزيع الثروات والدخول مما ينتج عنه انقسام المجتمع الى طبقتين، طبقة مترفة تعيش حياة البذخ والترف وطبقة فقيرة تعيش في ظروف الجوع والحرمان.

٣- عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة التقلبات والأزمات المتكررة.

٤- نقص في البنى التحتية المطلوبة للمشاريع الاقتصادية من طرق ومواصلات وخدمات الاتصالات والماء والكهرباء.

٥- سوء استغلال الموارد الطبيعية حيث انها لا تستغل بشكل كفؤ وأمثل مما يترتب عليه اهدار لموارد المجتمع.

٦- نقص رؤوس الأموال وعدم ايجاد فرص لتكوينها ويرجع ذلك الى اسباب عديدة مثل عدم تشجيع الإدخار وهروب رأس المال الى الخارج.

٧- نقص الخبرات الفنية المؤهلة والمدربة والأيدي العاملة الماهرة مما يؤدي الى ضعف القدرات الانتاجية.

٨- عدم كفاءة الإدارة وانتشار الرشاوي والفساد في الأجهزة الإدارية.

٩- الإرتباط والتبعية المتزايدة لاقتصاديات الدول الرأسمالية.

١٠- ضعف التصنيع حيث ان التصنيع يعتبر عاملا رئيسا لتأكيد التحرر السياسي والاقتصادي.

١١- التخلف التكنولوجي وندرة مراكز البحث والتدريب.

١٢- تدني مستويات التعليم والصحة وانتشار الأمراض والأوبئة.

هذه هي أهم الخصائص والسمات التي تتصف بها الدول النامية، وان القضاء على مشكلة التخلف او الحد منها يتطلب معالجة هذه المشكلات جميعها دون استثناء كونها مترابطة مع بعضها البعض، وهذا يستدعي تهيئةالإطار الملائم للتنمية عن طريق إزالة المعوقات وانشاء الهياكل الاساسية وتغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع بالإضافة الى التعاون والتكامل بين الدول النامية[1].

---

(١) د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية: مرجع سابق، ص ١٣٢ وما بعدها.

وبناء على ما تقدم فإنه ليس هناك من خيار امام الدول الاسلامية الا ان تدرك مسؤلياتها وتعمل على الوحدة وترك الخلافات ونجد ذلك في قوله تعالى: «إن هذهِ أمتكُمُ أمةً واحدةً وأنا ربكُمُ فاعبدُونِ»[1].

وقوله تعالى: «واعتصمُوا بحبلِ اللهِ جميعاً ولا تفرقُوا»[2]. فعلى هذه الدول ان تعمل باقصى قدر ممكن من اجل صياغة وتبني استراتيجية اقتصادية تكاملية وبرأينا ان هذه الاستراتيجية يجب ان تأخذ في الاعتبار الأمور التالية:

١- معرفة السمات والملامح والمؤشرات الرئيسية لاقتصاديات الدول الاسلامية.

٢- الوقوف على العقبات والمشاكل التي تعترض قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية ومعالجتها.

٣- بيان مدى إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية في الظروف الراهنة.

وسوف نقوم بدراسة وتحليل كل محور من هذه المحاور ببحث مستقل.

المبحث الأول: السمات والملامح والمؤشرات الرئيسة لاقتصاديات الدول الاسلامية

اتصفت الأنشطة الاقتصادية منذ عدة قرون بنمو منتظم نتيجة استخدام الموارد المادية والبشرية وتقدم الفن الانتاجي مما حقق زيادة في الانتاج سمحت في حدود الموارد المتاحة القائمة باشباع اكبر وافضل لحاجات الأفراد المتعددة بجهد منخفض وتكلفة أقل.

ولكن هذا النمو وما صاحبه من تقدم مستمر لم يكن عاما ومنتشرا في بقاع الأرض مما أدى الى تفاوت كبير في مستويات التنمية بين المناطق المختلفة، فيما تمتعت بعض الدول بمعدلات أسرع في النمو وبمستويات معيشة افضل لم تحظ مناطق اخرى بمثل هذا النحو فتخلفت عن الركب واصبحت لديها مشكلة مزمنة

---

(١) سورة الانبياء: الآية ٩٢

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٠٣

وهي مشكلة التخلف وتقع غالبية هذه المناطق في قارات افريقيا وآسيا وامريكا الجنوبية ويمثل سكانها حوالي ثلثي سكان العالم[1].

إن الدول الاسلامية تتفق فيما بينها في توافر عدد السمات والمعالم التي تدخلها في عداد الدول المتخلفة (النامية) رغم وجود اختلافات تميز بين اقتصاد دولة واخرى من حيث موارده ودرجة استغلالها ومدى المشاكل التي تواجهها، وتتمثل أهم هذه السمات والخصائص بما يلي:

١- اقتصاد ذو سلعة واحدة.

٢- سوء توزيع الدخل والثروة.

٣- ضعف التجارة الاسلامية.

٤- التخلف التكنولوجي.

٥- تزايد المديونية الخارجية.

أولا: اقتصاد ذو سلعة واحدة:

تعتمد اقتصاديات الدول الاسلامية كدول متخلفة في مواردها على سلعة واحدة قد تكون استخراجية كالبترول والفوسفات او زراعية كالقطن والمواشي[2].

فعلى سبيل المثال نرى ان المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية وايران وليبيا والجزائر تتركز معظم صادراتها على البترول والغاز الطبيعي، والاردن تتركز صادراته على الفوسفات، ومصر على القطن حيث يعتبر المحصول الزراعي الرئيسي لديها، ونرى تركيا والصومال والسودان تتركز صادراتها على المنتوجات الحيوانية كالأبقار والأغنام والماعز.

ان مثل هذه السلع الاستخراجية تكون ذات احتياطيات محدودة ومعرضة للنضوب، كما ان اسواقها في الخارج معرضة للأزمات الدورية وان المنتوجات

---

(١) د. عبد الكريم صادق بركات، اقتصاديات الدول العربية: مكتبة مكاوي- بيروت ص١٧.

(٢) د. عبد الحميد محمد القاضي، مقدمة في التنمية الاقتصادية: دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ١٩٧٥ ص ٤٩.

الزراعية قد تكون عرضة للآفات ومرتبطة بالظروف المناخية ونسبها ومعدلاتها غير ثابتة لذا فإن الإعتماد عليها يضر بمصادر التمويل للبلد المعني[1].

ثانيا: سوء توزيع الدخل والثروة:

يبلغ متوسط الدخل الفردي في الدول الاسلامية حوالي ٢٢٠٠ دولار من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٨. وبالمقارنة مع نصيب الفرد في الدول المتقدمة والذي يبلغ حوالي ١٦٠٠٠ دولار، نجد ان متوسط الدخل الفردي في الدول الاسلامية منخفض.

ورغم هذا فإنه يوجد تفاوت كبير بين الدخول في الدول الاسلامية ففي الجدول رقم (١٤) نرى ان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الدول الاسلامية لعام ١٩٨٨ بلغ ١٦٠ دولار في تشاد و ١٧٠ دولار في الصومال وبنغلادش و ٢١٠ دولار في بوركينا فاسو و ٢٣٠ دولار في مالي و ٢٨٠ دولار في أوغندا و ٣٠٠ دولار في النيجر و ٣٥٠ دولار في باكستان و ٤٣٠ دولار في غينيا.

بينما يبلغ هذا النصيب ١٥٧٧٠ دولار في الإمارات و ١٣٤٠٠ دولار في الكويت و ٦٢٠٠ دولار في السعودية و ٥٤٢٠ دولار في ليبيا و ٥٠٠٠ دولار في عُمان ومن المعروف ان ارتفاع متوسط نصيب الفرد في الدول البترولية لا يدخلها في عداد الدول المتقدمة اقتصاديا لاعتبارات عديدة اخرى خاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية من أهمها انها تعاني مثل بقية البلدان ذات الدخل المتوسط او المنخفض من ظاهرة الاختلال الهيكلي[2].

وباستعراض مؤشر النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الجدول السابق خلال فترة طويلة من السنوات من ١٩٦٥-١٩٨٨ نجد انه لم يرتفع عن ٣٪ الا في سبع حالات وكان صفرا في حالة واحدة وسالبا في سبع حالات ويتضح لنا من ذلك مدى مشاكل التخلف التي تعاني منها الدول الاسلامية وان جهودها من أجل قيام التنمية الاقتصادية ما زالت محدودة.

---

(١) د. عمرو محيى الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي: دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢، ٣٦

(٢) د. محمد عبد العزيز عجمية، اقتصاديات التجارة الخارجية: مطبعة الوادي الاسكندرية، الطبعة الخامسة ١٩٧٨، ص ١٣٢.

جدول رقم (١٤)

عن عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

الرقم	الدولة	السكان بالمليون		نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالدولار		متوسط النمو السنوي من الناتج القومي الاجمالي من ١٩٦٥ – ١٩٨٨
		١٩٧٩	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٨	
١-	الأردن	٣,٢	٣,٩	١٤٢٠	١٥٠٠	..
٢-	اندونيسيا	١٤٦,٦	١٧٤,٨	٤٣٠	٤٤٠	٤,٣
٣-	باكستان	٨٢,٢	١٠٦,٣	٣٠٠	٣٥٠	٢,٥
٤-	بنغلاديش	٨٨,٥	١٠٨,٩	١٣٠	١٧٠	٠,٤
٥-	بوركينا فاسو	..	٨,٥	..	٢١٠	١,٢
٦-	تركيا	٤٤,٩	٥٣,٨	١٤٧٠	١٢٨٠	٢,٦
٧-	تونس	٦,٤	٧,٨	١٣١٠	١٢٣٠	٣,٤
٨-	الجزائر	١٨,٩	٢٣,٨	١٨٧٠	٢٣٦٠	٢,٧
٩-	السعودية	٩	١٤	١١٢٦٠	٦٢٠٠	٢,٨
١٠-	السنغال	٥,٧	٧	٤٥٠	٦٥٠	٠,٨
١١-	السودان	١٨,٧	٢٣,٨	٤١٠	٤٨٠	صفر
١٢-	الصومال	٣,٩	٥,٩	..	١٧٠	٠,٥
١٣-	عُمان	...	١,٤	..	٥٠٠٠	٦,٤
١٤-	الكاميرون	٨,٤	١١,٢	٦٧٠	١٠١٠	٣,٤
١٥-	الكويت	١,٤	٢	١٩٨٣٠	١٣٤٠٠	٢,٧
١٦-	ليبيا	٣	٤,٢	٨٦٤٠	٥٤٢٠	٤
١٧-	ماليزيا	١٣,٩	١٦,٩	١٦٧٠	١٩٤٠	٣,٦
١٨-	مصر	٣٩,٨	٥٠,٢	٥٨٠	٦٦٠	٢,٣
١٩-	المغرب	٢٠,٢	٢٤	٩٠٠	٨٣٠	٢,٣
٢٠-	النيجر	٥,٣	٧,٣	٣٣٠	٣٠٠	
٢١-	اليمن	٨,٩	١٠,٩	٤٢٥	٥٥٠	..
٢٢-	افغانستان	١٥,٩	..	..	..	...
٢٣-	مالي	٧	٨	١٩٠	٢٣٠	..
٢٤-	أوغندا	١٢,٦	١٦,٢	٣٠٠	٢٨٠	١,٦
٢٥-	سيراليون	٣,٥	٣,٩	٢٨٠	..	٣,١
٢٦-	موريتانيا	١,٤	١,٩	٤٤٠	٤٨٠	..
٢٧-	ايران	٣٨,٨	٤٨,٦	..	..	٠,٤
٢٨-	العراق	١٣,١	١٧,٦	٣٠٢٠	..	..
٢٩-	تشاد	٤,٥	٥,٤	١٢٠	١٦٠	٢
٣٠-	لبنان	٢,٧	...	..	..	..
٣١-	الإمارات	١	١,٥	٢٦٨٥٠	١٥٧٧٠	..
٣٢-	غينيا	٥,٤	٥,٤	٢٩٠	٤٣٠	..
٣٣-	سوريا	٩	١١,٦	١٣٤٠	١٦٨٠	٢,٩

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية السنوات ١٩٨٢-١٩٩٠م.

ملاحظات: (١) (..) غير متاح (٢) لقد دمج احصائيات اليمنين

للتجارة الاسلامية دور بارز في النشاط الاقتصادي في الدول الاسلامية وذلك نتيجة الاختلالات الموجودة في الهياكل الانتاجية لتلك الدول.

ورغم ان الدول الاسلامية لا تقتصر الى الموارد الطبيعية بمختلف اشكالها إلا ان الانتاج لا يزال يتسم بعدم التنوع وينعكس ذلك بطبيعة الأمر على التجارة الخارجية الاسلامية التي لا تزال تعاني من الاختلال في هيكلها السلعي، سواء من ناحية الصادرات أو من جانب الواردات. فالدول الاسلامية تعتمد في صادراتها على مجموعة محدودة من السلع الأولية، ويشكل البترول حوالي ٨٠٪ من قيمة الصادرات الاجمالية(١).

ومن جهة أخرى فهي تستورد مختلف أصناف السلع الصناعية الخفيفة والثقيلة الاستهلاكية والراسمالية الى جانب معظم احتياجاتها من السلع الغذائية(٢). وفي الجدول رقم (١٥).عن نمو تجارة السلع ومعدل التبادل الدولي، يتضح لنا ان الصادرات السلعية اقل من الواردات السلعية في جميع الحالات فيما عدا ثماني دول وذلك عام ١٩٨٨ وهذه الدول هي اندونيسيا والجزائر والكويت والسعودية وعُمان وماليزيا وموريتانيا والامارات العربية، أما معدلات النمو السنوي للصادرات والوارادت خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٠ فيظهر مرة أخرى ان نحو ثماني دول نفطية فقط تمتعت بنمو صادراتها السلعية بمعدلات تفوق معدلات نمو وارداتها السلعية.

أما في بقية البلدان فلم تنم الواردات السلعية فقط بمعدلات مرتفعة عن معدلات نمو الصادرات، بل ان الأخيرة كانت احيانا سالبة. وواضح ايضا ان معدلات التبادل التجاري من خلال الجدول تدهورت في عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٨٠ في ٢١ دولة من ٢٧ دولة تتوافر عنها البيانات.

---

(١) محمد سعيد النابلسي، «الاستثمارات العربية في الخارج» بحث مقدم الى مؤتمر لندن، اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٨، ص ٣٩

(٢) مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية-عدد ٩٦ نيسان، ١٩٨٨ ص ٢٧

وتعتبر الدول الصناعية وفي مقدمتها كل من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية واليابان من ابرز الاسواق المستقطبة للتجارة الخارجية الاسلامية، ولا يحتاج كل ذي بصيرة لجهد لبيان ما للتجارة الخارجية الاسلامية بوضعها الراهن من دور في مضمار تبعية اقتصاديات الدول الاسلامية لاقتصاديات الدول الصناعية الرأسمالية.

جدول رقم (١٥)

جدول نمو التجارة السلعية ومعدل التبادل الدولي

الرقم	الدولة	تجارة السلع بملايين الدولارات		متوسط معدل النمو السنوي نسبة مئوية				معدل التبادل التجاري الدولي
		صادرات	واردات	صادرات		واردات		
		١٩٨٨	١٩٨٨	٦٥-٩٨٠	٨٠-٩٨٨	٦٥-٨٠	٨٠-٩٨٨	١٩٨٨
١-	الأردن	٨٧٥	٢٧٥١	١٣,٧	٦,٥	٩,٧	٠,٣	١٠٢
٢-	اندونيسيا	١٩٦٧٧	١٥٧٣٢	٩,٦	٢,٩	١٤,٢	٢,١	٧٠
٣-	باكستان	٤٣٦٢	٧٥٢١	٤,٣	٨,٤	٠,٤	٣,٨	١٠٦
٤-	بنغلاديش	..	٢٩٨٧	..	٦,١	..	٣,٣	١١١
٥-	بوركينافا سو	٢٤٩	٦٩٧	٦,٨	٦,٥	٥,٨	٢,٢	٦٩
٦-	تركيا	١١٦٦٢	١٤٤٣٠	٥,٥	١٥,٣	٧,٧	١٠,٣	١١٥
٧-	تونس	٢٣٩٧	٣٦٩٢	١٠,٨	٣	١٠,٤	١,٦	٧٧
٨-	الجزائر	٧٦٧٤	٧٤٣٢	١,٥	٣,٤	١٣	٥,٩	٤١
٩-	السعودية	٢٣١٣٨	٢٠٤٦٥	٨,٨	١٦,٣	٢٥,٩	٩,٣	٥٤
١٠-	السنغال	٧٦٠	١١٤٧	٢,٤	٧	٤,١	٢,٨	٩٦
١١-	السودان	٤٨٦	١٢٢٣	٠,٣	٢,٧	٢,٣	٧,٩	٩٦
١٢-	سوريا	١٣٤٥	٢٢٢٣	١١,٤	٠,٥	٨,٥	٨,٢	٥٦
١٣-	الصومال	٥٨	٣٥٤	٣,٨	٩,٧	٥,٨	٤,١	٩١
١٤-	عمان	٣٩٤١	١٨٢٢	..	..	..	..	..
١٥-	الكاميرون	١٦٣٩	١٤٨٤	٥,٢	٦,٨	٥,٦	٢,٥	٦٤
١٦-	الكويت	٧١٦٠	٥٣٤٨	١,٩	٢,٩	١١,٨	٥,٥	٥٤
١٧-	ليبيا	٥٦٤٠	٦٣٨٦	٣,٣	٥,٤	١٥,٨	١٤,٨	٤٧
١٨-	ماليزيا	٢٠٨٤٨	١٦٥٨٤	٤,٤	٩,٤	٢,٩	٠,٤	٧٤
١٩-	مصر	٤٤٩٩	١٠٧٧١	٢,٧	٦,٢	٦	١,٥	٦٢
٢٠-	المغرب	٣٦٢٤	٤٨١٨	٣,٧	٥	٦,٥	١,٨	١٠٣
٢١-	النيجر	٢٦٩	٤٣٠	١٢,٨	٤,٩	٦,٦	٤,٢	٨٣
٢٢-	اليمن	٩٣٣	١٣١٠	٨	١٦,٢	٢٣,٢	٦,٣	٥٨
٢٣-	افغانستان	..	..	..	..	..	..	..
٢٤-	مالي	٢٥٥	٥١٣	١١	٧	٦,٢	٣,٧	٨٨
٢٥-	اوغندا	٢٩٨	٥١٨	٣,٩	٢,٦	٥,٣	٤,٦	٧٨
٢٦-	سيراليون	١٠٦	١٥٦	٣,٨	٣,٢	٢,٧	١٣,١	٩٤
٢٧-	موريتانيا	٤٣٣	٣٥٣	٢,٧	٩,٧	٥,٤	٢,٤	١٠٤
٢٨-	ايران	..	٩٤٥٤	..	..	..	..	..
٢٩-	العراق	٩٠١٤	١٠٢٦٨	..	..	..	..	..
٣٠-	تشاد	١٤٨	٣٦٦	..	..	..	..	..
٣١-	لبنان	..	..	..	..	..	..	..
٣٢-	الإمارات	١٢٠٠٠	٧٢٢٦	١٠,٩	٠,١	٢٠,٥	٧,١	٥٤
٣٣-	غينيا	٥٨٤	٤٦٨	..	..	..	..	..

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية، ١٩٩٠م.

ملاحظات: (١) (..) غير متاح.

ان الحديث عن التجارة الخارجية الاسلامية لا بد وان يمتد بالضرورة الى التجارة الاسلامية البينية فهي على الأغلب بصورة علاقات ثنائية ضعيفة لا تشكل قاعدة عامة يمكن أن ترتكز عليها مجموعة من الدول لها هدف موحد وارتباطات ملزمة تتقيد بها جميعاً في سبيل الصالح العام. فهذه التجارة تتصف بالضيق والمحدودية ولم تأخذ صفة التعاون الوثيق. والجدول رقم (١٦) يبين لنا حصة الصادرات والواردات لكل بلد من السوق الإسلامية بالنسبة لمجموع صادراته ووارداته لسنة ١٩٨٨.

وباستعراض هذا الجدول يتضح لنا اجمالا ضعف التجارة الاسلامية بين الدول الاسلامية بالرغم من قوته مع الدول غير الاسلامية وهذه الظاهرة في حد ذاتها تعتبر من أهم مظاهر التفكك الاقتصادي للدول الإسلامية.

وهذه الحالة تعتبر من الدوافع الرئيسية لتطوير التجارة البينية الاسلامية في اطار التكامل الاقتصادي ونرى من اجل تنمية وتطوير التجارة البينية الاسلامية اتباع الخطوات التالية:

١- تعزيز وتوسيع القواعد الانتاجية وتنويع منتجاتها على اساس من التنمية الشاملة من منظور اسلامي في إطار التكامل الاقتصادي الاسلامي، وتوطين الصناعات الجديدة على أسس اقتصادية سليمة، وربط الانتاج الحالي والممكن اتاحته بالطلب المتبادل للدول الاسلامية.

٢- تحقيق السوق الإسلامية المشتركة الواسعة المستقرة والقادرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية الاسلامية والدولية وفق احكام وقواعد الشريعة.

٣- إيجاد درجة من الحماية الجمركية المشتركة تجاه العالم الخارجي لحماية المنتجات الاسلامية ووقاية السوق الاسلامية من تأثير الأزمات والمشاكل الاقتصادية المستوردة وابعاد عوامل التأثير السلبي عنها.

٤- تفعيل دور الأساليب والوسائل التي من شأنها التعريف بالمنتجات الاسلامية والترويج لها واستخدامها الاستخدام الأمثل وذلك مثل اقامة المعارض التجارية والصناعية وتبادل الزيارات بين الوفود التجارية واصحاب الأعمال وتدعيم دور الغرف التجارية الاسلامية وتوحيد جهودها مع ضرورة ايجاد شبكة فعالة لتبادل المعلومات التجارية من خلال التكامل الاقتصادي.

جدول رقم (١٦)

حصة الصادرات والواردات لكل بلد من السوق الاسلامية بالنسبة لمجموع صادراته ووارداته لعام ١٩٨٨

الدولة	الصادرات	الواردات ٪
الأردن	٤١	٢٨
العراق	١٥	٢٤
الجزائر	٣	٨
اليمن	٥٨	٢٥
السعودية	١٣	٧
البحرين	٢٣	٤٥
بنغلادش	١٣	١٤
بروناي	١	٨
جزر القمر	١	٨
جيبوتي	٧٥	١٨
مصر	٦	٥
الإمارات العربية	١٦	١٣
غينيا	١١	٦
غينيا بساو	٢	٥
اندونيسيا	٢	٤
ايران	٨	٩
الكويت	١٥	١١
لبنان	٢٧	٢٣
ليبيا	٤	٥
ماليزيا	٥	٤
مالي	٢٤	٧
المغرب	١١	١٦
موريتانيا	٦	١٩
نيجيريا	١	١
عمان	–	٢٦
باكستان	١٨	٢٤
قطر	٩	١٢
السنغال	١١	١٥
سيراليون	١١	١٢
الصومال	٦٠	١٢
السودان	٣٢	٢١
سوريا	١٠	٧
تشاد	٥	١٢
تونس	١١	٩
تركيا	٣٠	٢٢

المصدر: التقرير السنوي (٨٨ – ١٩٨٩) للمركز الاسلامي لتنمية التجارة.

رابعاً: التخلف التكنولوجي:

ان من اهم السمات والخصائص التي تميز الدول النامية عن الدول المتقدمة هي ان الاخيرة دخلت ثورة جديدة في مجال العلم والتكنولوجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في حين ان الدول النامية لم تقترب بعد من ثورتها الأولى في هذا المجال وانها تعاني الأمرين من التخلف العلمي والتكنولوجي وتكتفي بجمع ما توفره مائدة الدول المتقدمة من فتات العلم والتكنولوجيا ولو بأعلى الأثمان ودون ان يكون ذلك بالضرورة ملائما مع بناها الاجتماعية والاقتصادية والبشرية[1].

ان استيراد التكنولوجيا الى البلدان الاسلامية لا يعبر عن أمر طبيعي ولكنه أمر مستعار ومضاف الى هيكل اجتماعي متخلف ومن ثم لا يمكن ان يؤدي الى التطور. إن التكنولوجيا التي تطورت في الدول الصناعية لا تعكس في اغلب الاحيان الاحتياجات الحقيقية للبلدان الاسلامية وهي عموما تستثمر أساساً في رأس المال الامر الذي يجعلها مكلفة للغاية وخاصة بالنسبة للدول الفقيرة، وان استيراد التكنولوجيا المتقدمة دون تطويعها وفقا لخصائص وظروف البلدان الاسلامية يقلل من فائدتها ويخلق حالة من الاعتماد التكنولوجي والتبعية الجديدة.

ومن الواضح ان الدول الاسلامية عجزت حتى الآن عن رسم سياسة وطنية واضحة المعالم بالنسبة لما يجب وما يمكن الحصول عليه من علم وتكنولوجيا من الخارج وما لا يجب ولا يمكن الحصول عليه عن طريق الاستيراد.

وعليه يرى الباحث ان الدول الإسلامية مطالبة بعد تجاوزها مرحلة استيراد التكنولوجيا واستخدامها ان تقيم هيكلاً تنظيمياً على النحو التالي:

١- احداث تغير جذري في نظم التعليم والتدريس السائدة، فالواجب يتطلب تدريب وتأهيل طلاب المدارس منذ الصغر على التفكير الابداعي وان يتم تهيأتهم لعالم الغد بشكل صحيح وسليم.

---

(١) عبدالحق الشكيرى، التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي: كتاب الأمة، الطبعة الاولى ١٩٨٨، ص ص ١٣٦-١٣٩

تمتلك الشعوب الاسلامية ضمن مجموعة الدول النامية رغم تمتع بعضها بالثراء الواسع بينما تقع دول اخرى منها تحت خط الفقر. وتظهر مشكلة المديونية بشكل واضح في الدول الاسلامية.

ومن الملاحظ ان معدلات نمو ديون الدول الاسلامية هي اعلى بكثير من معدلات نمو ديون مجموعة الدول النامية وكما هو واضح بالجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

ديون الدول الاسلامية مقارنة مع ديون الدول النامية (مليار دولار)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ديون الدول النامية	٨٥٧,٥	٩٥٥,٤	١٠٥٠	١١٨٠	١١٥٦,٤	١١٧٤,١
ديون الدول الاسلامية	١٩٢,٣	٢٢٠,٨	٢٥٥,٤	٢٩٦,٩	٢٩٣,٣	٣٠٤,٩
ديون العالم الاسلامي/ ديون الدول النامية	٢٢,٤	٢٣,١	٢٤,٣	٢٥,٢	٢٥,٤	٢٦,٠

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون العالمية عام ١٩٨٩، ١٩٩٠.

لقد ارتفعت ديون الدول الاسلامية بشكل متواصل من ١٩٢,٣ مليار دولار عام ١٩٨٤ حتى بلغ ٣٠٤,٩ مليار دولار عام ١٩٨٩ وقد شكلت ديون الدول الاسلامية حوالي ٢٦٪ من مديونية الدول النامية عام ١٩٨٩ مقارنة مع ما نسبته ٢٢,٤٪ عام ١٩٨٤.

ولعل ذلك عائد الى تدهور اقتصاديات الدول الاسلامية بسبب تراجع اسعار النفط، والجفاف الذي أصاب بعض هذه الدول، والأزمات التي مرت بالمنطقة، والابتعاد عن سنن الإسلام الحميدة والقيم الاسلامية في الأنشطة الحياتية المتعددة، مما أدى الى تزايد اعتماد هذه الدول على القروض الخارجية لتمويل التنمية، وبالتالي الى زيادة التبعية للخارج[1].

وتشير الاحصائيات المتوفرة الى ضخامة الدين الخارجي للدول الاسلامية وما يترتب على هذه المديونية من فوائد وخدمة للديون الخارجية وتلخصها الجداول رقم (١٨، ١٩) على التوالي.

(١) د. عبد خرابشة، نظرة الاسلام للديون الخارجية واثرها على الدول النامية: مؤتمر الاسلام والتنمية، تنظيم جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية أيلول ١٩٨٥م ص ٤٢.

جدول رقم (١٨)

الدين العام الخارجي للدول الاسلامية (مليون دولار)

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الأردن	٣٤٥٣	٤٠٤١	٤٦٠٨	٥٢٦٠	٥٥٢٢	٨٤٦٦
اندونيسيا	٣١٨٩٤	٢٦٧٥٠	٤٣١١٧	٥٢٦٦٨	٥٢٦٠٠	٥٥٧٩٣
اوغندا	١٠٣١	١١٧١	١٢٨٦	١٦٣٢	١٩٢٥	٢٠١٧
باكستان	١٢١٢٥	١٢٣٦٢	١٤٨٨٦	١٦٦٩٢	١٧٠١٠	١٧٢٥٢
بوركينا فاسو	٤٣٢	٥٤١	٦٧٢	٨٦٥	٨٦٦	٩٠١
بنغلاديش	٥٦٠٧	٦٥٢٥	٧٨٦٥	٩٧١٨	١٠٢١٩	١٠٤٩٣
بنين	٦٧٩	٨١٨	٩٤٣	١١٣٨	١٠٥٥	٦٠٣
تركيا	٢١٥٧٣	٢٥٩٨٣	٣٢٧٨٩	٤٠٩٣٢	٣٩٥٩٢	٤١٢٥٣
تشاد	١٥٦	١٨٣	٢٣٥	٣١٨	٣٤٥	٤٣٩
تونس	٤١٠٦	٤٨٩٢	٥٩١٨	٦٧٤٧	٦٦٧٢	٦٩٦٩
جامبيا	٢٣٠	٢٤٦	٢٧٠	٣٢٧	٣٢٧	٣٥٧
الجزائر	١٦١٦٣	١٨٤٤٠	٢٢٧٧٤	٢٦٩٤٤	٢٤٦٦١	٢٥٥٧٢
جيبوتي	٨٦	١٤٤	١٢٥	١٨٢	١٨٣	١٩١
السنغال	٢٠٦٢	٢٤٠٩	٣٠٠٥	٣٧١١	٣٦١٧	٣٦١٩
السودان	٨٦١٣	٩١٢٨	٩٨٠٨	١١٥١٦	١١٨٥٣	١٢٢٩١
سوريا	٢٩٣٦	٣٥٣٧	٤٤٢٤	٤٦٩٥	٤٨٩٠	٥٠٠٥
سيراليون	٤٥٠	٥٦٠	٦٢١	٧٥٢	٧٢٧	٧٢٢
الصومال	١٤٨٧	١٦٣٢	١٨٠٢	٢٠٠٦	٢٠٣٥	٢٠٤٢
غينيا بيساو	٢٤٠	٣٠٤	٣٢٢	٤٢٣	٤٢٣	٤٣٧
عُمان	١٦٣٢	٢٣٣٠	٢٩٥٩	٢٨٥٠	٢٩٤٠	٣١١١
جزر القمر	١٠٤	١٣٣	١٦٦	٢٠٣	١٩٩	٢٠٩
الكاميرون	٢٧٣٢	٢٩٤٠	٣٧١٠	٤٠٣٩	٤٢٢٩	٤٦٨٥
مالي	١٢٤٩	١٤٧٢	١٧٦٤	٢٠٩٢	٢٠٦٧	٢١٥٣
ماليزيا	١٨٨١١	٢٠٤٤٩	٢١٩٣٩	٢٢٦٨٠	٢٠٥٤١	١٩٤٢٠
المالديف	٨٤	٨٥	٦٩	٧٣	٧١	٧١
مصر	٢٤٨٨٣	٤٠٠٦٧	٤٤١٦٠	٤٩٨٩٠	٤٩٩٧٠	٥١٥٠٥
المغرب	١٣٩٦٩	١٦٢٨٩	١٧٨٣٠	٢٠٠٩٤	١٩٩٢٣	٢٠٠٤٨
موريتانيا	١٣٤٢	١٥٠٦	١٧٧٧	٢٠٥٦	٢٠٧٦	٢١٣٢
النيجر	٩٥٦	١٢٠٨	١٤٤٧	١٦٩٦	١٧٤٢	١٧٨٢
اليمن	٣٢٦٢	٣٦٠٩	٤١٠٢	٤٥٧٥	٥٠٤١	٥٣١٨

المصدر: البنك الدولي - جداول الدين العالمية ١٩٨٩-١٩٩٠.
ملاحظة: لقد تم دمج احصائيات اليمنين باحصائية واحدة.

جدول رقم (١٩)

فوائد الدين العام الخارجي للدول الاسلامية (مليون دولار)

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الأردن	١٩٨	٢٤٦	٢٥٠	٣٠٠	٣٤١	٣٢٥	٥١٩
اندونيسيا	٢٤٢٢	٢٤٦٣	٢٨٦٤	٢٣٤٣	٣٥٧١	٢٦٥٦	–
اوغندا	٣٥	٢٢	١٨	١٩	٢٢	٢٢	٢٢
باكستان	٣٨٣	٣٨٢	٢٨٢	٥٤١	٦٣٦	٦٧٤	٧٣٦
بوركينا فاسو	٩	١٣	١٥	١٨	١٩	١٩	١٩
بنغلاديش	٨٩	١٠٤	١٢٠	١٤٦	١٤٤	١٧٧	١٨٧
بنين	٢٤	٢٠	٢٩	٢٣	١٤	١٧	١٦
تركيا	١٦٤٨	١٧٩٧	١٩٥٨	٢٣٨١	٣١٠٣	٣١٠١	٣٨٩٢
تشاد	–	٢	٢	٣	٣	٤	٤
تونس	٢٦٤	٢٦٩	٣٢٥	٣٥٣	٣٩٨	٤١٣	٤١٤
جامبيا	٥	٣	٦	٧	٧	٨	٨
الجزائر	١٥٠٩	١٥٤٨	١٦٢٨	١٧٣٢	١٩٠٧	١٩٥٧	٢١٠١
جيبوتي	٣	٥	٥	٥	٦	٦	٦
السنغال	٧٥	٦٢	١٠٦	١٣٦	١٤٠	١٣٨	١٣٨
السودان	٧٠	٩٣	٧٤	٤١	١١٩	١٣٢	١٥٩
سوريا	١٤٠	١٣٦	١٥٢	١٩٤	٢٢٠	٢٦٨	٢٧٣
سيراليون	١٠	٦	٦	٧	٨	٨	٧
الصومال	٣	٣	٤	٤	٣	٥	٤
غينيا بيساو	٥	٥	٤	٦	٥	٦	٦
عُمان	١٥	١٤٢	١٩٧	٢١٠	٢٢٢	٢٨٢	٢٨٩
جزر القمر	٢	٢	١	١	١	١	١
الكاميرون	٢٠٢	١٧١	٢٣٩	٢٤٣	٢٦٦	٢٠٨	٢٩٠
مالي	١٢	١٨	١٧	١٨	١٩	١٩	١٩
ماليزيا	١٥٢٩	١٧٠٥	١٥٧٦	١٦٦٩	١٦٦٠	١٦٩١	١٦٠٨
المالديف	٤	٣	٢	٣	٣	٢	٢
مصر	١٦٠٨	١٤٥٢	١٥٤٩	٨٧٦	١٠٢٣	١٣٦٤	١٤١٥
المغرب	٦٥٠	٥٩٣	٧٣٥	٧٧٩	٩٥٦	١١٢٣	١٠٣٦
موريتانيا	٣١	٣٤	٣٧	٣٦	٤١	٣٦	٣٤
النيجر	٤٤	٤٨	٥٥	٧٧	٨١	٧٥	٧٤
اليمن	٧٠	٧٠	٨٢	١١٠	١٣٤	١٥٤	١٦٦
المجموع	١١١٥٨	١١٤١٨	١٥٢٠٣	١٢٢٧٠	١٥٠٧٢	١٥٨٩٢	١٢٤٩٥

المصدر: البنك الدولي، جداول الدين العالمية لعام ١٩٨٩-١٩٩٠.

ان هذه الأرقام تجسد الحاجة الى وحدة الدول الاسلامية وتكاملها الاقتصادي فالتكامل امر مطلوب لهذه الدول للاستفادة في جميع المجالات من تحقيق الوفورات وللنهوض بالتنمية في هذه الدول وبتصورنا هناك سبل لمعالجة المديونية الخارجية للدول الاسلامية تتمثل بالآتي:

١- تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين الدول الاسلامية مما يزيد من القدرة التفاوضية لهذه الدول والوقوف بقوة ضد احتكار الدائنين وخاصة الشركات متعددة الجنسية والتي اصبحت ادوات نشطة لتنفيذ نقل الموارد من الدول النامية الى الدول الصناعية الغنية.

٢- تعزيز القيم الاسلامية المتعلقة بالحد من الاسراف والتبذير والاستهلاك الترفي والعادات الغير محمودة والمتفشية لدى معظم الشعوب الاسلامية.

٣- على الدول الاسلامية الغنية عدم التخلي عن الدول الاسلامية الفقيرة ومد يد العون لها ومساعدتها.

٤- استغلال الموارد المالية المحلية الاستغلال الامثل بكفاءة عالية وفي نطاق الأولويات.

٥- تعزيز وتفعيل دور البنوك الاسلامية وتطويرها لما لهذه البنوك من دور في تمويل التنمية الاسلامية على أسس وقواعد الشريعة.

المبحث الثاني: العقبات والمشاكل التي تعترض قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

مع وجود المقومات الكافية لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية والتي تم استعراضها سابقا الا ان ليس هناك من عمل اقتصادي مشترك لا يواجه مشاكل وعوائق عديدة سياسة واقتصادية واجتماعية وثقافية ومحلية واقليمية ودولية[1].

---

(١) د. اسماعيل الشلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية: مرجع سابق ص٢٤١

ولكن هذه العوائق والمشاكل يمكن التغلب عليها وتجاوزها وقهرها على المدى الأطول اذا ما توافرت النوايا الصادقة والعزيمة والإرادة وقد يتطلب ذلك صبرا ومعاناة وتحمل تضحيات وقد تستنزف طاقات واسعة وقد يقتضي تحملا كبيرا ولكن مردود ذلك على المدى الطويل يستحق بالتأكيد اية كلفة يتطلبها وسيكون دور المفكرين المؤمنين من هذه الأمة في ذلك حاسما.

وسوف نتعرض بشيء من الايجاز لهذه المشاكل والعقبات ويمكن ابرازها بما يلي[1]:

١- اختلاف نظام الحكم في الدول الاسلامية.

٢- تباين الأنظمة الاقتصادية.

٣- اتساع دائرة القطرية والإقليمية.

٤- تكريس وتغليب المصالح الآنية في البلدان الاسلامية.

٥- عدم تطور هياكل البنية الاقتصادية في الدول الاسلامية.

٦- ايداع فوائض رؤوس الاموال الاسلامية في المصارف الغربية.

٧- عدم جاهزية واكتمال البنية التحتية لهذه الدول.

٨- غياب الشورى.

٩- عدم توفر المعلومات ومحدوديتها.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:

د. محمد عبد المنعم عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي: مرجع سابق، ص ص ١٥١-١٥٩

د. اسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية: مرجع سابق، ص ص ٥-١٧

١- اختلاف أنظمة الحكم في الدول الإسلامية:

إن الارادة السياسة وموقف نظام الحكم من مسألة التكامل الاقتصادي لهما دور جوهري في ذلك، فتسود الدول الاسلامية انظمة حكم ما بين اشتراكية او موجهة أو مركزية من جهة او ملكية وليبرالية لامركزية من جهة اخرى. كما ان بعض هذه الأنظمة تنهج في حكمها نهجا ديمقراطيا والبعض الآخر يحكم بالسلطة الفردية المطلقة او عن طريق الحزب الواحد.

وبالرغم من وجود هذه المفارقات الا انه بوسعنا القول ان هذا التباين لا يشكل عقبة حقيقية في سبيل التكامل الاقتصادي الاسلامي اذا ما نهج حكام وقادة الدول الاسلامية منهجاً اسلامياً وفق قواعد واحكام الشريعة الاسلامية في كل نواحي الحكم، وعقدوا العزم والتصميم على تحقيق الخير والنفع لشعوب هذه الأمة.

٢- تباين الانظمة الاقتصادية:

يوجد تباين واضح في الأنظمة الاقتصادية لدى الدول الاسلامية حيث ان البعض يطبق النظام الرأسمالي في الاقتصاد ويندمج في إطاره ويطبق اسلوب الإنفتاح الاقتصادي حيث تكون فيه النظم التجارية حرة وحركة التصدير والاستيراد مفتوحة وتتضاءل فيه القيود على حركة السلع والعوامل الى حد كبير جداً وتقل فيه الرسوم الجمركية والملكية حرة دون قيود وضوابط ومجالات التجارة والصناعة مفتوحة للقطاع الخاص.

ونرى البعض الآخر يطبق النظام الاشتراكي حيث تكون فيه النظم التجارية اكثر تعقيدا والسياسات الاقتصادية موجه مركزيا ويسيطر القطاع العام على مختلف الفعاليات الاقتصادية والملكية في معظمها عامة[1].

إن هذه الاختلافات يمكن ان تؤدي الى صعوبات في قيام التكامل الاقتصادي التام بين الدول ذات الانظمة المختلفة الا أنها لا تمنع قيام تكامل اقتصادي بين هذه الأقطار ولقد شهد العالم قيام تعاون اقتصادي بين دول مختلفة في النظم

---

(١) د. محمود ابو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الاسلامي: مكتبة المنار الاسلامية، الكويت الطبعة الثانية، ١٩٦٧م، ص٨٩.

الاقتصادية حيث عقدت دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة اتفاق تعاون مع فنلندا ذات النظام الاقتصادي المتباين عن نظام دول المجلس، كذلك فان العضوية في السوق الذي انشأه المجلس مفتوحة امام البلدان غير الاشتراكية ما دامت توافق على أهداف المجلس وتقبل التزاماته[1].

فما بالنا بالدول الاسلامية حيث ان الاسلام دين شامل وان للاسلام مذهبه الاقتصادي المستقل والذي يرتكز على أركان اساسية فالملكية فيه مزدوجة (خاصة وعامة) والحرية الاقتصادية مقيدة ويطلب تحقيق التكافل الاجتماعي لتحقيق العدالة بين الأفراد.

٣- اتساع دائرة القطرية والإقليمية الضيقة:

يلاحظ وخاصة في الفترة الاخيرة اتساع دائرة القطرية والاقليمية الضيقة والرؤيا قصيرة الأجل على حساب المصلحة العليا للأمة وتجذرت هذه السمات على حساب الايمان بالوحدة الاسلامية.

٤- تكريس وتغليب المصالح الآنية في البلدان الاسلامية:

نتيجة للتقلبات السياسية المتكررة والاوضاع الراهنة التي تمر بها معظم الدول الاسلامية تم تكريس المصالح الآنية وتضارب المصالح وجهلها للمنافع الايجابية التي يستطيع التكامل تحقيقها على المدى الطويل.

٥- عدم تطور هياكل البنية الاقتصادية في الدول الاسلامية:

ان اغلب اقتصاديات الدول الاسلامية هي اقتصاديات نامية تعتمد بشكل رئيسي على المواد الخام وتصديرها ومثالها البترول والغاز وتستورد السلع المصنعة من استهلاكية وانتاجية من الخارج كما ان الصناعات التي قامت في الدول مرتبطة بشكل او بآخر باقتصاديات الدول الرأسمالية وهذا يعكس ضعف ترابط اقتصاديات الدول الاسلامية فيما بينها.

---

(١) د. فؤاد مرسي، الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة في: ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٤، ص ١٧

٦- ايداع فوائض رؤوس الأموال الاسلامية في المصارف الغربية:

ان معظم الدول الاسلامية ذات الفائض تقوم بإيداع اموالها في المصارف الغربية وتقوم باستثمارها في الدول الصناعية المتقدمة ويعود جزء من هذه الأموال من خلال هذه المصارف والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقرض للدول الاسلامية بفوائد عالية وبشروط مجحفة مما يزيد من حدة التبعية وزيادة حدة الديون الخارجية وبالتالي لا تستطيع الدول الاسلامية المقترضة سداد هذه الديون مما يجعلها فريسة سهلة للتدخل بشؤونها الداخلية من قبل المؤسسات الدولية والدول الرأسمالية من خلال فرض برامج التكيّف الاقتصادي والمساعدات المشروطة وزيادة الهيمنة على هذه الدول(١).

٧- عدم جاهزية واكتمال البنية التحتية:

ان معظم الدول الاسلامية لا يتوفر بها مكونات البنية التحتية من اتصالات ومواصلات وخدمات المياه والكهرباء بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة فهي اما غير جاهزه ومكتملة وإما غير موجودة وهذا يساهم بزيادة الارتباط والتبعية للدول الصناعية.

٨- غياب الشورى

ان غياب الشورى وفرض القيود على حرية الرأي وابداء الرأي وعدم الترابط والانسجام بين الحكام وصانعي القرار من جهة وشعوب الدول الاسلامية من جهة أخرى وتأثر العلاقات الاقتصادية بالتقلبات الحادة ومزاجية الحياة السياسية وهذا بدوره يضعف الاتجاه نحو التعاون والتكامل.

٩- عدم توفر المعلومات ومحدودية تبادلها:

ان الدول الاسلامية تفتقر إلى المعلومات وان وجدت فهي محدودة حيث تعتمد هذه الدول على معلومات الدول الصناعية المتقدمة مما يدعم استمرارية ربط اقتصاديات الدول الاسلامية بالدول الصناعية باعتبار ان رجال الاعمال

(١) د. عبد الرحمن يسري احمد، تعبئة الدولة الاسلامية للموارد الخارجية، بحث مقدم الى ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الاسلامية/ البنك الاسلامي للتنمية/ جدة ص ٢٢٩.

والمستثمرين يتعاملون مع الاسواق التي يتوفر لديهم المعلومات عنها ويحجمون عن الأسواق التي تتصف بندرة المعلومات وحيث ان الدول الصناعية تقوم بانتاج وتسويق المعلومات التي تخدم اقتصادياتها وبكميات كبيرة الى الدول النامية ومنها الاسلامية وبذلك تصبح هذه المعلومات محتكرة من قبل الدول الصناعية وتستغلها لصالحها.

إن هذه العقبات والمشاكل التي تواجه التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية هي مشكلات حقيقية وظاهرة للعيان وتحتاج الى حلول جذرية حتى يكتب للتكامل الاقتصادي الاسلامي النجاح فالتكامل الاقتصادي الحقيقي هو تحقيق الترابط العضوي الانتاجي والتبادلي بين بلدان المجموعة فلا بد من البدء بزيادة الانتاج وحرية انتقال عناصر الانتاج من عمل ورؤوس اموال والحد من التبعية وبالتالي تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وباعتقادي عموما من الممكن تجاوز هذه العوائق وان كان التغلب على بعضها اصعب من التغلب على بعضها الآخر وهي رغم اهميتها كلها تندرج في اسبقية بعضها على بعضها الآخر.

وبرأينا تكمن الحلول لهذه المشكلات والعقبات بالإرادة والنية الصادقة والعمل الجاد، وهنا يأتي دور مفكري هذه الأمة حيث ان تحقيق التكامل المنشود بحاجة الى إيضاح للرأي العام الاسلامي ايضاح يشرح أهداف هذا التكامل ويبرز ميزاته ويظهر فوائده ويحدد تكاليفه دونما مواربة، إذ من المهم هنا تكوين رأي عام شعبي اسلامي يؤمن بهذا الهدف عن علم وبصيرة لا لمجرد دعوة لرفع الشعارات.

المبحث الثالث: إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في الظروف الراهنة

لقد اصبح التكامل الاقتصادي هدفا من اهداف الدول النامية التي تنسجم مصالحها الاقتصادية وتتقارب اهدافها الاجتماعية والثقافية والسياسية والتكامل الاقتصادي الاسلامي هدف من الاهداف التي ينادي بها المعاصرون من العلماء والكتاب في الاقتصاد الاسلامي.

ومما لا شك فيه ان السبيل الوحيد في الوقت الحاضر للقضاء على العيوب والعوائق لتقدم الدول الاسلامية اقتصادياً هو العمل على إنجاح وتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، حيث تجتاز الأمة الاسلامية مرحلة مهمة من مراحل تطورها في عصر يمتاز بمتغيرات دولية نشطة تستوجب المزيد من التحرك نحو خدمة مصالح الأمة، وفي ظل تدويل الحياة الاقتصادية يفرض التكامل الاقتصادي الإسلامي نفسه بديلاً حتمياً واسلوباً افضل في مجابهة التحديات ومتغيرات العصر حيث يؤدي غياب التنسيق والتخطيط المشترك الى نشوء اوضاع يمكن ان يضار منها كثير من البلدان الاسلامية.

إن الدول الإسلامية كما ذكرنا تنفرد بتوافر دعامات عديدة لتكامل جزئياتها الامر الذي يكفل لها تحقيق نتائج افضل واكثر فاعلية في تنمية الاقتصاديات الاسلامية وزيادة الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد الاسلامية المتاحة وإحداث التوافق الدائم والمستمر ما بين الموارد والامكانات الخاصة بما يؤدي الى توفير المناخ المناسب بدفع عجلة النمو والاسراع بها وتهيئة الفرصة لعوامل الانتاج المختلفة لأن تتفاعل لتعطي اقصى ناتج لها دافعة اقتصاديات الدول المشتركة الى مرحلة الانطلاق والنمو الذاتي في اطار من التخطيط العلمي المناسب والتنسيق الكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية والتغلب على عقبات المنافسة والضغوط الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والتكتلات الاقتصادية الامر الذي يؤدي الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والكرامة للشعوب الاسلامية(١).

وبالرغم من أهمية هدف التكامل الاقتصادي الاسلامي الا ان تحقيقه يواجه مصاعب جمة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العالم الاسلامي ولا يتصور ان يتحقق التكامل الاقتصادي بين اجزاء هذا العالم مرة واحدة وبدفعة واحدة.

ويرى الباحث لكي يتحقق التكامل الاقتصادي من منظور اسلامي ومن خلال التحليل السابق لا بد من الانطلاق من المحاور الرئيسية التالية:

---

(١) د. يوسف ابراهيم يوسف، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الاسلام: القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، ١٩٨١، ص ١٨١.

أولا: العودة الى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: القضاء على التبعية الفكرية

ثالثا: تحقيق الاستقلال الاقتصادي والقضاء على التبعية الاقتصادية.

رابعا: تعبئة رؤوس الاموال والقوى البشرية وتحريرها من كل القيود المفروضة على حركتها بين الدول الإسلامية.

خامسا: تطبيق سياسة جمركية اسلامية موحدة على مستوى الدول الاسلامية جميعا.

سادسا: ضرورة التنسيق وتنمية النشاط الانتاجي داخل الدول الاسلامية على اساس الميزات النسبية.

المحور الأول: العودة الى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

إن عملية الانطلاق في تحقيق التكامل يجب ان تبدأ بالايمان بالله تعالى والاستغفار والتوبة اليه عز وجل، والرجوع الى الحق والإلتزام بمراعاة الله في السر والعلن ووجوب تقديم امر الله تعالى ورسوله على اي امر أو نهي اذا تعارض مع امر الله تعالى، قال تعالى: «يا أيُها الذينَ آمنُوا اطيعُوا اللهَ واطيعُوْا الرسولَ وأولي الامرِ منكُم فإن تنازعتُم في شيءٍ فردوهُ إلى اللهِ والرسولِ إن كُنتم تؤمنُون باللهِ واليومِ الآخر ذلكَ خيرٌ وأحسنُ تأويلاً»(١).

ونصرة الله تعالى تكون بالعمل باحكامه التشريعية والاعتقادية واكثر المسلمين اليوم لا يكادون يعملون بمقتضى هذه الأحكام التشريعية بدليل الحال التي نحن فيها اذ لو عملوا بها لرفعتهم وجعلتهم سادة للأمم لقوله تعالى «يا أيُها الذينَ آمنُوا إن تنصُروا اللهَ ينصُركُم ويُثبت أقدامكُم»(٢).

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩

(٢) سورة محمد، الآية: ٧

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله تعالى ليرفع بهذا القرآن أقواما ويضع به آخرين»[1].

إن الله يرفع به من يعمل باحكامه التشريعية والاعتقادية من المنتسبين اليه ويضع ويخفض من لا يعمل بتلك الاحكام من هؤلاء المنتسبين اليه لأنهم بذلك يستوجبون عضب الله تعالى ومقته، قال تعالى: «يا أيُها الذينَ آمنُوا لِم تقولُونَ ما لا تفعلونَ كبُرَ مقتاً عندَ اللهِ أن تقولُوا ما لا تفعلونَ»[2]. وبعملنا بمقتضى الكتاب والسنة والايمان الخالص بالله تعالى نصبح مقربين الى الله تعالى وعندها نستحق ما وعد الله به من النصر والتوفيق والتمكين في الأرض بقدر ما تحقق في نفوسنا من الايمان وفي جوارحنا من العمل الصالح قال تعالى: «وعدَ اللهُ الذينَ آمنُوا منكُم وعملوا الصالحاتِ ليستخلفنهُم في الأرضِ كما استخلفَ الذينَ من قبلهِم وليمكنَنَ لهُم دينهُمُ الذي ارتضَىَ لهُم وليُبدلنهُم من بعدِ خوفِهِم أمناً يعبدُونني لا يُشركونَ بي شيئاً ومن كفرَ بعدَ ذلكَ فأُولئكَ همُ الفاسقونَ»[3].

إن هذا المحور يعتبر الاساس حيث لا يمكن ان تتم تنمية اقتصادية او تكامل اقتصادي من منظور اسلامي الا بالعودة الى كتاب الله وسنة رسوله والالتزام الكامل بالعمل باحكام وقواعد الشريعة، فالبناء السليم يحتاج الى اساس سليم ومتين.

إن العودة الى الكتاب والسنة والعمل بهما وتطبيق الأحكام الشرعية لكافة المعاملات الاقتصادية لا يمكن ان تتم فورا او في فترة زمنية قصيرة حيث يستلزم ذلك فترة من الزمن حتى تتحول الأمور بسلام ودون حصول اوضاع غير مرغوبة، حيث يجب ان يتم ذلك تدريجيا وذلك بتحديد فترة انتقالية يتم التمهيد بها للتخلص من جميع الأمور غير الشرعية وفق خطوات تنظيمية تكون على مراحل تتم من خلالها تطبيق احكام وقواعد الشريعة الاسلامية وهنا لا بد من مراعاة

---

(١) رواه مسلم، انظر مختصر مسلم للمنذري، جـ٢، ص ٣١٩، فضائل القرآن باب: من يرفع القرآن، رقم الحديث: ٢١٠٢

(٢) سورة الصف، الآية: ٢، ٣.

(٣) سورة النور، الآية: ٥٥

ظروف كل بلد اسلامي فبعض البلدان يمر بمرحلة اكثر نضجا ويحتاج الى فترة زمنية اقصر من حيث الاستعداد لتقبل التطبيق الاسلامي وهناك بعض الدول تحتاج الى سنوات اكثر حتى تصل الى نفس المستوى. ومن خلال العودة الى اسلامنا يمكن العمل بالاركان الاساسية في الاقتصاد الإسلامي والمتمثلة بالآتي[1]:

١- الملكية المزدوجة (الخاصة والعامة).

٢- الحرية الاقتصادية المقيدة.

٣- التكافل الاجتماعي.

فالإسلام يقر بالملكية الخاصة ضمن ضوابط معينة ويضع من القيود والحدود ما يضمن قيام الملكية دون ظلم واستغلال او اضرار بالآخرين، ويعترف بحرمة المال الخاص وعدم نزعة إلا لأسباب شرعية وبالمقابل يطلب من صاحب المال الالتزام بالوظيفة الاجتماعية لملكية هذه الأموال من حيث التصرف بها واستثمارها في الأنشطة المباحة وعدم جواز تعطيلها وكنزها، والابتعاد عن كسب وتنميته بالحرام، وذلك بدوافع ذاتية وفي ظل رقابة الدولة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يقر الاسلام بالملكية العامة في مجالات معينة محددة، فلا يحدث اختلاف بين بلد وآخر بسبب تطبيق هذا للنظام الاشتراكي الذي يحبذ الملكية العامة، وهذا الذي يطبق النظام الرأسمالي الذي يحبذ الملكية الخاصة، فالملكية بشقيها مقيدة وليست مطلقة[2].

والإسلام اعترف بالحرية الاقتصادية فهو لم يطلق العنان لها كما هو متبع بالنظام الرأسمالي ولم يكبلها كما فعل النظام الاشتراكي وإنما انفرد موقفه بالتوسط والاعتدال، ومن خلال هذه الحرية يمكن مراقبة اعمال الدولة ومشاريعها الاقتصادية العامة، والعمل على حفظ المال العام وعدم ضياعه واستثماره فيما يفيد عامة المسلمين. ولقد نادى الاسلام بالتكافل الاجتماعي الذي حدده وبلوره في نظام

---

(١) د. احمد محمد العسال، فتحي احمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الاسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠ ص ٣٧

(٢) انظر د. عبد السلام داود العبادي، الملكية في الشريعة الاسلامية: مكتبة الأقصى عمان الطبعة الأولى ١٩٧٥، الباب الثاني في قيود الملكية في الشريعة الاسلامية، ص ١٩ وما بعدها.

متكامل للإنفاق يشمل الزكاة والصدقات، فالزكاة من المتوقع ان يكون لها دور بارز في التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية حينما تطبق بالشكل المطلوب ويتم توزيعها من الدول الاسلامية ذات الفائض الى الدول الاسلامية ذات العجز.

وعليه فان العودة الى الكتاب والسنة والالتزام بتطبيق الاحكام والقواعد الشرعية هي الاساس والطريق الامثل الى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية، وخير دليل على ذلك ما آلت اليه تجارب بعض الدول الاسلامية التي سبق وان ذكرناها والتي تمت في ظل النظم الوضعية الراهنة.

٣- المحور الثاني: القضاء على التبعية الفكرية:

ان حالة التشرذم والانقسام القائمة بين الدول الاسلامية سببها الانظمة والقوانين المستوردة والمفروضة علينا من الدول الاستعمارية، ان الدين الاسلامي الحنيف يتيح لنا الإطلاع ودراسة الثقافات الانسانية الاخرى بهدف أخذ النافع منها وترك الذي لا يناسب بيئتنا وظروفنا ويتعارض مع شريعتنا وعقيدتنا.

إن منهج الاسلام يحدد لنا معالم الطريق بكل وضوح في كل أمر من امور حياتنا، فلا داعي ولا مبرر لنا ان نتبع مناهج الآخرين والسير في ركابهم دون علم وبصيرة، وان دل هذا على شيء فانما يدل على ضعف العقيدة الإيمانية، ولقد اصبح التقليد الاعمى والمحاكاة للملل والمذاهب الاخرى عوامل رئيسية في تخلف الشعوب الاسلامية، كما ان الله تعالى يتوعد الذين يتبعون الملل والمذاهب الوضعية المختلفة أو ساروا في ركاب الضالين والملحدين، قال تعالى «ومنَ الناسِ من يتخذُ من دونِ اللهِ انداداً يحُبونهم كحبِ اللهِ والذينَ آمنوُا أشدُ حُباً للهِ ولو يَرى الذينَ ظلمُوا إذ يرونَ العذابَ أن القوةَ للهِ جميعاً وأن اللهَ شديدُ العذابِ»[1].

إن أعداء الاسلام يعملون على تكريس هذه التبعية وتجذيرها لكي تبقى الامة في حالة ضعف دائم متناحرة ومتدابرة تستنصر على المؤمنين بغيرهم ويؤدي هذا الى هدم كيان الأمة وتطويعه للكفر وأهله[2].

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٦٥

(٢) د. محمد أحمد صقر، الاقتصاد الاسلامي- مفاهيم ومرتكزات: دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٧٨ ص٩٤.

وبرأينا لكي يتم القضاء على التبعية الفكرية او الحد منها يجب احداث تغير اجتماعي داخل البلدان الإسلامية وهذا يتطلب اتخاذ التدابير في الجوانب التالية:

١- **الإلتزام بالشريعة:**

إن هذا الالتزام يضع الاساس الأول ويمهد للقضاء على التبعية الفكرية.

٢- **تعزيز القيم الاسلامية[١]:**

من المعروف ان نظام القيم يحدد اتجاه التغير الاجتماعي، فالمطلوب تعزيز القيم الاسلامية في الدول الاسلامية تعزيزا واسعا في سبيل تحقيق تغير اجتماعي منشود، وهذا بدوره يتطلب اقامة نظام تربوي يزود الاجيال بتعاليم ديننا الحنيف. ويتطلب ايضا اتباع القيم الاجتماعية التي يحرص الاسلام على ترسيخها في الواقع الاجتماعي والتي لها اعظم الأثر في نجاح العملية التنموية مثل الاحترام المتبادل والتعاون المثمر بين ابناء المجتمع وبناء الاعتبار الاجتماعي على اساس العمل الصالح والتقوى والتأكيد على مبادىء المساواة وتكافؤ الفرص والمحافظة على الوقت والشعور بأهمية المحاسبة على كل ما يصدر عن الانسان واحترام العمل واعتباره عبادة. كما ان الاسلام يحرص على تنقية مجتمعة من العادات السيئة مثل الرشوة والمحسوبية والنفاق الاجتماعي والتمايز الطبقي.

٣- **محو الأمية:**

يعتبر الجهل من العوامل المقاومة للتغير واذن فلا بد من محو الأمية المتفشية بين الشعوب الاسلامية ومكافحتها ويتعين ان يشمل التعليم أغلبية الناس الذين ادى جهلهم الى سلبيتهم وتهميشهم في الحياة.

---

(١) د. مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية: دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص١٧١

- د. شوقي احمد دنيا، الاسلام والتنمية الاقتصادية: دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٧

٤- تفعيل دور وسائل الإتصال الجماهيرية:

إن هذه الوسائل تقوم بدور كبير في تقيد اتجاهات السكان ولكن يجب ان لا يغيب عن الأذهان ان التلفزيون والإذاعة والصحف والوسائل الاخرى في اغلب الدول الاسلامية واقعة تحت النفوذ الأجنبية.

ولكي تقوم هذه الوسائل بدورها باحداث التغير الاجتماعي داخل المجتمعات الاسلامية فلا بد من دعم هذه الوسائل ماديا ومعنويا من قبل الدول الاسلامية وضرورة اسناد قيادتها الى افراد ذوي علم وبصيرة ومقدرة علمية ويكونوا مثالا للقدوة الحسنة وحينما تتمكن الشعوب الاسلامية التخلص من هذه التبعية التي تعيشها وتعاني منها ستتمكن من ارساء قواعد وبرامج اقتصادية موحدة تكون نابعة من ظروفنا وبيئتنا وملبية لاحتياجاتنا واهدافنا.

المحور الثالث: تحقيق الاستقلال الإقتصادي والقضاء على التبعية الاقتصادية:

لقد ربطت الدول الصناعية الهياكل الاقتصادية للدول الاسلامية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي وجعلت اقتصاديات الدول الاسلامية تابعة لها بحيث تخدمها اكثر مما تعمل على خدمة اقتصادها الوطني[1].

لقد استمرت التبعية التي كانت قائمة في عهد الاستعمار بعد الإستقلال بل ازدادت احيانا، وبدلا من ان تخفض الدول الاسلامية علاقات التبعية بالأفكار الاجنبية طورتها مما جعل الدول الصناعية تسيطر على الاقتصاديات الاسلامية من خلال سيطرتها على الشركات الاجنبية التي تتعامل مع الدول الاسلامية.

إن الاستقلال الاقتصادي للدول الاسلامية يعني تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية لتلك البلدان من خلال تنمية الانشطة الانتاجية الداخلية بعيدا عن التاثيرات الناتجة عن ضغوط المصالح الاقتصادية للدول الاجنبية، وان تصفية التبعية لا تتم الا من خلال طريق الاستقلال الاقتصادي[2].

---

(١) د. شوقي احمد دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤، ص ٣٩

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠.

ولكي يتم تحقيق الاستقلال الاقتصادي نطرح المقترحات التالية:

١- انشاء البنية الاساسية:

يتم ذلك في البداية عن طريق الاستثمار في مجالات انتاج الحاجات الاساسية لعامة الناس مثل انتاج السلع الغذائية والالبسة وبناء المساكن ونشر التعليم والقضاء على الأمراض والأوبئة وذلك بانشاء المستشفيات والمراكز الصحية وايضا انشاء البنية التحتية مثل انشاء الطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وان هذا يتطلب تفعيل دور القوى العامة حتى تأخذ دورها في البناء الاقتصادي وايضا التحول من عمليات الانتاج التقليدية الى انشطة اقتصادية جديدة تخدم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل كل دولة اسلامية وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الاسلامية. ويجب ان يبنى هذا من خلال برنامج شامل مشترك في اطار التكامل.

٢- الابتعاد عن الاسراف والقضاء على مجالات الترف والاغراق في الشهوات:

لقد حارب الاسلام الاسراف والتبذير والانفاق فيما لا طائل تحته قال تعالى: «يا بنيَ آدمَ خُذوا زينتكُم عِند كلِ مسجدٍ وكُلوا واشربُوا ولا تُسرفُوا إنهُ لا يُحبُ المسرفِينَ»(١).

ويقول سبحانه وتعالى: «والذينَ إذا انفقُوا لَم يسرفُوا ولم يُقتِروا وكانَ بينَ ذلكَ قواماً»(٢).

لقد اعتبر الاسلام الإسراف والترف من اسباب الهلاك يقول تعالى: «وإذا أردنَا أن نُهلكَ قريةً أمرنَا مُترفيها ففسقُوا فيهَا فحقَ عليهَا القولُ فدمرناهَا تدميراً»(٣).

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣١

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٦٧

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٦

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كُلوا واشربوا وتصدقوا في غير سرف ولا مخيلة، ان الله تعالى يحب ان يرى أثر نعمته على عبده)[1].

إن الشريعة الاسلامية دعت الى الانتفاع والتصرف بالمال باعتدال وتوسط بعيداً عن الإسراف والتقتير، وهذا بدوره يؤدي الى ترشيد الاستهلاك وضغط النفقات والابتعاد عن الانفاق البذخي والكمالي الى أدنى الحدود الممكنة ويترتب على ذلك زيادة المدخرات المحلية والمحافظة على النقد الاجنبي الموجود داخل الدولة وزيادة حصيلته ويسهم هذا بتحقيق الإستقلال الاقتصادي.

وإن القضاء على التبعية الاقتصادية يكمن في سياسة الاعتماد على الذات وليس بالإتكال والاعتماد على الآخرين.

٣- العمل على انشاء المصارف الاسلامية وشركات التمويل والاستثمار الاسلامية والتوسع بها.

لا شك ان المصارف والشركات المالية الاسلامية التي تتبع المنهج الاسلامي في التعامل تساهم مساهمة فعالة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية، حيث ان من ابرز اهداف هذه المصارف والشركات المالية هو توفير التمويل اللازم للمشاريع المشتركة، ومن المتوقع ان يؤدي هذا الى تنمية الانشطة الاقتصادية المختلفة والتي تؤدي بدورها الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتدفع بعجلة التنمية[2] ومن المعروف ان التبعية الاقصادية نشأت وكبرت في العهود الاستعمارية السابقة نتيجة الاستثمارات التي قامت بها الشركات الاجنبية في مختلف الانشطة الاقتصادية وخاصة في مجالات الانتاج للمواد الأولية.

وبالطبع فإن تشجيع قيام مثل هذه المصارف والشركات المالية يتطلب قيام مؤسسة مصرفية اسلامية بنك مركزي مثلاً تكون مهمتها الاشراف المركزي على مجموعة هذه البنوك والشركات المالية بحيث تقوم بالتنسيق بين اعمال مختلف المصارف والشركات وتوجيهها الى مناطق الاستثمار المختلفة في الدول الاسلامية.

---

(١) انظر: فيض القدير: جـ ٥، ص ٤٦، المستدرك وتلخيصه: جـ ٤، ص ١٣٥. وقال حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

(٢) د. محمود الأنصاري، دور البنوك الاسلامية في التنمية، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، ١٩٨٣، ص ٢١

على أن قيام مثل هذه المؤسسة يمكن ان يجعل من هذه المصارف والشركات الاسلامية الخاضعة لاشرافها كتلة مالية اسلامية كبيرة ترفد الدور التنموي الكبير الذي يشكل هدف من أهداف التكامل الإقتصادي.

المحور الرابع: تعبئة رؤوس الأموال والقوى البشرية وتحريرها من كل القيود المفروضة على حركتها بين الدول الإسلامية.

أولا: تعبئة رؤوس الاموال وتحريرها من القيود المفروضة على حركتها.

إن رأس المال هو "ذلك الجزء من الثروة الذي يستخدم لانتاج سلع وخدمات كالآلات والمعدات والمباني والطرق والمطارات والموانيء وغيرها"[1].

إن النقص في رأس المال هو العامل الرئيسي في انخفاض المستوى الاقتصادي العام في كثير من الدول الاسلامية وخاصة التي تعاني من ازدحام في السكان، كما أن نقص رأس المال في المشروعات الاجتماعية مثل النقل والمواصلات والري والمحطات الكهربائية باعتبارها القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها التنمية في القطاعات الانتاجية المختلفة يؤدي في حد ذاته الى انخفاض معدلات النمو في قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة.

من المعروف ان رؤوس الاموال في الأنظمة الوضعية يتم تعبئتها وتحريكها من بلد لآخر عن طريق القروض الربوية والاستثمارات المباشرة، ويكون هدفها الرئيسي هو تحقيق اقصى ربح ممكن وتعمل على زيادة التبعية الاقتصادية لبلدان اصحابها.

أما في المنهج الاسلامي فلا يسمح بحركة رؤوس الاموال عن طريق القروض الربوية ولا يسمح لها الدخول في مجالات الانتاج المخالفة للقواعد وأحكام الشريعة الاسلامية[2].

---

(١) د. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ٨٧.

(٢) فواد الصراف، مسؤولية البنوك الاسلامية وتحديات التنمية المحلية، دراسة مقدمة الى ندوة الاستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك الاسلامية، جدة-المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، ص ١٩.

وعليه يجب على مفكري واقتصاديي هذه الأمة التفكير في ايجاد وسائل يمكن بواسطتها تعبئة وحشد وتحريك رووس الأموال الاسلامية داخل الدول الاسلامية وتزيد من تدفقاتها نحو المشروعات الانتاجية التي تتفق مع المنهج الاسلامي للتنمية، فالدول الاسلامية تشتمل على مجموعة البلدان الغنية صاحبة رؤوس اموال سائلة على قدر كبير (البلدان النفطية) بالإضافة الى الاموال الخاصة الموجودة في جميع البلدان الاسلامية.

فيجب تحريك هذه الأموال في اتجاه تنفيذ الاهداف الانتاجية على اساس المنهج الاسلامي داخل كل بلد.

ويرى الباحث من اجل تعبئة وحشد رؤوس الأموال الموجودة في الدول الاسلامية وتحريرها من القيود المفروضة عليها لا بد من اتباع الخطوات التالية:

١- التنسيق بين الدول الاسلامية من اجل توحيد جميع التعليمات واللوائح والتنظيمات اللازمة للنشاطات الاستثمارية وتوحيد الأسس التي يتم بموجبها تحقيق الأرباح والمنافع.

٢- اعطاء الحرية الكاملة للمصارف الاسلامية بانشاء وتأسيس الفروع لها في أية دولة اسلامية دون اية قيود وعلى هذه المصارف ان تقوم بالتنسيق فيما بينها لخدمة الاقتصاد وتبسيط الاجراءات لحركة رأس المال.

٣- ان يتم استثمار الأموال في البداية في المشروعات الاستراتيجية وتلك التي تخدم عددا من الدول الاسلامية وليس دولة واحدة تحقيقا لدرجة اعلى من التكامل بين مشروعات واقتصاديات هذه الدول.

٤- ان تستثمر هذه الأموال على أسس تجارية حتى تعود بالنفع على الدول والشعوب الاسلامية جمعاء.

٥- ان تقوم الدول الاسلامية بانشاء المشاريع المشتركة وان تساهم بها كل الدول الاسلامية وذلك على المستوى الاسلامي الإقليمي او الدولي بالاشتراك مع المصارف الاسلامية مما يقوي من روح التعاون والتكامل فيما بينها.

٦- انشاء سوق اسلامية متطورة لرأس المال مرتبط ارتباطا عضويا بفكرة التكامل الاقتصادي الاسلامي بين دول الفائض المالي ودول العجز المالي بحيث يمكن من خلال السوق المالية اعادة تدوير الاموال في الدول الإسلامية لتلبية احتياجات طرفي السوق وبشكل يعيد اللحمة للاقتصاد الاسلامي المتكامل، وتجعل من هذه الدول كتلة اقتصادية موحدة باعتبار هذه السوق رافد من روافد التكامل الاقتصادي، وان تعمل هذه السوق على استحداث ادوات مالية اسلامية مثل اصدار سندات مقارضة اسلامية وفي مرحلة متقدمة يمكن للسوق المالية اصدار دينار اسلامي موحد بدلا من العملات المحلية الاسلامية ليصبح قابل للتداول في كافة الدول الاسلامية ويمكن ذلك عن طريق انشاء مؤسسة نقد اسلامية تمنح صلاحية اصدار العملة الموحدة[1].

ويمكن ايضا عن طريق السوق انشاء مؤسسات الوساطة المالية المختصة بالاكتتاب في الأدوات المالية الاسلامية وترويجها حيث تكون هذه المؤسسات بمثابة قنوات للإستثمار بين الدول الاسلامية. الأمر الذي من شأنه رفد التداول في السوق الاسلامية لرأس المال حال قيامه والذي يعتبر بمثابة ركيزة هامة للتكامل الاقتصادي.

٧- انشاء مجلس استشاري اسلامي من اصحاب الفكر الاسلامي والخبرة الإدارية والفنية من أغلب الدول الاسلامية يقوم باعداد الدراسات اللازمة ودراسات الجدوى الاقتصادية لكافة المشروعات الضرورية للتنمية الاقتصادية التي ترتبط مباشرة بمشروعات التكامل الاقتصادي.

٨- ايجاد الضمانات اللازمة لرؤوس الأموال ضد مخاطر التأميم والمصادرة وما شابه ذلك ويمكن للدول الاسلامية تكوين مؤسسة اسلامية لضمان الإستثمار ضمن حدود الشريعة الاسلامية.

---

(١) د. معبد الجارحي، «العملة الموازية كاسلوب للتوحيد النقدي» مجلة البنوك في الاردن، المجلد الرابع، العدد الاول، عمان - الاردن كانون الاول ١٩٨٥، ص ٣٤.

ثانيا: تعبئة القوى البشرية وتحريرها من القيود المفروضة على حركتها داخل الدول الإسلامية.

إن تعبئة القوى البشرية المؤهلة والمدربة والتي تتمتع بالخبرة المتقدمة في الدول الاسلامية يمكن ان تساعد الى حد ما في سد النقص الواضح في الخبرات الذي تعاني منه معظم الدول الاسلامية.

إن المقصود هنا بالقوى البشرية هو قوة العمل التي تعمل بطاقتها الجسدية والذهنية، فالعمل يشمل رجال الفكر والإدارة والمبدعين والعمالة الفنية، ورجال الدين[1].

إن الشريعة الاسلامية اعتبرت العمل اساس الاقتصاد الاسلامي لذلك حث الاسلام في قوة وعمق على العمل ... العمل الجاد والمتقن الذي لا يعرف هوادة ولا يعرف قعودا او حدودا[2] لذلك يقول تعالى «لقَدْ خلقنَا الإنسانَ في كبدٍ»[3].

نعم خلقه في نصب لأن نتاج الجهد البشري هو القيمة كما يقول الاقتصاد الحديث اي ان العمل هو اساس الثروة في الارض وعلى الإنسان أن يعمل ليحصل على هذه الثروة ويعمر الارض ويكتشف خيراتها وهل أبلغ من قوله سبحانه وتعالى «هوَ الذي جَعلَ لكمُ الأرضَ ذلولاً فامشُوا في مناكبِها وكلُوا من رزقهِ واليهِ النشورُ»[4]. فها هي الارض مذللة لكم فامشوا في مناكبها وسيروا في ارجائها وآفاقها الواسعة.

إن المتأمل في هذه الآية الكريمة يجد ان الاسلام كرم الانسان وحثه على العمل الصالح وبين رأيه بشأن حركة العمل من مكان الى مكان او من بلد لآخر.

---

(١) د. عمر محي الدين، مبادىء علم الاقتصاد: دار النهضة العربية -بيروت ١٩٧٤ ص ٢٣٩.

(٢) د. محمد عقلة الإبراهيم، حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية: مكتبة الرسالة الحديثة عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص٥.

(٣) سورة البلد، الآية: ٤

(٤) سورة الملك، الآية: ١٥

والإسلام يعتبر العمل عبادة، قال تعالى: «وقُلِ اعملُواْ فسيرىَ اللهُ عملكُم ورَسولُهُ والمؤمنُونَ»[1].

والعمل المقصود في هذه الآية هو العمل بجميع اشكاله ودرجاته طالما كان في طاعة الله عز وجل وكذلك قوله «والله يحب المحسنين»[2]، «وأنفقُواْ في سبيلِ اللهِ ولا تُلقُوا بايديكمُ إلى التهلكةِ وأحسنوا إن اللهَ يُحبُ المحسِنينَ»[3].

ويرد معنى الاحسان في آيات اخرى عديدة في القرآن والاحسان هو الاجادة واحسن الشيء اتقنه، ويسري المعنى على كافة الأعمال سواء في العبادات او في المعاملات طالما انها لله عز وجل. وقد اعتبر ابن خلدون العمل في الاسلام العنصر الاساسي في الانتاج والمصدر الحقيقي للرزق[4].

وعليه نرى ان المطلوب من الدول الاسلامية تعبئة القوى البشرية لديها وتأهيلها وتدريبها واكسابها المزيد من الخبرة والمعرفة وازالة جميع القيود والعوائق امام حركة ابنائها العاملين والمفكرين من بلد لآخر. ويجدر تنبيه الدول الاسلامية الى ضرورة استقطاب خبرات ابناء الدول الاسلامية من العلماء المهاجرين لأسباب شتى والذين يستوطنون حاليا دول أوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

ان تعبئة القوى البشرية ورؤوس الاموال وتحريرها من القيود المفروضة عليها خطوة لا غنى عنها بل هي خطوة حتمية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي الاسلامي.

---

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٥

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٣٤

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٥

(٤) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون: الفصل العشرون من الفصل الرابع والستة فصول الاولى من الفصل الخامس، دار القلم، بيروت، ١٩٧٨ من ص ٣٧٦-٣٩٣

المحور الخامس: تطبيق سياسة جمركية اسلامية موحدة على مستوى الدول الاسلامية جميعا:

لقد جرت محاولات كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى الآن من اجل تنسيق او توحيد السياسة الجمركية بين بعض الدول الاسلامية، ولكنها لم تؤتى ثمارها وكانت العقبات دائما تتمثل في اختلاف المصالح الاقتصادية الخارجية بسبب علاقات التبعية الاقصادية واختلاف الانظمة الاقتصادية والسياسية داخليا[1].

ولكن طالما اتبعنا الكتاب والسنة وتخلصنا من التبعية باشكالها وعززنا علاقات التعاون في جميع الانشطة الاقتصادية فإن تطبيق سياسة جمركية موحدة لن يكون أمرا مستحيلا.

وتقوم هذه السياسة الجمركية الموحدة على تحديد مستويات التعرفة على قيمة الواردات بين البلدان الاسلامية ثم تحديد مستويات التعرفة المرتفعة نسبيا على البلدان الاجنبية.

وبرأينا تكون هذه السياسة بصورة وضع رسم جمركي موحد يعادل المتوسط الحسابي للرسوم المطبقة قبل الاتفاق تتدرج في الارتفاع او الانخفاض بنسب متساوية كل فترة زمنية على ضوء تطور اقتصاديات دول المجموعة ومدى اندماجها وتوازنها وقد تصبح هذه الضريبة الداخلية على الواردات في بعض الأحيان مساوية للصفر مع توحيد التعريفة الجمركية الخارجية وايجاد درجة من الحماية المشتركة تجاه العالم الخارجي.

إن تطبيق السياسة الجمركية المتفق عليها بين الدول الاسلامية سوف يزيد من فرصة زيادة التبادل بين هذه الدول، وبالتالي اتساع السوق امام مختلف الصناعات الناشئة فيها، ويصاحب هذا زيادة في حركة عناصر الانتاج وارتفاع مستوى كفاءتها، وارتفاع معدلات التقدم في الفنون الانتاجية المختلفة، وزيادة معدلات تكوين رؤوس الاموال، وكذلك زيادة الخبرات الادارية والتنظيمية ويقلل من التبعية

---

(١) د. سلطان ابو علي، تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي: دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٦ ص٧٥.

للخارج، وهذا كله ينعكس اثره على التنمية الاقتصادية لكل بلد منفردا ولاي مجموعة من البلدان الاسلامية معاً.

وكلما تحقق نجاح في عملية التنمية كلما ازدادت الدخول واتسعت الاسواق وازداد حجم الاستثمار والتبادل.

المحور السادس: ضرورة التنسيق وتنمية النشاط الانتاجي داخل الدول الاسلامية على اساس الميزات النسبية.

إن التكامل الاقتصادي يتطلب توفير حد ادنى من التنسيق بين الخطط الاقتصادية بهدف تحديد اطارات الأنشطة التي تتكامل[1].

إن التنسيق بين السياسات الانتاجية يعتبر جزاء مكملا لحرية انتقال عناصر الانتاج حيث انه من الممكن استغلال هذه العناصر بصورة أكفأ وذلك بتخصيص كل دولة داخل المجموعة في انتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزات نسبية اكبر من غيرها.

إن هذا يؤدي الى قيام أكثر المنتجين كفاية بالانتاج مما يزيد من ارباح هؤلاء المنتجين نظرا لتخفيض او الغاء الرسوم الجمركية كما ان المستهلك يستفيد هو الآخر نظرا لحصوله على السلعة من داخل السوق بأقل ثمن حتى ولو كان هذا المستهلك يتبع دولة اخرى ولكنها احدى الدول الداخلة في إطار التكامل.

وبرأينا يجب ان يتم التنسيق بين الخطط الانتاجية على اساس الميزات النسبية جزئيا وبالتدريج بما يتفق مع الموارد المتاحة والخصائص الطبيعية والظروف المحلية بين دول كل مجموعة اسلامية متقاربة ثم يعمم ضمن نطاق التكامل حتى يشمل كل الدول الاسلامية.

فمثلا يجب الاسراع في استغلال الاراضي الصالحة للزراعة في بعض الدول الاسلامية والتي لا تحتاج الى تكلفة عالية لاستصلاحها واستزراعها لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية وخاصة التي تعاني الدول الاسلامية في مجموعها من نقص واضح في انتاجها ويتم ذلك بتعبئة الإمكانيات المتاحة من رؤوس اموال وعمالة

---

(١) د. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠، ص٩١.

وخبرة فنية في الدول الاسلامية لاستخدامها في زراعة الأراضي الموجودة، وهذا يؤدي الى استغلال الموارد بهذه الدول من جهة وتقلل من اعتمادها على الدول الاجنبية في الحصول على غذائها من جهة أخرى الأمر الذي يحسن من شروط التجارة مع هذه الدول.

وبالمقابل فان هناك مجالاً كبيراً لتنسيق الخطط الصناعية والتركيز على إقامة الصناعات الاستراتيجية الرئيسية باستخدام المواد الاولية المتاحة، وان تستهدف اشباع الحاجات الاساسية لعموم الناس، ثم التدرج بالتصنيع الى الصناعات الثقيلة وحتى الى الصناعات الحربية الحديثة، وامكانية اقامتها على مستوى الحجم الكبير في نطاق التكامل.

وقد يقول البعض ان البلدان النامية ليست بحاجة الى اقامة الصناعات الحربية لأن هذا يؤدي الى تبديد الموارد والابتعاد عن النمط الأمثل لتخصيص الموارد في ظل ظروف التنمية حيث ان هذه الدول بحاجة ماسة الى الضروريات مثل الغذاء والكساء ولكن من المنظور الاسلامي لا بد من إقامة وانتاج الصناعات الحربية مصداقا لقوله تعالى «وأعدُّوا لهُم ما استطعتُم من قوةٍ ومن رباطِ الخيلِ ترُهبونَ بهِ عدو اللهِ وعدُوكُم وآخرينَ مِن دونِهم لاَ تعلمونَهُمُ اللهُ يعلمُهُم وما تنُفقُوا من شيءٍ في سبيلِ اللهِ يُوفَّ إليكُم وأنتُم لا تُظلمونَ»[1].

حيث انه لا غنى للقوة الاقتصادية عن القوة الحربية[2]، ولقد دلت كثير من التجارب الحديثة في عالمنا ان انشاء الصناعات الحربية يرافقه نمو هائل في التقنية الحديثة والمهارات العمالية، وان هذا في حد ذاته ينعكس على الصناعات الأخرى فتستفيد بطرق مباشرة وغير مباشرة وخير دليل على ذلك تجربة البلد المسلم «العراق».

على ان يراعى عند إنشاء الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية الأماكن المناسبة لتوطين هذه الصناعات حيث ان عدم التنسيق واتخاذ القرارات الخاطئة بهذا المجال يترتب عليه تبديد للموارد وضياع المزايا النسبية ومكاسب اقتصادية أخرى.

---

(١) سورة الانفال، الآية: ٦٠.

(٢) د.نحمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي- مفاهيم ومرتكزات: مرجع سابق ص ٩٦.

ومن المعروف ان التكتلات الاقتصادية التي قامت في العالم مثل السوق الأوروبية المشتركة والكوميكون او سوق امريكا اللاتينية، قد استفادت من مبدأ التخصص وفق الميزات النسبية لتحقيق أكبر قدر من النمو للناتج الحقيقي واكبر قدر من الرفاهة لشعوبها.

إن التنسيق في السياسات الانتاجية على اساس المزايا النسبية يتطلب ايضاً التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية، فمن جهة السياسة المالية فلا بد من احياء جمع الزكاة عن طريق الدولة وتوجيه حصيلتها الى مصارفها الشرعية التي بينها القرآن الكريم والسنة المطهرة حيث ان هذا يحافظ على التوازن في توزيع الدخل والثروة ويعمل على تنشيط الاستهلاك لدى الطبقات المنخفضة الدخل ويحمي اصحاب الحاجة والضوائق الاقتصادية ويبعد المجتمع على الآثار الخطرة المترتبة على إهمال حقهم في اموال الاغنياء[1].

ويترتب ايضا على تنسيق هذه السياسات توجيه جميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية نحو تمويل وانشاء المشروعات المشتركة او المشروعات التي تثبت الدراسات الاقتصادية اهميتها لتحقيق اهداف التكامل وتوجيه الإنفاق العام نحو عمليات بناء البنية الاساسية لهذه المشروعات.

وعموما فإن مسألة التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية في دول التكامل يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام اذا أريد للتكامل أن ينجح في تحقيق أهدافه إذ لا يمكن أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول في ظل انظمة مالية ونقدية وانتاجية متباينة تؤدي إلى تفاوت في الأثمان وفي الانشطة الاقتصادية المختلفة.

ولن يتأتى ذلك كله الا بالتنسيق الكامل بين الدول الاسلامية، وبتصورنا يمكن اجراء التنسيق بين هذه السياسات الاقتصادية عن طريق انشاء مجلس اقتصادي يضم علماء الاقتصاد الحديث وعلماء الفقه وعلماء الاجتماع والتاريخ وقادة الفكر في الدول الاسلامية يتصفون بالأخلاق العالية والنزاهة المطلقة، بحيث يوحون الثقة في نفوس ابناء هذه الأمة.

---

(١) يوسف القرضاوي، «دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية»،الاقتصاد الاسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص ٢٢٧.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

يخلص الباحث من هذه الدراسة الى النتائج والتوصيات التالية:

أ- النتائج:

١- الاسلام اول من وضع اسس التعاون والتكامل الاقتصادي.

٢- ان قيام التكامل الاقتصادي يحقق مكاسب اقتصادية وسياسية متعددة للدول الداخلة فيه.

٣- ان الدول الاسلامية تتميز بان لديها من المقومات ما يساعدها على نجاح التكامل الاقتصادي.

٤- ان اغلب الدول الاسلامية تقع في إطار الدول النامية التي تعاني من مشكلة التخلف وتحتاج الى بذل جهود غير عادية للتقليل من آثار هذه المشكلة وهذا ما يجعل التكامل الزم بالنسبة لها.

٥- ان التجارب والتجمعات التكاملية التي تمت بين بعض الدول الاسلامية لم تحقق النتائج المتوخاة عند قيامها.

٦- لا يحبذ قيام التكامل دفعة واحدة وإلا تعرض للانهيار والفشل بل يفضل ان يتم تدريجيا وجزئيا.

٧- ان المشاكل والمعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية هي مشكلات حقيقية تحتاج الى حلول جذرية بالجهود المخلصة والنوايا السليمة.

٨- ضعف تيار التجارة الخارجية بين الدول الاسلامية يعتبر من اهم مظاهر التفكك.

٩- القضاء على التبعية الفكرية والاجتماعية خطوة هامة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

١٠- لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية او تكامل اقتصادي من منظور اسلامي الا بالعودة الى كتاب الله وسنة رسوله، والالتزام الكامل بالعمل بهما.

١١- ضرورة تشجيع انشاء مصارف ومؤسسات مالية اسلامية متخصصة بالتمويل.

١٢- ان انشاء سوق اسلامية متطورة لرأس المال يعتبر رافدا من روافد التكامل الاقتصادي.

ب- التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

١- على حكام وشعوب الدول الاسلامية الارتفاع فوق حالة الانقسام والتشرذم والاحداث المريرة التي تمر بها الدول الاسلامية بارجاع امرها الى الله والإحتكام لمصالح الامة والأوطان والاجيال دون مراعاة لارادة الأجنبي وتقديم مصالحه واهدافه على مصالح الامة وأهدافها.

٢- ترويج العمل الجماعي بين الدول الاسلامية وبيان منافعه واهدافه بشكل واضح.

٣- ضرورة احداث تغير اجتماعي داخل المجتمعات الاسلامية.

٤- توثيق اواصر العلاقات الاقتصادية بالدول النامية.

المراجع

المراجع العربية

١- القرآن الكريم

٢- السنة النبوية الشريفة

٣- ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ١٩٧٨.

٤- ابن سلام. ابو عبيد القاسم. كتاب الأموال (تحقيق وتعليق محمد خليل هراس)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٦٨.

٥- ابو علي، سلطان. تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

٦- أحمد، عبدالرحمن يسري. مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢.

٧- أحمد، عبد الرحمن يسري. تعبئة الدولة الاسلامية للموارد الخارجية. ندوة موارد الدولة، البنك الاسلامي للتنمية، جدة.

٨- الإبراهيم، محمد عقلة. حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن. الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٩- ابو السعود، محمود. خطوط رئيسية في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة المنار الاسلامية، الكويت الطبعة الثانية، ١٩٦٧.

١٠- التميمي، عامر. هروب رأس المال وعلاقته بالمديونية الخارجية، الكويت، ١٩٩٠.

١١- الانصاري، محمود. دور البنوك الاسلامية في التنمية. الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، القاهرة، ١٩٨٣.

١٢- الحبيب، مصدق جميل. التعليم والتنمية الاقتصادية: دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١.

١٣- الشافعي، محمد زكي. التنمية الاقتصادية: الكتاب الأول، دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

١٤- الجارحي، معبد. العملة الموازية كأسلوب للتوحيد النقدي. مجلة البنوك في الأردن، المجلد الرابع، العدد الأول، عمان-الأردن، كانون أول، ١٩٨٥.

١٥- الدجاني، برهان. تحليل بعض العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٢.

١٦- البغا، مصطفى. حاضر العالم الاسلامي. مطبعة دمشق، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩.

١٧- الحلبي، عباس حلمي. العلاقات الاقتصادية العربية في مجال التعاون والاندماج، مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث، دمشق.

١٨- اسماعيل، محمد محروس. مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت الطبعة الثالثة، ١٩٧٢.

١٩- الخطيب، فوزي. مجلس التعاون العربي وامكانيات التكامل الاقتصادي: مؤتمر ظاهرة التجمعات الاقليمية، جامعة أسيوط، ١٩٨٩.

٢٠- الشكيري، عبد الحق. التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي، كتاب الأمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٢١- الصباب، أحمد. التكامل الاقتصادي وأثره على التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

٢٢- العسال، أحمد محمد. النظام الاقتصادي في الاسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠.

٢٣- الشلبي، اسماعيل عبدالرحيم. التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، ١٩٨٠.

٢٤- العبادي، عبدالسلام داود. الملكية في الشريعة الاسلامية، مكتبة الأقصى، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٧٥.

٢٥- العقاد، مدحت محمد. مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٢٦- العرموطي، اسماعيل نزال. نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي: منشورات معهد الدراسات المصرفية، الأردن ١٩٧٥.

٢٧- الصراف، فؤاد. مسؤولية البنوك الإسلامية وتحديات التنمية العملية دراسة مقدمة إلى ندوة الاستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك الاسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية.

٢٨- القاسمي، جاسم بن حمد. التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

٢٩- القرضاوي، يوسف. دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية- جدة، ١٩٨٣.

٣٠- القاضي، عبدالحميد محمد. مقدمة في التنمية الاقتصادية: دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٥.

٣١- النابلسي، محمد سعيد. الاستثمارات العربية في الخارج، بحث مقدم إلى مؤتمر لندن، اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٨.

٣٢- الكفراوي، عوض محمود. سياسة الانفاق في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٨٢.

٣٣- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢.

٣٤- الطبري، أبي جعفر محمد. تاريخ الطبري، المجلد الثاني، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٥- الفاعوري، داود علي. محاضرات في حاضر العالم الإسلامي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٩.

٣٦- بيسيو، فؤاد حمدي. التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، رسالة دكتوراة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

٣٧- بيومي، زكريا محمد. المالية العامة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.

٣٨- بركات، عبدالكريم صادق. الاقتصاد العالمي، منشأة المصارف الاسكندرية، ١٩٧٨.

٣٩- بركات، عبدالكريم صادق. اقتصاديات الدول العربية، مكتبة مكاوي، بيروت، لبنان، ١٩٧٢.

٤٠- بابللي، محمود محمد. السوق الإسلامية المشتركة، مطبعة المدينة، الرياض، الطبعة الثانية ١٩٧٦.

٤١- جودة، حسين. جغرافية الدول الإسلامية، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٨٤.

٤٢- خرابشة، عبد. نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثرها على الدول النامية، مؤتمر الإسلام والتنمية، عمان ١٩٨٥.

٤٣- جامعة الدول العربية- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧.

٤٤- جريد الدستور الأردنية، العدد ٨٢٦٤، السنة الخامسة والعشرون، عمان، ٢٧/ ١٩٩١/٧م.

- جريدة الدستور الأردنية، العدد ٨٧٥٩، السنة السادسة والعشرون، عمان ١/٨/ ١٩٩٢.

- جريدة الدستور الأردنية، العدد ٨٨٤١، السنة السادسة والعشرون، عمان ١/٤/ ١٩٩٢.

٤٥- جريدة اللواء الأردنية، العدد رقم ٩٧٠، السنة العشرون، ١١/١٢/١٩٩١.

٤٦- خالد، خالد محمد. خلفاء الرسول، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.

٤٧- خضر، عبدالعليم عبدالرحمن. صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الإسلامي، اختيارات وبدائل، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

٤٨- خليل، عادل محمد. التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٠.

٤٩- دنيا، شوقي أحمد. الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.

٥٠- دنيا، شوقي أحمد. تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤.

٥١- رشيد، عبدالوهاب حميد. التكامل الاقتصادي العربي، منشورات وزارة الاعلام العراقية، ١٩٧٧.

٥٢- رشيد عبدالوهاب حميد. نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المنشودة، بغداد ١٩٧١.

٥٣- ست أبوها، ماهر. مبررات ومرتكزات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٩.

٥٤- شاكر، محمود. اقتصاديات العالم الاسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨١.

٥٥- شفيق، علي. مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

٥٦- صايغ، يوسف عبدالله. اقتصاديات العالم العربي، الجزء الأول، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٨٢.

٥٧- صقر، محمد أحمد. الاقتصاد الإسلامي، مفاهيم ومرتكزات، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨.

٥٨- عجمية، محمد عبدالعزيز. الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٢.

٥٩- عجمية، محمد عبدالعزيز. اقتصاديات التجارة الخارجية، مطبعة الوادي- الاسكندرية، الطبعة الخامسة ١٩٧٨.

٦٠- عبدالمجيد، عبدالفتاح عبدالرحمن. التجارة الخارجية والتنمية في اطار التعاون الاقتصادي العربي، القاهرة ١٩٧٥.

٦١- عفر، محمد عبدالمنعم. التنمية الاقتصادي لدول العالم الاسلامي، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٨٠.

٦٢- عفر، محمد عبدالمنعم. الاقتصاد الإسلامي - دار البيان العربي، جدة الطبعة الأولى ١٩٨٥.

٦٣- عفر، محمد عبدالمنعم. اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل، دار المجمع العلمي، جدة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.

٦٤- عوض، محسن. محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ١٣١، آذار ١٩٨٩.

٦٥- كريمي، علي. الدبلوماسية المغربية وسياسة، المحاور العربية، مجلة أبحاث، العدد ١٩٨٥/٨.

٦٦- لطفي، علي. التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.

٦٧- مرسي، فؤاد. الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة في ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة ١٩٧٤.

٦٨- مرطان، سعيد سعد. مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

٦٩- محي الدين، عمرو. مبادىء الاقتصاد، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٢.

٧٠- محي الدين، عمرو. التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية - بيروت، الطبعة الألى، ١٩٧٢.

٧١- مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، عدد ٩٦، نيسان ١٩٨٨.

٧٢- مؤنس، حسين. دراسات في الحضارة الاسلامية - المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

٧٣- ولعلو، فتح الله. الاقتصاد العربي والمجموع الأوروبية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

٧٤- نبي، مالك. المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.

٧٥- يموت، عبدالوهاب. التعاون الاقتصادي العربي، بيروت، معهد الانماء العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.

٧٦- يوسف، ابراهيم يوسف. استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مطبعة الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، القاهرة، ١٩٨١.

٧٧- يوسف، ابراهيم يوسف. النفقات العامة في الاسلام، دراسة مقارنة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠.

المراجع الأجنبية

1- Balassa. Bela. The theory of economic integration, Allen and Unvin, 1961.

2- Tinbergen, J. International Economic integration, Elseveir, Amsterdam and Brussels, Company, 1954.

3- Pinder, J. Problems of European integration in Danton, London, 1969.

4- Bank of England Quarterly Bulletin.

5- Conference on trade and development "Economic Co. Operation and integration among developing countries" TD/B/I60g (Vol.1) 19 May 1976.

6- F. A. O., Production year book.

7- U.N., Statistical year book.

8- World Bank Debt.

الملخص

التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية

إعداد

عبد الكريم محمد عبابنه

إشراف

أ.د. محمد عقلة — مشرفاً شرعياً

د. فوزي الخطيب — مشرفاً اقتصادياً

لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية الكثير من التطورات الاقتصادية وتمثل بعضها بقيام التكتلات الاقتصادية، والهدف من ذلك هو تحقيق التنمية. وهذا مما دفع بعض الدول الإسلامية إلى تكوين التجمعات الاقتصادية وقد لا حظنا واقعها وما آلت إليه.

إن من أهم أهداف الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية كون هذه الدول لها وضع خاص من الاقتصاد العالمي. فهي تحتل مساحة تقرب من ٢٧ مليون كم٢ ويزيد عدد سكانها عن مليار نسمة وما يتوافر لها من إمكانيات ومقومات طبيعية وبشرية ومالية هائلة بالإضافة إلى المقومات المعنوية والسياسية.

وكون أغلب الدول الإسلامية يقع ضمن مجموعة الدول النامية، وتجتاز مرحلة مهمة من مراحل تطورها وتواجه تحديات مصيرية في عصر يمتاز بمتغيرات دولية نشطة وبروز النظام العالمي الجديد والذي يرتكز على سياسة القطب الواحد.

فهذه هي سمات العصر ولا تستطيع الدول الإسلامية وهي مجزئة أن تتغلب على مشاكل التخلف وتنطلق إلى مستوى العالم المعاصر من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تواجه تحديات العصر إلا إذا استطاعت هذه الدول إقامت التكامل الاقتصادي فيما بينها، لما لهذا التكامل من ميزات وفوائد

اقتصادية واجتماعية وسياسية. فهذه الدول تكون أقدر على خوض معركة التنمية وهي مجتمعة وتكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الخارجية والانعتاق من حلقة التبعية والتخلف. ولكي يتم تحقيق التكامل المنشود من منظور اسلامي لا بد من العودة إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والالتزام الكامل بالعمل بأحكام وقواعد الشريعة، فالإسلام أول من وضع أسس التعاون والتكامل الإقتصادي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تحقيق التكامل المنشود ليس أمراً سهلاً ولا هو مهمة سريعة يمكن تحقيقها خلال شهور، فهو يحتاج إلى فترة زمنية قد تمتد إلى عدة سنوات، فالمهم أن نبدأ وإقامة علاقات التعاون بدلاً من الاختلاف والانقسام.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول، ففي الفصل الأول المقدمة وأهداف الدراسة وفرضية البحث والمنهجية.

وفي الفصل الثاني تم بحث ماهية التكامل الاقتصادي من حيث مفهوم وأنواع وميزات التكامل.

وفي الفصل الثالث تم بحث مقومات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

وفي الفصل الرابع تم بحث التجارب والتكتلات الاقليمية التي تأسست في دول العالم بشكل موجز.

وفي الفصل الخامس تم بيان مدى إمكانية قيام التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية في ظل الظروف الراهنة.

والفصل السادس والأخير تضمن الخلاصة والاستنتاجات.

والله ولي التوفيق

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١	كنتم خير أمة أخرجت للناس	آل عمران	١١٠	٣
٢	وتعاونوا على البر والتقوى ولا..	المائدة	٢	٩
٣	إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون	الأنبياء	٩٢	٩
٤	وإذا قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض...	البقرة	٣٠	٣٢
٥	ألم تروا أن الله سخر ما في السموات...	لقمان	٢٠	٣٢
٦	يا أبت استأجره إن خير من استأجرت ...	القصص	٢٦	٣٤
٧	إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ...	الرعد	١١	٣٩
٨	إن هذه أمتكم أمة واحدة	الأنبياء	٩٢	٦٦
٩	واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا	آل عمران	١٠٣	٦٦
١٠	يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله واطيعوا الرسول...	النساء	٥٩	٨٧
١١	إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم	محمد	٧	٨٧
١٢	يا أيها الذين آمنوا لم تقولون...	الصف	١	٨٨
١٣	وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منكم...	النور	٥٥	٨٨
١٤	ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً...	البقرة	١٦٥	٩٠
١٥	وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه...	الأعراف	٣١	٩٣
١٦	والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم ويقتروا...	الفرقان	٦٧	٩٣
١٧	وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها...	الإسراء	١٦	٩٣
١٨	لقد خلقنا الإنسان في كبد	البلد	٤	٩٧
١٩	هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا ...	الملك	١٥	٩٨
٢٠	وقل اعملوا فسيرى الله عملكم...	التوبة	١٠٥	٩٨
٢١	والله يحب المحسنين	آل عمران	٣٤	٩٨
٢٢	وأحسنوا إن الله يحب المحسنين	البقرة	١٩٥	٩٨
٢٣	وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل...	الأنفال	٦٠	١٠١

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الرقم	الحديث	الصفحة
١	أجرٌ إن أخطأ وأجران إن أصاب	٣
٢	مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضواً تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.	٩
٣	إن الله تعالى ليرفع بهذا القرآن أقواماً ويضع به آخرين.	٨٧
٤	كلوا وتصدقوا واشربوا في غير سرف، ولا مخيلة، إن الله تعالى يحب أن يرى أثر نعمته على عبده.	٩٣

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
١	الانتاج الزراعي في العالم والدول الاسلامية	٢٢
٢	أهم المناطق لزراعة الانتاج القمح في الدول الإسلامية	٢٣
٣	انتاج الدول الاسلامية من الرز	٢٤
٤	انتاج القطن في الدول الاسلامية	٢٥
٥	انتاج الماشية في العالم الاسلامية	٢٦
٦	انتاج البترول في الدول الاسلامية	٢٩
٧	انتاج الفوسفات في الدول الاسلامية	٣١
٨	عدد السكان في الدول الاسلامية ومساحة كل دولة	٣٣
٩	دائنية ومديونية بلدان العالم الإسلامي	٣٧
١٠	الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي	٥٠
١١	المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس العربي	٥٤
١٢	الميزان التجاري في دول مجلس التعاون العربي	٥٥
١٣	الصادرات والواردات الزراعية لدول اتحاد المغرب العربي	٥٩
١٤	عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	٦٩
١٥	جدول نمو التجارة السلعية ومعدل التبادل الدولي للدول الاسلامية	٧١
١٦	حصة الصادرات والواردات لكل بلد من السوق الإسلامية بالنسبة لمجموع صادراته ووارداته	٧٤
١٧	ديون الدول الاسلامية مقارنة مع ديون الدول النامية	٧٧
١٨	الدين العام الخارجي للدول الاسلامية	٧٨
١٩	فوائد الدين العام الخارجي للدول الاسلامية	٧٩

المحتويات

الفصل الأول: التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية ١

المقدمة ٢

أهداف الدراسة ٣

فرضية البحث ومنهجيته ٤

الفصل الثاني : ماهية التكامل الاقتصادي ٦

المبحث الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي ٧

المبحث الثاني : أنواع التكامل الاقتصادي ١٠

المبحث الثالث : ميزات التكامل الاقتصادي ١٤

الفصل الثالث : مقومات التكامل الاقتصادي ١٩

المبحث الأول : المقومات الطبيعية ٢٠

المبحث الثاني : المقومات البشرية ٢٢

المبحث الثالث : المقومات المالية ٣٤

المبحث الرابع : المقومات المعنوية والسياسية ٣٨

الفصل الرابع : تجارب التكتلات الاقليمية في العالم ٤٠

المقدمة

المبحث الأول : التكتلات الاقتصادية بين الدول الصناعية ٤١

المبحث الثاني : التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية غير الاسلامية ٤٧

المبحث الثالث : التكتلات الاقتصادية بين الدول الاسلامية ٥١

الفصل الخامس : امكانية قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية ٦٢

تمهيد ٦٣

المبحث الأول : السمات والملامح والمؤشرات الرئيسية
لاقتصاديات الدول الإسلامية ٦٦

المبحث الثاني : العقبات والمشاكل التي تعترض قيام التكامل
الاقتصادي بين الدول الاسلامية ٨٠

المبحث الثالث : امكانية قيام التكامل الاقتصادي بين الدول
الاسلامية في الظروف الراهنة ٨٥

الفصل السادس: النتائج والتوصيات ١٠٣

النتائج ١٠٤

التوصيات ١٠٥

المراجع العربية ١٠٦

المراجع الأجنبية ١١٣

الملخص بالعربية ١١٤

الملخص بالإنجليزية ١١٦

فهرس الآيات القرآنية ١١٨

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ١٢٠

فهرس الجداول ١٢١

المحتويات ١٢٢

Abstract

Economic Integration

Among Islamic Countries

Prepared by

Abdul - Kareem Mohammad ababneh

Supervisors

Dr. Mohammad Oklah , Dr. Fawzi Al- Khateeb

The world faced , after the second world war, a lot of economical changes, some were presented by the rising of economic confederation, to achieve developement, that was the impulse for some Islamic countries to establish economic congregating which we know its status and fate .

The main goal of Islamic economy is the achievement of Islamic Integration among Islamic countries, because its special conditions of international economic , because it occupies nearly the area of 27 million Km^2 and the population of about one billion with great natural, human and financial resources in addition to the moral and political prospects.

Most of Islamic countries are among the under- developed countries group, and passing now an important period on the path of developement, and face crusial challenges in this worlk of active international changes and rise new world order which is based on one pole.

This is the state of this era, so the divided Islamic countries can't overcome the problems of underdevelopement to join the contemporary world in all economic, social and cultural aspects, unless the Islamic countries esteblish the economic integration among them , because of its economic , social and political virtues and adventages, and so have the possibility to exercise the battle of developement as a whole , and have the ability to face external challenges, , and to release from underdevelopement and dependence. To achieve this Islamic required integration according ti Islamic view, those countries must

retirn back to Quran, God's book and the prophet's sayings and instructions and undertake completely the Islamic rules and canons, because Islam is the first who set the bases of economic integration and cooperation.

It is not easy to achieve that integration , nor it is fast task done within months, it needs aperiod of years. But the important step is to begin and make relations of cooperation instead of division and disagreement.

This study consists of six chapters, the first was for the introduction, aims, and research and methoodical hypothesis.

The second chapter was for the discussion of economic integration nature the appreach, types and characteristics.

The third chapter was for the discussion of the foundations of economic integration among Islamic cuntries.

The fourt chapter was to discuss briefly regional experiments and confiderations which were established in Islamic countries.

The fifth chapter was to demonstrate the possibility of estblishing economic integration among Islamic countries in the present conditions.

The sixth chapter was for results and conclusions.